ميخائيل غورباتشوف

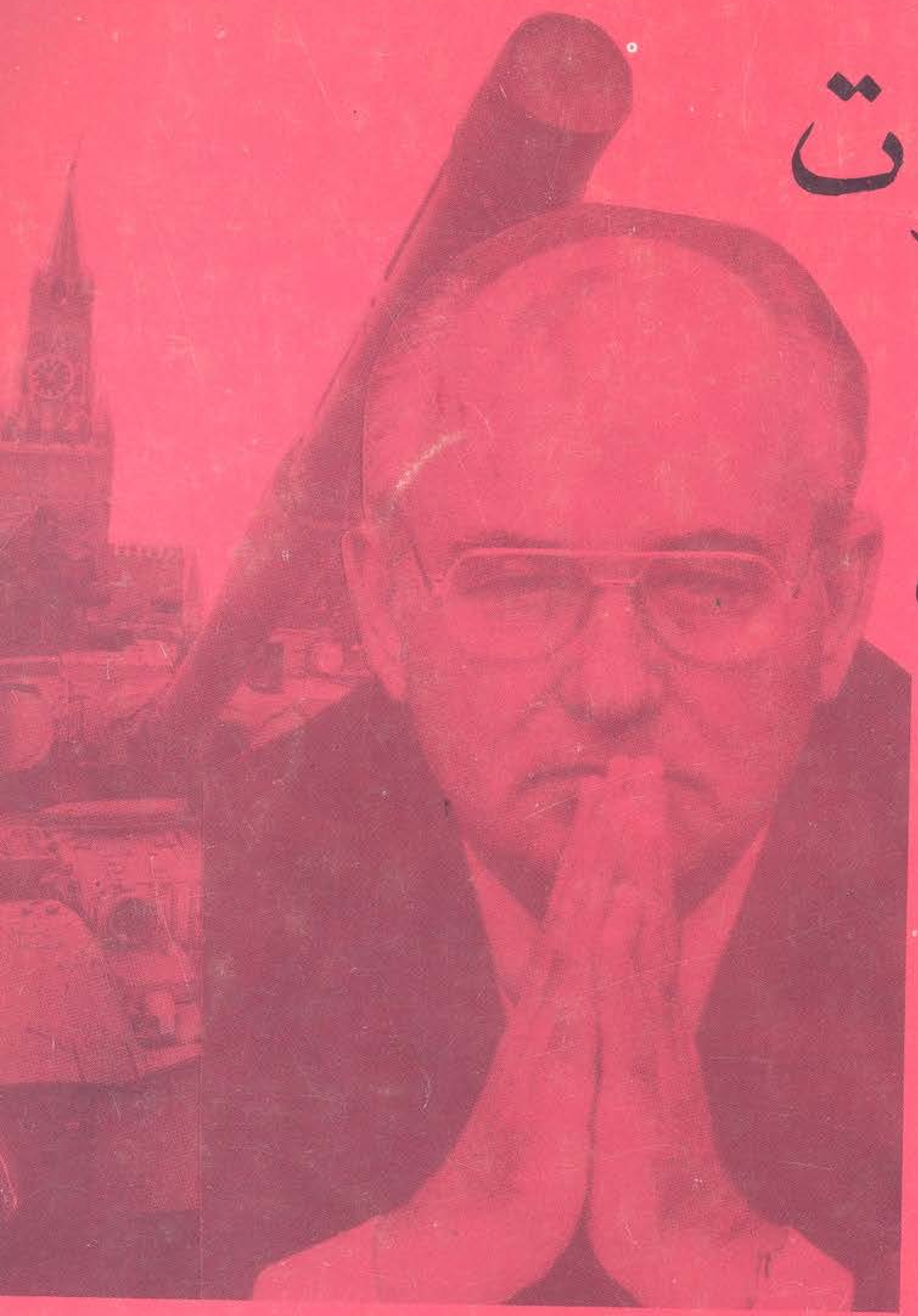

مذكرات عن الانقلاب العسكري

الأسباب والنتائج

ترجمة لجنة الترجمة
بإشراف
د. ماجد علاء الدين

Bibliotheca Alexandrina
0019181

دار علاء الدين

مذكرات عن
الانقلاب العسكري

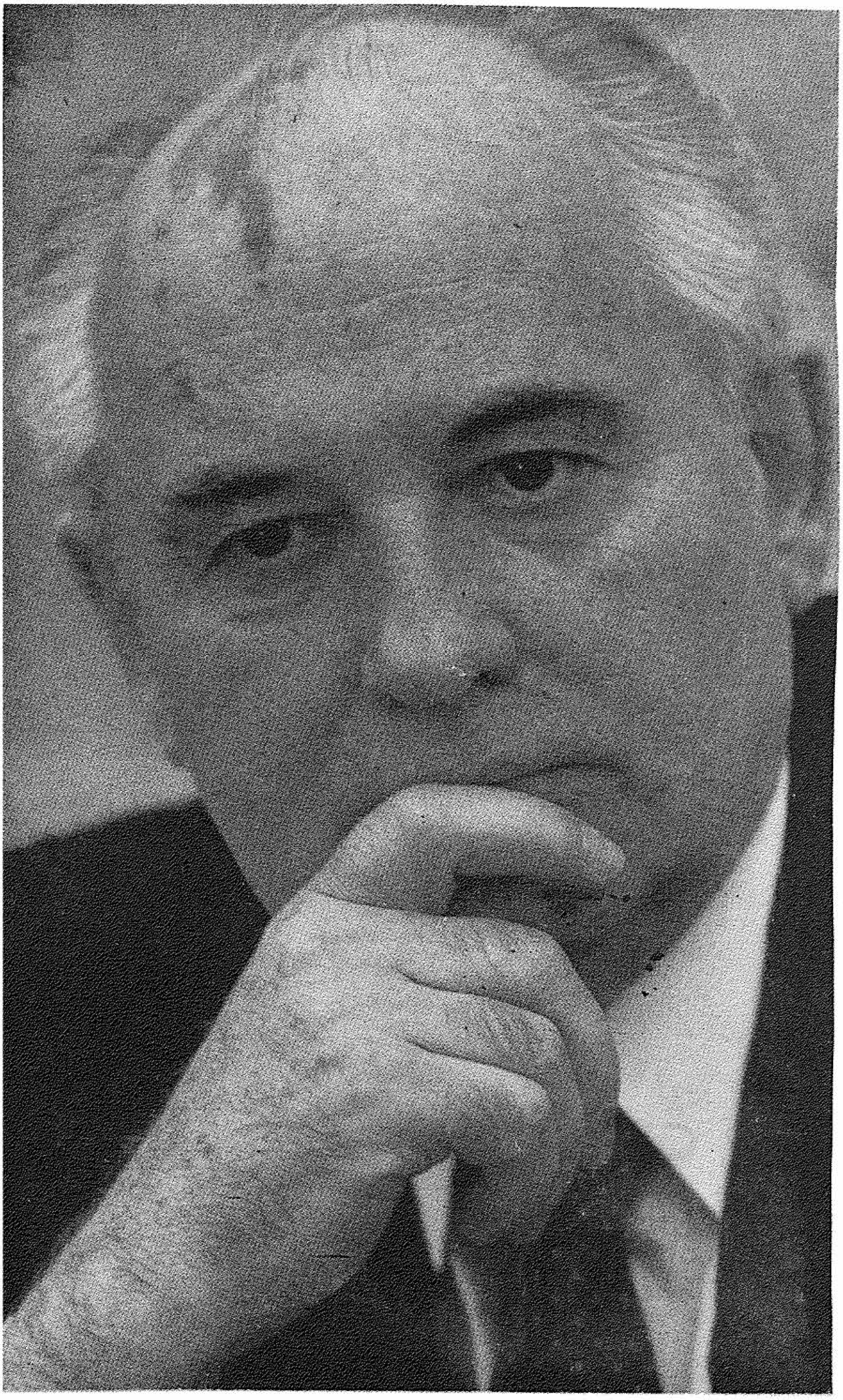

ميخائيل غورباتشوف

مذكرات عن الانقلاب العسكري

تمت ترجمة الكتاب في دار علاء الدين

بإشراف الدكتور

ماجد علاء الدين

حقوق النشر والطباعة
محفوظة لدار علاء الدين
الطبعة الأولى
دمشق ـــ ١٩٩٢ ـــ ٢٠٠٠

عنوان الدار ـــ دمشق ـــ جرمانا ـــ الآس الشرقي
ص . ب ٣٠٥٩٨
التنضيد الضوئي ـــ دار المستقبل
ـــ تصميم الغلاف : الفنان سامر خويص

تقديـم :

في هذا الكتـاب يتكلم ميخائيل غورباتشـوف بصراحة عن أبعاد الانقلاب العسكري الذي قام به عدد من قادة الحزب والجيش ضد سلطته ، وضد توجهات « البيريسترويكا » المطروحة من قبله خلال فترة ١٩٨٥ ــ ١٩٩١ . ولم يتوقف غورباتشوف في كتابه هذا عند الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة العامة التي عصف بها عالم البلدان الاشتراكية عامة والاتحاد السوفيتي بخاصة ، وحصر جهده في التفاصيل الخاصة بعملية الانقلاب وبأطر الصراع بين مختلف القوى على الساحة السياسية .

يحتوي الكتـاب على الكثير من الوثائق التي أوردها المؤلف لتوضيح موقفه بخصوص الاتهامات التي وجهت له ، بأنه كان على علاقة وثيقة بالانقلابيين ، وأن المسألة كانت مجرد مسرحية ، قام هو بأحد الأدوار فيها .

وأخيراً فالقارىء خير حكم ، والتاريخ خير شاهد وعسى أن نوفق دوماً بتقديم المنشورات الجديدة والمواد الثقافية المفيدة لخدمة الانسان والوطن .

الناشـر

إلـى القـراء

كانت أحداث آب ١٩٩١ وستبقى من أكثر الأحداث خطورة بالنسبة للرأي العام المحلي والدولي .

يقوم الباحثون والمحللون الآن بمحاولات جادة لكشف النقاب عن سر ماحدث ، وعن الأسباب والآثار الناجمة عن ذلك . ولابد من الاعراب عن الأسف لوجود بعض المحاولات من نوع آخر لاستخدام هذه الأحداث بصورة سيئة للتحريض على الشعب وايقاظ التصرفات الفوضوية . وبغض النظر عن نوايا من يقوم بها . فإن ذلك يؤدي إلى ضرب التوجهات الهادفة لوحدة المجتمع ، والوحدة السياسية الضرورتين لبلدنا .

من الطبيعي ، انني أفكر دائماً بما حصل ، ولقد صرحت ببعض التصريحات العلنية خلال الأسبوع الفائت ، والآن ، وبعد أن جمعت الوثائق اللازمة أريد أن أتقاسم الرأي والمشاعر مع القراء ، وسيعطي التحليل اللاحق على ضوء المعطيات الجديدة ، التي ستظهر نتيجة التحقيق مع المشاركين في عملية الانقلاب العسكري والمشاركة في أحداث ضد أمن الدولة . وسأحاول تقديم التصورات عما حدث للاستفادة من هذه الدروس التي مرت على بلدنا ، وإنني على ثقة ، من أن هذه التصورات والاستنتاجات التي سأتكلم عنها ، هي صحيحة كلياً . وغير قابلة للشك مطلقاً .

م. غورباتشوف
أيلول ١٩٩١

هل كالرعد في يوم صحو ؟

إن موضوع الانقلاب التعسفي ، والكلام عن التحضير له قد كان شيئاً ملاحظاً في الأوساط الاجتماعية خلال عدة أشهر ، ولذلك لم يكن هذا الحدث مفاجئاً كالرعد في يوم صحو . وفي كل مرة كنت أجيب عن الأسئلة التي تخص هذا الموضوع : إن الانقلاب في الظروف الحالية غير ممكن ، وإذا حصل سيلد ميتاً ، وكل من يشارك فيه سيكون فاقداً للمنطق والعقل . ولكنني لم أقلل على الاطلاق من الخطر الناجم عن تحريض القوى اليمينية في وسائل الاعلام ، وكذلك في اجتماع اللجنة المركزية وفي التصريحات الاستفزازية لبعض الجنرالا ت ، ومن خلال أعمال التخريب في الكثير من الهيئات الحزبية والحكومية على مختلف الصعد .

عند القاء نظرة شاملة على أحداث ١٩ ـــ ٢١ آب . يجب أن أقول ، إن منطق الاصلاحات العميقة لم يستبعد هذا الانعطاف الحاد . ولقد توقعت أن التطور يتطلب أشكالاً حادة . فما هي الأسس لمثل هذه التوقعات ؟ إن التغيرات الجذرية قد مست مصالح كل الفئات الاجتماعية .

وقبل أي شيء ، عليَّ أن أتحدث عن الحزب الذي يحكم باسم الشعب ، دون أن يحصل على إذن بهذا من جانب الشعب . ولقد مست التغيرات الجيش الذي تفاعل مع الاصلاحات العميقة الناجمة عن تطبيق سياسة التفكير الجديد . وعملية نزع السلاح ، واعتماد السياسة الدفاعية . التي طمحت إلى تحويل الصناعات الحربية الضخمة لصناعات تخدم تطور المجتمع الحضاري . ولكن هذه العملية لم تسر كالمطلوب ، ونجمت الكثير من القضايا السلبية ، وكنت أنطلق من هذه النظرة لأن الناس الذين يعملون في هذا القطاع من الاقتصاد الوطني ، / يقصد العسكريين / هم من أكثر الفئات تنظيماً ، وتخصصاً ، ولديهم الكثير من الأفضليات .

أضيفوا إلى كل هذا ، النزاعات القومية ، ومسائل الملكية ، ومبدأ العمل ، والتحول لسياسة السوق ، وأشياء أخرى ، وأخرى . كل شيء هنا تطابق .

هكذا دخل البلد في أزمة النظام ، وأملى منطق التطور للمجتمع ضرورة التغيرات الجذرية ، التي برزت على أثرها مجموعة من المتناقضات . وإن كسر طوق النظام القديم

أدى إلى القلاقل وعدم الاستقرار . وبالطبع كان من المستحيل أن تتم هذه الاصلاحات في مثل هذا البلد الكبير ، الذي عانى خلال عشرات السنين من السلطات الديكتاتورية والبيروقراطية ، ومن احتكار الدولة للملكيات على اختلاف أنواعها ، ولهذا كانت عملية التغيرات قاسية ومؤلمة ، وانعكست على حياة الناس .

في هذا الوضع ، حاول الانقلابيون العودة بالبلد إلى السلطة السابقة . ويعود هذا الوضع الناشيء إلى التباطؤ في التطبيق وعدم التتابع في السياسة التشريعية والتطبيق العملي ، وخاصة في مجال تغيير واصلاح البناء السلطوي السابق . إنني أقصد التباطؤ في كسر طوق الاحتكار الحزبي للسلطة . والغاء البنية الحزبية البيروقراطية ، التي كانت قد استمدت نفوذها من أنصار النظام السابق ، وكذلك الصبر غير المبرر على أولئك الذين لم يوافقوا على البيريسترويكا ، وحافظوا على ولائهم للستالينية وكل ماتتسم به ، أو على الأقل كانوا يتصرفون على الطريقة الستالينية . وفي المؤتمر الحزبي الثامن والعشرين ، وخلال الاجتماعات اللاحقة للجنة المركزية لوحظ صراع عنيف بين أنصار الديمقراطية ، وأولئك الذين حاولوا خنق من ينادي بالتحولات الديمقراطية . جرى كل هذا في المنظمات الحزبية المحلية . ولكن النظام القديم كان قد ضعف . وكان بمقدور أنصاره عرقلة الأمور ووضع العصي في العجلات للحد من المسير إلى الأمام .

إن ماحدث خلال عملية الانقلاب ، هو صدام قوى الديمقراطية والرجعية ، وكان على هذا أن يحصل ، وكان من الضروري حل النزاعات القائمة ، والتناقضات المحتدمة .

الآن يتحدث الكثيرون ويتساءلون : هل كان بامكان غورباتشوف أن يتوقع هذا ؟ بالطبع ، كنت أتوقع مثل هذا الصدام العنيف بين قوى التجديد وقوى الرجعية من الناحية النظرية ، وتوقع هذا غيري من المسؤولين . ولكن ماهي النتيجة المتوقعة ؟

منذ بداية الأزمة المتصاعدة . والمرتبطة بإجراء التحولات الجذرية في المجتمع ، كنت أعمل لتجنب حل الخلافات والتناقضات بصورة حادة ، على حساب بعض التنازلات لكسب الوقت ، حتى أمكن القوى الديمقراطية من تمتين مواقعها ، وكسب التأييد الشعبي إلى جانبها ، وبكلمة قيادة البلد إلى مرحلة جديدة ، يصعب فيها على أي مغامر كان أن يقوم بأية عملية تحد من نشاط هذه المسيرة . كان هدفي الأساسي ـــ الحفاظ على مسيرة التحولات ، رغم كل الصعاب ، والعمل على تذليل الصعوبات في مختلف أشكالها .

خلال السنة والنصف الماضية احتدمت الخلافات بين قوى التقدم والرجعية .

ومنذ شهر كانون الأول ، بل منذ بداية الخريف الماضي ، اتسمت الخلافات بطابعها الحاد ، واتخذ الصراع أشكالاً مفضوحة . وغالباً ماكانت ترتفع النداءات لاتخاذ التدابير السريعة والاستثنائية ، وتحولت اجتماعات اللجنة المركزية إلى معارك حقيقية . فهكذا كان اجتماع نيسان عام ١٩٩١ الذي أثار المشاكل في المجتمع . وهكذا كان الاجتماع الأخير ، الذي أعلن في عشيته ٣٢ من أصل ٧٢ أميناً للمنظمات المنطقية في روسيا عن ادانتهم لغورباتشوف وطالبوا بمحاكمته .

أتذكر الحديث الذي دار بيني وبين فيليب غوتساليس في الصيف في موسكو ، إذ تحدثت إليه عن الوضع، بينما علق هو قائلاً ، إنه في مجتمعنا يجري صراع حاد بين البنى السياسية الاجتماعية القديمة من جهة ، والمجتمع الذي تغير كثيراً من جهة أخرى . وحقاً إن هذه البنى كانت عاجزة عن مسايرة الحياة ، ومن الضروري تغييرها . ورغبتي التي لاتتغير والتي أعمل حسبها ، أن يتم هذا التحول بطرق ديمقراطية ، ودون أية صدامات مؤلمة ، على عكس ماكان يحصل سابقاً عبر التاريخ المأساوي لبلدنا ، وماشهده خلال التحولات الثورية ..

هل كان بامكان انصار البيريسترويكا أن يفعلوا غير هذا ؟ ولو فعلوا غير مايفعلون ، هل كان من الممكن تسميتهم بالديمقراطيين ؟ وهذا مانجحنا به في سياستنا الخارجية الهادفة إلى حل جميع القضايا بالطرق السلمية ، وهكذا حصلنا على التأييد لاخماد الانقلاب .

من خلال المحادثات في ١١ أيلول مع وزير الخارجية الأمريكية بيكر سمعت مايلي : « لقد فكرنا طويلاً مع جورج بوش ، خلال هذه الأيام ، عن سياستكم أيها السيد الرئيس . والآن أدركنا خطة مناوراتكم ومساوماتكم . أنتم كنتم تعملون لكسب الوقت ، حتى لاتسمحوا لقوى الجمود من تحطيم نهج الاصلاح » .

نعم ، هذه هي الحقيقة .. إن خطة المساومات كانت ضرورية ، لخلع صمام الانفجار في اللحظات الحرجة ، وهذا ماكان في أيلول وكانون أول ١٩٩٠ ، ثم في ربيع ١٩٩١ ، عندما ارتفعت الهتافات : « يسقط الأمين العام ! يسقط الرئيس !» مع العلم أن هذه النداءات قد ارتفعت من كل صوب . وهنا كان من الضروري اتباع خطة عمل لتدعيم أسس الاصلاح بمختلف أشكالها ، حتى يتفهم المجتمع حقيقة مايجري ، وكي تتقوى القوى المؤيدة للاصلاح ، وتتمكن من الدفاع عنها ، وهنا بالذات ، وفي هذا الوضع الحرج ، اجتمع الرئيس السوفييتي مع قادة تسع جمهوريات في نوفو ــ أغاريف وأقروا خطة عمل لعبت دوراً هاماً . وكانت قرارات اجتماع نوفو ــ أغاريف هامة جداً ،

وخاصة تلك القرارات الخاصة بضرورة العمل والتنسيق بين كافة الجمهوريات السوفيتية . أكرر : كانت مهمتي خلال كل هذه السنوات ــ أن أحافظ على نهج البيريسترويكا وأستمر به ، ولهذا ، أحسب أنه من الضروري جداً وبالسرعة الممكنة ، الوصول إلى الاتفاقية الاتحادية ، وتنفيذ الخطة الاقتصادية الهادفة للتحول الجذري ، واعادة تنظيم الحزب .

أصبح مشروع الاتفاق الاتحادي جاهزاً للتوقيع ، وفي ٢٠ آب ١٩٩١ كان على رؤساء ٦ جمهوريات أن يجتمعوا في صالة غيورغي في الكرملن ويوقعوا على الاتفاق . وكان عليَّ كرئيس للاتحاد السوفيتي أن ألقي كلمة .

وحددنا في ٢١ آب اجتماعاً للمجلس الاتحادي ، للبحث في خطة التغيرات الجذرية ، ومسائل توفير المواد الاستهلاكية ، والطاقة ، والاستقرار المالي وغيرها من المسائل .

وبكلمة ، كان يتم التحضير لهجوم ديمقراطي على الاتجاهات الأساسية للتحولات ، والانتقال لمرحلة جديدة أكثر فعالية ، حيث لم يعد هناك مكان لأولئك الذين لم يكن بإمكانهم أن يتفاعلوا مع النهج الجديد ، واستمروا على تقوقعهم الكلي . وهكذا علم المتآمرون أن وقتهم قد أخذ ينتهي بسرعة ، واتخذوا قرارهم للقيام بمغامرتهم في هذا الوقت . وكان تصرف الانقلابين هذا رداً على قرارات نوفو ـــ أغاريف الهامة وخاصة اتفاق اتحاد الجمهوريات ذات السيادة .

ثلاثة أيام في رأس فوروس

لقد مررنا بمعاناة قاسية ، وانحصرت خطورة الانقلابيين في أنهم كانوا ـــ وخاصة القيادة منهم ـــ في مركز القيادة ، إلى جانب الرئيس ، وأكثر ماأثارني بشكل خاص ، تلك الخيانة ، التي ستؤلمني حتى نهاية حياتي .

أعدت خطة الانقلابيين في موسكو . وكما اتضح أن كل شيء قد أُعد من قبل : في ١٨ آب كنت في منتجعي في رأس فوروس . وبعد تناول طعام الغداء عدت إلى عملي في كتابة الكلمة التي كان عليَّ أن ألقيها في الاجتماع المخصص لتوقيع الاتفاقية الاتحادية ، وحددت يوم ١٩ آب للسفر إلى موسكو ولقد تحدثت مع يلتسن ومع نازاربايف عشية

يوم توقيع هذه الاتفاقية ، واجتماع مجلس الاتحاد بخصوص هذين الموضوعين وفي ١٩ آب ــ عند منتصف النهار تقريباً ــ تحدثت مع يانايف . وبالمناسبة شكرني . لاعلامه بموعد قدومي إلى موسكو ، ووعد أن يجهز استقبالي . ثم تحدثت مع فيليتشكو (نائب رئيس الوزراء) ومع فولسكي (الاتحاد العلمي الصناعي) ومع غورينكو (السكرتير الأول للجنة المركزية في الحزب الشيوعي الاكراني) . أما ديمينتي (جمهورية بيلوروسيا) لم يجب على هاتفي ــ لم يكن في مكان عمله . وفي الساعة ١٦,٣٠ تناقشت بالهاتف مع مساعدي شاخنازاروف حول موضوع كلمتي . وكما هو معروف في ١٩ آب تم الاعلان من قبل الانقلابيين أنني غير كفء للقيام بالمحاولة الملقاة على عاتقي ، ومن أولئك الذين تحدثت معهم الأمس ، استنكر اثنان فقط اعلان المتآمرين عن مرضي ، حتى أنهما لم يستنكرا على الفور ، بل بعد يوم من اعلان الانقلابيين .

في ١٨ آب وفي الساعة الخامسة مساء إلا عشر دقائق ، أعلن لي قائد الحرس أنه قدمت مجموعة من الأشخاص ، ويطلبون لقائي . لم أكن أنتظر أحداً ، ولم أدعوا أحداً ، ولم يعلمني أحد كان بقدوم أي وفد أو شخص كان . وقال قائد الحرس ، أنه لم يعلم أيضاً بأي شيء من هذا القبيل . فسألته : « لماذا سمحت لهم بالدخول إذاً ؟!» . فأجابني : « لقد حضر معهم بليخانوف ــ مدير ادارة الحراسة في أمن الدولة . ولولا هذا الأخير لمنع الحراس هؤلاء من الدخول . هذه هي التعليمات . قاسية ولكنها ضرورية .

أردت في البداية أن أعرف من أرسلهم إلى هنا ، رغم أن جميع الاتصالات الخارجية متوفرة لدي بما في ذلك الاتصالات مع الحكومة ، ومع الجهات الاستراتيجية والفضائية بالاضافة للخط العادي . وكنت ساعتها أعمل في مكتبي . فرفعت السماعة الأولى فوجدتها مقطوعة . رفعت الثانية ، ثم الثالثة ، فالرابعة والخامسة ولكنها كانت جميعها مفصولة . رفعت سماعة الهاتف الداخلي ، حتى هذا الخط كان مفصولاً . وكما اتضح أن المتآمرين عرفوا مسبقاً ، أنه لم يتم اقناعي ، وفكروا بعزلي عن العالم الخارجي .

أدركت ، أن هذه المهمة ليست لي ، وليس لي أن أعمل مع هؤلاء أو أمثالهم . فقلت لزوجتي ، ثم لابنتي ، وصهري أنه حصل أمر غريب ، بالنسبة لي كان الأمر واضحاً : المسألة جدية للغاية . ولم أستبعد مسألة الارهاب أو الاعتقال ، أو غير ذلك . بل غرقت في تصورات كثيرة . وقلت لرايسا مكسيموفنا . وابنتي ايرينا ، وصهري أناتولي : « عليكم أن تعرفوا ، إنني لن أتنازل أمام أي نوع من الارهاب ، والتهديد والضغط عن أي مبدأ من مبادئي » .

ولم أستبعد ، أنه ربما سيستخدم الانقلابيون أبشع الطرق الارهابية مع أفراد أسرتي .

وهنا أكدت كل الأسرة على أن القرار هو قراري في كل شيء : كانوا جميعاً على استعداد أن يتقاسموا معي كل شيء حتى الأخير . وبهذا انتهت مشاورتنا .

خرجت حتى أدعو القادمين ، وتبين لي أنهم لم ينتظروا دعوتي ، إذ صعدوا إلى مكتبي بكل بساطة ، ودون أي حرج . وهكذا وجدت أمامي السيد بولدين ــ مدير الجهاز المركزي ــ وشينين ــ عضو المكتب السياسي ، وسكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي . وباكلانوف ــ نائبي في مجلس الدفاع ، وسكرتير اللجنة المركزية سابقاً . والشخص الرابع الذي كان معهم ، هو فارينيكوف ــ جنرال في الجيش ، وهو بعيد عني ، وهو ذاته الذي سافر فيما بعد إلى جمهورية أكرانيا وأنذر كرافتشوك . وكان بليخانوف معهم . ولكنني أمرته بالخروج من مكتبي .

سألتهم على الفور ، في بداية اللقاء : « قبل أن نبدأ الحديث ، أريد أن أسألكم ، من أرسلكم إلى هنا ؟ فأجبت : « اللجنة » .

ثم جرى الحوار التالي :

ــ أية لجنة ؟.

ــ اللجنة المسؤولة عن وضع الاستنفار في البلد .

ــ من أسس هذه اللجنة ؟ أنا لم أعين مثل هذه اللجنة . ومجلس السوفييت الأعلى لم يعينها . فمن شكلها ؟..

تحدث القادمون ، أن الناس قد اتحدوا ، ومن الضروري اصدار قرار من الرئيس . ووضع الأمر أمامي على الصورة التالية : إما أن تصدروا قراراً ، وتبقوا هنا ، أو أن تعطوا كل الصلاحيات لنائب الرئيس . وهنا قال باكالوف ، أن يلتسين قد اعتقل ، ثم عدل من كلامه قائلاً : سيعتقل خلال الطريق .

ــ لماذا تضعون المسألة على هذا الشكل ؟.

ــ الوضع في البلد خطر ــ والبلد يسير نحو الهاوية ، يجب اتخاذ تدابير ، ومن الضروري الاعلان عن وضع الاستنفار العام ــ ولاتنقذنا أية تدابير أخرى ، علينا أن نتخلص من الأوهام ..

وهكذا ، إلى آخره .

كانت إجابتي، إنني لست بأقل منهم معرفة بالوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلد. وبوضع الناس، وحياتهم وبكل الصعوبات التي يعانون منها الآن.

ومن الضروري العمل الحثيث والسريع ، من أجل تحسين ظروف الحياة . ولكني كنت ومازلت عدواً ـــ ليس من الناحية السياسية فحسب ، بل ومن الناحية الاخلاقية ـــ لكل الأساليب التي تستخدم القوة لحل المسائل . والتي تؤدي في نهاية المطاف لاستشهاد الناس بالمئات والألوف والملايين أحياناً ، علينا أن نرفض كل الطرق التعسفية . وإلا سيصبح كل ماباشرنا العمل به هباء منثوراً . ومن جديد سنعود إلى دائرة جديدة من الأحداث الدموية . فإذا كان لديكم وجهة نظر مخالفة . تعالوا نناقش هذه المسائل أمام مجلس السوفييت الأعلى ، أو مجلس نواب الشعب لايجاد الحلول المناسبة . بالطبع ، كان موقفي معروفاً بالنسبة لهم جيداً : لقد صرحت بموقفي في مجلس السوفييت الأعلى ، وهاجمت في اجتماعات اللجنة المركزية والمكتب السياسي كل من يعارض أفكاري . ورفضت اندارهم بصورة كاملة .

لقد تمكنت خلال السنوات الأخيرة من اخماد النزاعات الخطيرة . وفي هذه المرة توقعت أن الناس سيتفهمون هذا . ولهذا قلت :

ـــ فأنتم ، وأولئك الذين أرسلوكم ، جميعكم مغامرون . انكم ستقتلون أنفسكم . فهذا الأمر أمركم ، فلتذهبوا إلى الشيطان . ولكنكم ستقتلون البلد ، وتدمرون كل ماعملناه ، فاعلموا تلك اللجنة التي أرسلتكم بما قلت لكم . الآن توصلنا إلى توقيع الاتفاق . وجهزنا مع الجمهوريات مجموعة من القرارات والحلول المناسبة للانتهاء من الأزمة الاستهلاكية للمواد الغذائية ، ومصادر الطاقة والتمويل ، من اجل الوصول إلى استقرار في الأوضاع السياسية والاقتصادية وتطوير أسس علاقات السوق ، وتمكين الناس من العمل بحرية ، ولقد حددنا معالم الاتفاق ، وهو الشيء الأساسي الضروري لنا . إننا ، ولسوء الحظ لم نتخلص حتى الوقت الحاضر من سوء الظن ببعضنا . وكذلك في العلاقات بين الجمهوريات والمركز . وكذلك في العلاقات السياسية والاجتماعية ـــ نعم يوجد الكثير من هذا . ولكن الطريق الوحيدة للخلاص من هذا ، هو الوفاق بين كافة الأطراف . ولقد وُجد هذا الوفاق ، وبدأنا نسير للأمام ولايخطر على بال أحد من ذوي العقول السليمة الآن ، أن يعود بالبلد إلى وضع الاستنفار والأحكام العرفية . إنني لن أوافق على هذا مطلقاً .

وهنا أعلن فارينيكوف :

ـــ عليكم أن تستقيلوا .

رفضت هذا الطلب الوقح للجنرال قائلاً : إنكم لن تحصلوا على هذا ولا على أي شيء غيره مني ، عليكم أن تعلموا من أرسلكم إلى هنا بهذا . وبالمناسبة بإمكانكم أن

قلت في لحظة من اللقاء : « لا أتذكر ماأسمكم ؟ فأجابني : ـــ فالنتين ايفانوفيتش بنبرة عالية . فقلت له : ـــ عليك أن تتذكر وتعرف يافالنتين ايفانوفيتش ، أن المجتمع ليس مجموعة من العساكر ، تقل لهم إلى الشمال درْ ، إلى اليمين در فينفذون ما تأمرهم به . لم يكن هذا لكم ، تذكروا كلمتي » ..

في نهاية الحديث لقد أرسلتهم إلى هناك ، حيثما يرسل الناس الروس من لايرغبون به في مثل هذه الحالات . وهكذا انتهى كل شيء .

وخلال الحديث لقد كررت عدة مرات :

ـــ عودوا إلى رشدكم ، الأمر سينتهي بحرب أهلية ، وبدماء كثيرة . وستحل بكم الهزيمة على أي حال . وستعاقبون على هذا . إنكم مغامرون ، ومجرمون . لن تنالوا أي شيء . الشعب لم يعد كالسابق . حتى يستسلم لديكتاتوريتكم . ويخسر كل ماحصل عليه خلال هذه السنوات .

وبعد هذا الرفض الكامل لانذارهم ، وتوجيه التحذير لهم . سار كل شيء حسب منطق التناقض التناحري . فعزلني الانقلابيون عن العالم الخارجي كلياً . من جهة البحر والبر والجو ، وأحاطوني بجو من الضغط النفسي . وهكذا طبق عليَّ العزل الكامل . وكنت في موسكو قد علمت أنه ومن أجل هذا الهدف قد تم ضم فرقة حرس الحدود ، وبواخر الحراسة إلى قيادة بليخانوف ونائبه جينيرالوف . وبقي معي ٣٢ شخصاً من الحرس الخاص فقط . وعلمت عن مواقفهم ، أنهم قرروا الصمود حتى الأخير ، فقسموا مواقع الدفاع فيما بينهم ..

إن منطق الانقلابيين كان مفهوماً : استلام السلطة واستخدامها لمصلحتهم وتم التأكد من ذلك ، من خلال المؤتمر الصحفي ، في ١٩ آب ١٩٩١ .

لما أطلقت على نفسها تسمية لجنة الدولة في الوضع الاستثنائي ، إذ أعلنوا أنني ولأسباب صحية غير قادر على القيام بمهام الرئيس . زد على ذلك ، أنهم أعلنوا للحضور ، بأنهم سيقدمون في الوقت القريب تقريراً طبياً عن حالتي الصحية . وهكذا ، خلصت إلى نتيجة : إذا كان وضع الرئيس لايتناسب مع ماأعلنوا عنه ، فإنه من الضروري ، وبأية طريقة كانت ، أن يصبح كذلك . وأن يكون فعلاً معتلاً من الناحية الفيزيولوجية والسيكولوجية .

هذا ما أدركه الرفاق من الحرس الخاص . فرفضوا طلب المأكولات ، التي كانوا يطلبونها كل يوم . وقرروا العيش على مالدينا من الاحتياط . وعلى المأكولات في مطعم الحراس ، وطلبت اليقظة في كل شيء .

تلتقوا مع ممثلي الجمهوريات الأخرى . وتناقشوا هذه القضايا معهم . ففي ٢٠ آب سنوقع على اتفاقية جديدة ، وفي ٢١ آب سيعقد اجتماع للمجلس الاتحادي : سنناقش كل المسائل . وسنعمل من أجل الاتفاق حول المواضيع التي لم نتفق عليها في مجلس الوزراء . يجب الوصول إلى قرارات ناجحة . ولكن ليس بالطريقة التي تختارونها الآن .

هذا أنتم ستعلنون عن وضع الاستنفار والأحكام العرفية . وماذا بعد ذلك ؟ هل تأملتم في المستقبل ، ولو ليوم واحد ، لأربع خطوات ــ وماذا بعد ذلك ؟ إن البلاد سترفض هذه التدابير والتصرفات . تريدون أن تستغلوا الصعوبات ، ومسألة المعاناة التي أدت إلى تعب الشعب ، وأصبح جاهزاً لدعم أي ديكتاتور ..

... وبالمناسبة ، كنت خلال الأيام الماضية عملت مع الرفيق تشيرنايف في كتابة دراسة طويلة . وتطرقت إلى الوضع في البلاد ، وعن الطرق والأساليب للتطور اللاحق . وتصورنا العودة إلى الوضع الديكتاتوري كاحدى الطرق ، كما يرغب البعض . وهاهم ممثلو هذا التصور قد خرجوا إلى الساحة . وكان رأي حول هذا السيناريو لو حدث ، لكان ذلك بمثابة الدمار للمجتمع . والأزمة القاتلة التي تقذف بالبلد عشرات السنين إلى الوراء ، وتدفن كل مانملك الآن ..

ــ إنني أقترح عقد اجتماع لمجلس السوفييت الأعلى لحل جميع الأسئلة المطروحة . هل أنتم قلقون لهذا الوضع في البلاد ؟ فهذا الوضع يقلق كلاً منا . وأنتم تعتقدون أنه من الضروري اتخاذ التدابير السريعة . فعندي أيضاً مثل هذا الرأي . فتعالوا نجتمع ونبحث ونقرر ونحل . وأنا جاهز للموافقة على عقد مؤتمر لنواب الشعب . ومجلس السوفييت الأعلى . طالما أنه توجد بعض الشكوك عند قسم من القيادة . تعالوا نجتمع . تعالوا نبحث . فالنواب يعرفون مايجري في مناطقهم . تعالوا نتخذ التدابير اللازمة . وسأحافظ في عملي على ثلاث اتجاهات رئيسية : طريق الوفاق ، طريق تعميق التحولات ، التعاون مع الغرب . آخذين بعين الاعتبار أنه توجد رغبات جيدة لدى الشعوب الأخرى للتعاون معنا الآن . في هذه المرحلة الحاسمة .

ولكن هذا الحديث لم يجد له آذاناً صاغية . وكأنه حديث مع صم بكم . العملية قد بدأت ــ هذا أصبح واضحاً الآن ــ فقلت لهم :

ــ هذا كل ماعندي ، ولايوجد لدي أي كلام آخر . أعلموا من أرسلكم ، اني أقف ، وبصورة قاطعة . ضد ماتريدون ، وأنتم الخاسرون . ولكني أخاف على الشعب ، ويأسفني أن يضيع مافعلناه خلال هذه السنوات ...

أكثر واحد من بين هؤلاء القادمين ، قد تصرف بوقاحة ، كان فارينيكوف ، إذ

بالنسبة لي (وأعتقد أن هذا كان بالنسبة للآخرين) قد تأثرت ، ليس بما أعلنوا عنه في المؤتمر الصحفي ، بل بوضعهم المؤسف . لقد كنت هادىء الأعصاب كلياً ، رغم أني كنت قد انفعلت حتى أعماقي لهذه التصرفات العمياء سياسياً ، وللتصرفات اللامسؤولة لهؤلاء الانقلابيين . وكنت على ثقة ، وقناعة أن هذا الوضع لن يدم طويلاً . لن ينجحوا بما رغبوا .

ففي ١٩ آب ، طلبت بإلحاح أن يعيدوا وسائل الاتصال ، وأن يرسلوا طائرة للسفر إلى موسكو . ولكن طلبي هذا بقي دون اجابة .

بعد المؤتمر الصحفي ، قررت أن أسجل كلمة على شريط فيديو ، على أربع نسخ ، وهكذا فعلنا ، وجهزت ايرينا وأناتولي الشريط الذي قسم فيما بعد إلى أربعة أقسام ، وبدأنا نبحث عن الواسطة التي بإمكانها أن تنقل هذه المواد إلى الخارج .

وكتب الطبيب تقريراً بعدة نسخ ، حتى يعلم الجميع بحقيقة صحة الرئيس ..

وأمليت على تشيرنايف أربع طلبات . وبعد طباعتها على الآلة الكاتبة كتبت عليها بيدي العنوان والتوقيع حتى يكون معروفاً ، أن هذه الرسالة قد أرسلت من قبلي بالذات . وهذا هو النص كما ترونه . (انظر الصفحة .. ملاحظة التحرير) .

وطلبت الاجابة على طلباتي هذه . وأبلغت في هذه المرة : انتظروا . ستأتي الاجابة ، ولكن دون نتيجة . هذا هو الوضع الذي ساد .

وفي كل يوم صباحاً ، ومساء كنت أتقدم بطلبات متكررة لاعادة وسائل الاتصال . وإرسال طائرة تنقلني إلى موسكو ، إلى مكان عملي .

اعــلان

١ ــ إن تقلد غ. إ. ياناييف مهام رئيس الاتحاد السوفييتي ، بحجة مرضي وعدم قدرتي على القيام بمهامي ، هو خداع للشعب ، ويمثل انقلاب تعسفي . ولايجوز فهم ذلك إلا على هذه الصورة ..

٢ ــ اعتبار جميع الأنشطة القائمة على هذا الأساس ، غير قانونية وغير شرعية .

ولم يخول الرئيس ، ولا مؤتمر نواب الشعب ياناييف بهذه المهمة .

٣ ــ أرجو تسليم الرفيق لوكيانوف طلبي بعقد مؤتمر لمجلس السوفييت الأعلى ، ومؤتمر نواب الشعب للنظر في هذا الوضع الناشيء .

لأن هذين المؤتمرين ، هما أصحاب الحق في البت في تقويم هذا الوضع الناشيء . وعليهما اتخاذ التدابير اللازمة للخروج من هذه الأزمة .

٤ ــ أطلب وبسرعة ، أن يتم وقف نشاط لجنة الطوارىء قبل اتخاذ القرارات اللازمة من قبل مجلس السوفييت الأعلى ومؤتمر نواب الشعب لعموم الاتحاد السوفييتي .

إن استمرار هذه الأنشطة التعسفية ، وتصاعد التدابير الخاطئة للجنة الطوارىء سيؤدي إلى حصول مأساة تخص كل الشعوب ، وسيحتدم الوضع أكثر . ويؤدي إلى خنق المساعي الجادة للاتفاق بين المركز والجمهوريات للخروج من الأزمة .

القرم **رئيس الاتحاد السوفييتي**
١٩٩١/٨/٢٠ **م. غورباتشوف**

وبعد المؤتمر الصحفي تقدم يانايف وصحبه بطلب لنشر تكذيب للمعلومات الخاصة بوضعي الصحي ــ معلومات أولئك الأناس العقلاء جداً ، الذين كانت ترتجف أياديهم .

وفي موسكو ، فيما بعد ، حمل لي طبيبان مشروع التقرير الطبي الذي طلبوه منهما حول صحتي : إن غورباتشوف الذي يقع تحت خطر الاعتقال . من الضروري انقاذه ، و « تضخم التشخيص الطبي » بالاعلان أنه مريض جداً . وطلبوا أن يحصل هذا بسرعة قبل الساعة الرابعة بعد ظهر يوم ١٩٩١/٨/١٩ ، أي قبل المؤتمر الصحفي المخطط لعقده وكان هذا ، كما يتضح ، للاعلان هناك عن هذا . وقد كتب في مشروع التقرير، أنه وفي ١٦ آب حدث خلل في الشبكة الدموية في الدماغ ، وساء وضع الرئيس على أثر ذلك جداً ، وضعه خطر ، وهو يلازم الفراش ، في العناية المشددة ، لايعي مايدور حوله .. وهكذا ، إلى الأخير . هذا على الرغم من أنني في ١٦ ــ ١٧ ــ ١٨ آب أجريت محادثات مكثفة حول المواضيع الهامة التي سنعلن هنا قريباً ــ بخصوص توقيع الاتفاق بين الجمهوريات ، وحول اجتماع المجلس الاتحادي .

عانيت وأكثر من أي شيء آخر ، من غياب المعلومات . لقد قطعت كافة الاتصالات عدا التلفاز حيث كانت تذاع اعلانات الانقلابيين ، وتعرض بعض الأفلام ، بالإضافة إلى الأغاني . ولكن الضباط المسؤولين عن الحراسة ــ وهم أناس أذكياء ــ وجدوا بعض أجهزة الراديو القديمة في المستودعات . فجهزوها ، ووضعوا لها أنتينات قوية وأخذوا يلتقطون المحطات الاذاعية الأجنبية ، وكانت تأتي محطة بي. بي. سي صافية ثم تم التقاط صوت أمريكا . وأخذ أناتولي يستمع على الموجة الموجهة للغرب إلى الاذاعات بواسطة رايدو ترانزستور صغير ماركة « سوني » وهكذا بدأنا بجمع المعلومات واجراء نقاط تقاطع ، حتى نقيم الوضع من خلالها .

إن ماجرى معنا خلال هذه الأيام يحتاج إلى تحليل عميق . وأرفض كافة التكهنات والتقولات بخصوص الرئيس وموقفه المبدئي . وهذا ماخلط الأوراق أمام الانقلابيين ، وفتح المجال ، من أجل أن نوحد قوانا من مختلف الجوانب ، وألحقنا الهزيمة بالانقلابيين .

وفشلت محاولة ارهاب الرئيس ، وارغامه على اصدار قرار للالتزام بنظام الاستنفار ، وتسليم مهامه ، والاستقالة من منصبه .

ولقد رفضت رفضاً باتاً كل التقولات التي حاولت أن تنشر أخباراً ، بأن الرئيس كان منهاراً ، وكان همه الوحيد أن ينقذ نفسه .

إن القوى التي خسرت هذه المحاولة ، ستجتهد في نشر كافة الدعايات والاختلاقات . فهم جاهزون لنشر أسخف القضايا وأفظعها ، وذلك لالقاء الظل على الرئيس ، وتشويه سمعته ، وسمعه القوى الديمقراطية والنيل من كرامتهم .

وانتشرت دعاية : إنني علمت بالعملية الانقلابية . وتم الاستناد في هذا على التصريح الذي أدلى به لوكيانوف في ١٩ آب . التحقيق سيبين كل شيء . ولايختلف هذا في شيء عن الدعاية الثانية ، وكأن غورباتشوف ، كان على علاقة جدية بالانقلابيين ، ولكنه ابتعد قليلاً ، ليجلس في المصح لعدة أيام ومن ثم يعود على « مهل وسلام » ، وكما يقال حسب الطريقة التي لاتخسر . فإذا ربح الانقلابيون ، فإن الرئيس الذي تعاون مع الانقلابيين سيربح أيضاً . وإذا خسر الانقلابيون ، وفشل الانقلاب ، فهو أيضاً في موقع جيد ، وعلى حق . إنتشرت الدعايات من عدة جوانب ، وفي عدة أشكال . وبالمناسبة ، إن باكلانوف بالذات ، حاول في ١٨ آب أن يحصل على موافقتي لاقرار وضع الاستنفار ، أو اعطاء الصلاحيات إلى يانايف . وكان يتحدث بنفس الطريقة ، أي أن الانقلابيين من ذوي الخبرة في الأعمال الكبيرة . ودعاني لدعم اللجنة الانقلابية ، إذ قال : « أنتم تقضون فترة استراحة ، وسنعمل خلال غيابكم « عملاً وسخاً » (!!) وبعد ذلك ستعودون إلى موسكو » .

يا للتوافق الغريب . أليس كذلك ؟ فإذا لم يتمكنوا خلال ثلاثة أيام من اخراجي عن طوري ، واجباري على تغيير موقفي ، فإنه يصعب الآن على أي كان أن يحقق هذا .

★ ★ ★

أما بالنسبة لرابيا مكسيموفنا ، فقد تصرفت بشجاعة ككافة أفراد الأسرة ، على الرغم من أنهم أدركوا خطر هذا الموضوع . وأنا أفتخر بموقف أسرتي . وفي ١٨ آب كنت ماأزال أتوقع وآمل ، أن أولئك الذين في موسكو سيرتدون عن فعلتهم بعد معرفة موقفي ،

ويتوقفون عن متابعة مخططهم ، ولكن أخبار الصباح ، التي تمكنا من سماعها من خلال التلفاز قد ألغت كل آمالي ورغباتي في أن يعود الانقلابيون عن غيهم .

قررت مع أفراد أسرتي ، وتشيرنايف ، بغض النظر عما يحدث في « المصادفات » أن أبدو على مرأى من أنظار الناس ، ودع الجميع يرون أن الرئيس مازال على قيد الحياة . وبصحة جيدة . وفي وضع عادي ، ودعهم يقارنون ويستخلصون النتائج .

في تلك اللحظة التي أعلنت فيها إذاعة لندن . أنه ستسافر مجموعة من الانقلابيين إلى القرم من أجل اظهار وضع الرئيس إلى الوفد الروسي ولكل الشعب السوفييتي ، وفي أي وضع يعيش الرئيس غورباتشوف ، ولقد استقبلنا جميعنا هذا النبأ ، كشيء غريب ، وكمؤامرة تخفي الكثير السيء خلفها . وهنا ، في هذه اللحظة أصيبت رايسا مكسيموفنا بنوبة حادة ، انعكست على صحتها ككل . ولقد تحدثت عن هذا ، ومن الجيد أننا كنا سوية .

وأكثر شخص فينا ، عانى من هذه الأزمة ، كانت حفيدتي أناستاسيا ... فهي لم تدرك أي شيء . تركض من مكان لمكان ، وتطلب من أفراد الأسرة . ومن كل على حدة أن يأخذوها إلى شاطىء البحر .. وكان عليَّ أن ألبي رغبتها . ولكن الحراس قد أصروا على أن لا أفعل هذا ، لأنه من الممكن أن يحصل أي شيء غير متوقع .. وفي الحقيقة أن أكثر من عانى خلال هذه الأيام الثلاثة كانت رايسا مكسيموفنا وايرينا .

دحر الإنقلابيين

ثلاثة أيام من آب كانت هي الحد . أحياناً أقول : ان ماكان قبل الإنقلاب كان قبل تاريخ جديد ، أما الآن فقد بدأت حقبة جديدة .

أكرر : لأي درجة كنت قد تنبأت أن مثل هذا سيحدث ، أنه ستأتي أياماً عصيبة ، وكان يمكن لهذا أن يحدث حتى في خريف العام الماضي . مهمتي الرئيسة كانت هي أن أتابع طريقي في مسيرة التحويلات الجذرية للمجتمع وأن أحافظ على هذه العملية من الإنحناءات والإنشقاقات الكبيرة ، لذلك فقد كرست كل خطواتي وأعمالي لتحقيق هذا الهدف .

لو حدث الإنقلاب منذ عام ونصف أو عامين ربما كان سينجح . الآن قد تغير المجتمع تماماً ومن كان يبلغ من العمر منذ خمس سنوات الثالثة عشرة إلى الخامسة عشرة

أصبحوا الان في سن الثامنة عشرة إلى العشرين . فهم قد كبروا في جو آخر واصحبوا مدافعين بواسل أشداء عن الديمقراطية .

تغير المجتمع وتغيرت معه القوات المسلحة التي هي جزء منه . رفض الجنود والضباط القتال ضد شعبهم رغم تهديدهم بالمحكمة العسكرية . كذلك فعل عناصر الأمن الداخلي وحتى قطع القوات الخاصة . وهذا ما لم يحسب الانقلابيون له حساب ، فهم لم يأخذوا بعين الاعتبار أن المجتمع الحالي ليس هو المجتمع الذي كان منذ عدة سنين .

لقد تنفس المجتمع هواء الحرية ولن يستطيع أحد بعد الآن سرقة هذا الهواء منه .. نعم فالشعب يريد مجتمع القانون والإستقرار ولكن ليس عن طريق الديكتاتورية ولا عن طريق المغامرات ، فهو قد كلَّ من انتظار حياة أفضل . إنما يريد الناس أن يجدوا المخرج من الأزمة في إطار الديمقراطية وليس على حساب الحرية ولا على حساب الحقوق الإنسانية ــ أي ليس بطريق القوة .

فقد أخطأ الإنقلابيون جداً في تقدير نوعية علاقات الدولة الجديدة مع شركائها في الغرب ، وتجاهلوا التغيرات المبدئية الكبيرة في وضع مجتمعنا الدولي وخصوصاً التغيرات في العلاقات مع شعب الولايات المتحدة وأوروبا .

من الممكن أنه بادىء ذي بدء كان هناك بعض الترددات في تقيم الإنقلاب ، لكنه لم يمض الوقت الطويل حتى قالت الأغلبية الساحقة من حكومات الدول الأجنبية كلمتها الحازمة « لا » للانقلابيين ورفضت أي تعاون معهم .

إن كلا العاملين : المكاسب الديمقراطية لسياسة إعادة البناء والعلاقات الجديدة مع العالم الخارجي واللذين يتممان بعضهما بعضاً كانوا قد حسموا مسبقاً مسألة دحر الانقلابيين .

لقد كنت دائماً مقتنعاً ، حتى عندما طلبوا مني بإلحاح التنازل عن منصبي لنائبي وإعلان استقالتي بهدف « إنقاذ الوطن » كما يدعون ، بأن المغامرة لن تنجح وبأن المغامرين سوف يفشلون . فهم قد دفعوا الدولة والشعب إلى الكارثة ويجب أن يدفعوا ثمن هذا .

كانت الأفكار تذهب بعيداً : قبل كل شيء ضرب القوى الديمقراطية الطليعية التي تحمل مسؤولية التحولات الديمقراطية في المجتمع والمحافظة على هذا المكسب دون النظر إلى العوائق والمصاعب . هذا كان الهدف الرئيسي والعامل الفعّال لهذا الهدف كان ارهاب وتخويف رئيس الدولة وإعلان اعتقال رئيس روسيا . بمعنى آخر كان المخطط

كالتالي . ضرب القوى ، وعزلي إذا لم أوافق على التعاون مع المعارضة وعزل رئيس روسيا الإتحادية . وسوف يظهر البحث والتحقيق والمحاكمة ، هل كانوا سيكتفون بالعزل ؟..

لكن القوى الديمقراطية قد أثبتت أنها بالإتحاد والتعاون قادرة على متابعة الطريق لإتمام التحويلات وإعادة البناء والإنتقال إلى مجتمع جديد .

أصعب أيام الانقلاب كان نهار التاسع عشر من آب ، والليلة مابين العشرين والحادي والعشرين منه ، رغم أنه كان واضحاً في يوم العشرين من آب أن الانقلابيين لن ينجحوا . فقد أفسد مخططهم موقف رئيس الإتحاد السوفيتي ورئيس روسيا الاتحادية . بدأ الإنعطاف في الجمهوريات . لكنه بادىء ذي بدء بعضهم كان متردداً .

الدور الكبير في دحر الانقلابيين كان قد لعبه القتال المنظم للرئيس يلتسين ضدهم . فهو قد وقف موقف رجولي وعمل بحزم آخذاً على عاتقه المسؤولية . لقد برر تصرفه في مثل هذه الحالات الطارئة نفسه ، وحالما عدت إلى موسكو صادقت على كل القرارات التي كان قد اتخذها . إني أعتبر أن شعب روسيا الاتحادية قد تصرف في هذه الحالة منطلقاً من مبدأ المصلحة العليا . وكل مافعلوه كانت قد أملته عليهم الظروف . ولولا هذا الموقف الثابت لكانت الأمور قد سارت إلى نهاية مأساوية .

وهنا عليّ أن لاأنسى الموقف المبدئي والشجاع لشعب موسكو ولينينغراد ولسكان الكثير من المناطق الروسية . لقد لعب دوراً كبير في القضاء على المؤامرة موقف الرؤساء والمجالس الشعبية لأغلبية الجمهوريات ومجالس السوفييت المحلية . فقد استطاعوا أن يقفوا بثبات لحماية القانون وحقوقهم المشروعة .

في هذه المرحلة الصعبة قرر المجتمع الصحفي وبدون خطأ ووسائل الاعلام أين ومع من يجب أن يكونوا لم يخافوا ، لم يجبنوا ولم يتزلفوا امام مغتصبي السلطة . ومحاولة الانقلابيين خلق مظهر دعائي بأن كل الدولة تقريباً تساندهم كانت حقيرة ومضحكة .

وهكذا فإن العملية قد انطلقت. كنا قد خلقناها نحن في الوقت المناسب وانطلقت في أقسى الظروف . لقد حاول المتآمرون إنجاز ماهو أبشع — تحريض الجيش ضد الشعب . ولكن حتى هذا أيضاً لم يستطيعوا فعله . الكثير من القواد والضباط وأغلبية الجنود ، تشكيلات وفصائل كاملة رفضت تنفيذ أوامرهم وبقوا محافظين على القسم حيث وقفوا بجانب حماة الديمقراطية البواسل .

بالمناسبة، عندما نتحدث عن الجنرالات علينا أن لاننسى أن الجنرال شابوشنيكوف لم يكن مع المتآمرين . فقد كان يلزم ثلاثة طائرات فقط — ومن البيت الأبيض والكرملين لن يبقى سوى الحفر . القائد العام لقطاع لنينغراد سامسونوف وبعد

حديثه مع المحافظ قال : لاتخافوا ، فلن يكون في لنينغراد أية قوات . هكذا حدثني عن ذلك سوبتشاك .

لقد أثبتت القوات المسلحة أنها قد تغيرت : فقد أدت عمليات إعادة البناء المريرة الكبيرة الصعبة إلى نشوء قوات مسلحة جديدة ويجب أن يحسب لها حساب . لو لم يكن ذلك لاستطاع الإنقلابيون بسهولة تنفيذ كافة مخططاتهم .

هناك الآن آراء كثيرة حول القدرات العقلية للمشاركين في الإنقلاب ، إن نوافقهم فهذا يعني أننا قد سمحنا بتبسيطات كثيرة ، لا ، هذا لن يحدث أبداً . إذاً مالأمر ؟ أظن أن كل الأسباب تكمن في الموقف السياسي . فهم لم يقبلوا سياسة إعادة البناء (البيريسترويكا) ولم يقبلوا التحويلات الديمقراطية وخطوا على طريق الإجرام معتمدين قبل كل شيء على عدم الرضى عند الناس .

لقد لجأ الإنقلابيون إلى خدعة شيطانية مصرحين بأن الرئيس مريض جداً وغير قادر على العمل . إن أبشع شيء في هذا هو الخيانة . بالضبط إني أتحدث عن لوكيانوف . إحدى المرات التقيته في الممر ، وذلك بعد انتهاء أحد اجتماعات مجلس السوفييت الأعلى . لم نتحدث مع بعضنا بعد ظهوره في فوروس في ٢١/ آب ، لم يكن عندي حتى رغبة في الحديث معه . لقد اعتمدت على لوكيانوف وظننت أنه لن يخون قضيتنا ولن يخونني . أربعون عاماً من الدراسة الجامعية ، كانت قد ربطتنا علاقات رفاقية . إن جبن تصرفه في أن يقول « لا » بعقل وفطنة يجعلني أستبعد فكرة الإعتماد عليه ! التحقيق سوف يظهر كل شيء . الآن نرى جميعاً أنه ليس عبثاً أمضينا ست سنوات في العمل المرهق ، وفي ظروف صعبة متقلبة للبحث عن طريق تجعلنا نسير قدماً للأمام . لقد كسب المجتمع كثيراً : رفضت الأمة محاولة دفعها إلى الطريق الدموي . أعتقد أنه أصدق من هذا البرهان وأشرف من هذا الإستفتاء لايمكننا أن نجد .

لقد أثبتت مقابلاتي في الساعات والأيام الأولى بعد عودتي إلى موسكو مع بوش وميتران وكولي وميجر وأندريوتي ومالروني وهوك وكايفو ومبارك وغيرهم من رؤساء الدول والحكومات أنه لايوجد من يؤيد الإنقلابيين عدا القذافي وحسين .

وعندما بدا واضحاً أي موقف معادٍ اتخذته روسيا وقيادتها والجمهوريات الأخرى وأغلبية الشعب وكذلك عندما بدا بديهياً أن الجيش لن يساند العصيان بدأت اللجنة المدعية (لجنة الطوارىء) باضطراب تبحث لها عن مخرج . وهكذا في الساعة الخامسة تقريباً مساء يوم ٢١/ آب أخبروني أن مجموعة من المتآمرين وصلت إلى « القرم » على الطائرة الرئاسية . عندها لم اكن أعرف الحديث الذي جرى بين قيادة روسيا الإتحادية

واللجنة المدعية ، والذي دعا فيه الإنقلابيون يلتسين للذهاب معهم إلى « القرم » والتأكد بنفســه من صحة غورباتشوف. وعندما ظهروا في ساحة المنزل الصيفي طلبت أن يأخذوهم تحت الحراسة . ثم نقلت إليهم مطلبي بأنني لن أتحدث مع أي منهم قبل أن أجري اتصالاً مع الحكومة . فبدأوا بالتذمر وأبلغوني عن طريق الحراس أن هذا سيأخذ وقتاً طويلاً ، فأمرتهم بالاعلان أنني سوف أنتظر .

أمنوا لي الإتصال مع الحكومة . عمال الإتصال أبلغوني أن كروتشكوف يريد التحدث معي فأجبتهم : فلينتظر . ومباشرة اتصلت بيلتسين ونزاربايف وكرافتشوك وديمتني وكريموف . ثم اتصلت بالجنرال مويسيف وأبلغته أني أعزل يازوف من منصبه وأعينه هو مؤقتاً للقيام بمهام وزير الدفاع ، ثم طلبت منه إعادة كل القوات إلى أماكنها ..

أعطيت تعليماتي بعدها لرئيس الإتصالات عن كل المتآمرين ، وبعد قليل من الوقت أبلغني عن تنفيذ تعليماتي . بعد ذلك أمرت مدير الكرملين باعتقال كل أعضاء لجنة الطوارىء في الكرملين ، كما أعطيت مهمة لمويسيف وبانيوكوف (وزير الطيران المدني) بتأمين هبوط الطائرة مع وفد حكومي بقيادة نائب الرئيس روتسكي في مطار بلبيكي العسكري . ومن فوروس تحدثت مع الرئيس بوش تلفونياً .

كان يجب عليَّ الإتصال بامي لكني لم أستطع وحتى الآن أتألم لذلك . ولكني في موسكو ومع رايسا مكسيموفنا اتصلنا مع أمينا ماريا بانتليفنا والكساندرا بتروفنا مباشرة .

أخبروني أن ايفاشكو ولوكيانوف يصران على مقابلتي ، وقد حاولا التأكيد أن ليس لهم أية علاقة بالمتآمرين . فيما بعد سمحت لهما بمقابلتي. حضر المقابلة باكاتين وبريماكوف وتشيرنايف . لم أسمح لكروتشكوف وباكلانوف ويازوف بمقابلتي ولم أرهم . لقد وزعناهم على الطائرات ونقلناهم إلى موسكو . وعند خروج يازوف وكروتشكوف من الطائرة تم اعتقالهم وعزلهم . أما باكلانوف فقد اعتقل بعد الحصول على موافقة مجلس السوفييت الأعلى .

فشل الانقلاب . لكن الدماء قد أريقت ودفع حماة الحرية ضحايا . إني اتوجه بالتعازي القلبية لعائلاتهم وأهلهم وأقاربهم واصدقائهم وزملائهم . يجب أن تحفر أسماؤهم على لوحات الشرف في أماكن شهادتهم . سوف يبقون في قلوبنا خالدين .

أريد أن أؤكد ماقلته في تلك الأيام : إن الاجراءات العميقة والمسؤولية القانونية على حدوث الانقلاب يجب أن تلقى على عاتق منظميه ومشاركيه المباشرين .

ويجب على الديمقراطيين ـــ الذين دحروا الإنقلابيين أن يفعلوا كل شيء من أجل

أن لايتشكل عند الناس انطباعاً بأنه سوف يبدؤون الآن البحث عن مسؤولين جدد. لا فإنه سوف يخضع للعقاب فقط المنظمين والمذنبين في الإنقلاب. لقد توجهت إلى كل القضاة وعناصر الأمن الداخلي وأمن الدولة على مستوى الجمهوريات ، وعلى المستوى الاتحادي بالانطلاق فقط من هذا المنطلق . هذه هي وجهة نظر قادة الجمهوريات أيضاً الذين تحدثت معهم حول هذا الموضوع .

لقد سميت حوادث آب بالحسد . فبعد عودتي من القرم ، وبعد أسري هناك فزعني وضع المجتمع . فقد كانت الدولة مقلوبة رأساً على عقب . مباشرة وبعد فشل الإنقلاب ،وكردٍ عليه بدأت عملية انحلال قوية للدولة ، تلاها سلسلة من التقارير التظاهرية والإعلانات عن وجوب الاستقلال . هذا كان بحد ذاته إجراءات الحماية الذاتية لكل جمهورية على أثر الانقلاب .

ازداد الإضطراب مع ازدياد التهديد بانحلال الإتحاد السوفيتي . علينا الآن تقدير ردة الفعل على الانقلاب في الدولة بنظرة واقعية . فلا يمكن عدم المساواة بين القوى التي ساندت ، ولو معنوياً الإنقلابيين من جهة ، والقوى التي أخذت موقفاً معتدلاً منهم من جهة أخرى . إن قيادة الانقلاب قد انتهت لكن الوضع يبقى صعباً . فالوضع لم يكن أسهل ، رغم أنه قد انفتحت آفاق جديدة وإمكانيات ضخمة من أجل استمرار التحويلات الديمقراطية . ماحدث ، كان درساً صعباً بالذات بالنسبة لي . في غضون الأيام والأسابيع التي مضت كثير من الأشياء أعدت التفكير بها ، وأعدت دراستها وخرجت بنتائج من هذه المأساة التي حلت بنا .. قالوا ، أني عدت إلى دولة أخرى نعم أنا موافق وأستطيع أن أضيف : أنه من القرم عاد إلى دولة أخرى شخص ينظر إلى كل شيء — إلى الماضي والحاضر والمستقبل — بعينين أخريين . على كل حال لن أسمح بأي ترددات أو توقفات في إجراء التحويلات مادمت رئيساً ، ولن يكون هناك حلولاً وسطى مع كل من يعارض الإتفاق .

لكني اليوم أتمنى أكثر من البارحة أن يجري كل شيء نفعله في إطار الديمقراطيه ، وبدون إراقة الدماء . بشكل عام ، لابد من الإنطلاق ، كثير من الأشياء غير واضحة حتى الآن . بدأت حقبة جديدة .

دروس الإنقلاب

كل مرة ، وأنا أحلل الماضي ، وأنقب عن الجوهر أريد أن أفهم الدوافع التي دفعت الناس للخيانة . الظاهر ان الأمر ليس في الاختيار الخاطىء للناس . بينهم من أعرفه ، ومن عملت معه سنين طويلة . إذاً ، البيريسترويكا عرّت الإختلاف العميق والفعلي في الآراء بالنسبة لما يجب علينا الوصول إليه . وبكلمة لم يستطع هؤلاء الناس فهم أو قبول ما قادتنا إليه البيريسترويكا .

أكدت حوادث آب ميزة التحولات الغير قابلة للرجوع ، التحولات التي أوصلتنا إلى الديمقراطية وحرية الرأي . لقد حدث اقتحام حقيقي لحياة جديدة ، شرائح ضخمة من الشعب شعرت بمسؤوليتها أمام الوطن ، ورغم كل المصاعب اليومية أصبحت الحرية بالنسبة لهم المثل الأعلى ..

لم ينجح الانقلاب ، أيضاً لأن العالم من حولنا أدان الانقلاب ، وهب لحماية ديمقراطيتنا ناظراً إليها كجزء لايتجزأ من الديمقراطية العالمية . مثل هذا الموقف يعتبر طبيعياً . لم يعد الاتحاد السوفيتي بفضل التفكير الجديد والسياسة الخارجية المبنية عليه عدواً في هذا العالم . إن الناس يرون الآن في نجاح البيريسترويكا شرطاً أساسياً لأمن وتقدم البشرية جمعاء .

علينا أن نحكم على كل شيء بعقلانية وأن نكون غير متهاونين في التحليل وأن نقف بثبات موقف الواقعية وأن نعترف أنه كان هناك ظروف جعلت المتآمرين يستخدمونها لتنفيذ مخططاتهم . كان هناك أخطاء من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ، وكذلك في عملية حل البنيات القديمة . نعم فاتفاقية نوفو ــ أغاريف كان يجب لها أن تبدأ قبل الآن .

لقد اعتمد الإنقلابيون على عدم الرضى الشعبي من ضعف النظام في الدولة ومن عدم مقدرة السلطات على ضمان الأمن الشخصي والإقتصادي للناس . أرادو استغلال الإضطرابات في المجتمع بداعي المخاطر الخاصة بالنزاعات القومية وبداعي مخاطر انحلال الدولة .

وقد اعتمدوا أيضــاً على أن القوى الديمقراطية لم تدرك حتى الآن وكما يجب الضرورة الحياتية للتعاون والتعاضد . تصرفوا متفرقين ودخلوا في قتال سياسي مع بعضهم البعض . ولقد فرقونا ، نحن من في الحقيقة كان يناضل من أجل هدف واحد ، وتحت

راية واحدة . وأحياناً نجحوا في وضع القوى السياسية في أماكن متفرقة . لقد قلت أنا مزاراً أنه عندما يبدأ الديمقراطيون والتيارات الديمقراطية الصراع فيما بينهم ، يدخلون في صراع سياسي أيضاً ، وهذه تعتبر أكبر هدية يقدمونها لمن يعمل ضد تيار التحولات في الدولة . وهنا أثرت الرؤية والمسؤولية غير العميقة للديمقراطيين من أجل المصلحة العامة تأثيراً كبيراً . إني أنسب هذا الأمر تماماً لنفسي أيضاً ، نعم، لم يستطع المتآمرون تنفيذ مخططهم الاجرامي حتى النهاية ، الجيش ضد الشعب . فالجيش برز بحبه لشعبه وتوافقه معه ، لكنه حدث رغم كل هذا أنه ظهر من الممكن ادخال أعداد ضخمة من الجيش والدبابات وغيرها من عناصر الطاقة الحربية إلى الشوارع ، دون أمر من قبل القيادة المشرعة العليا للدولة ، وهذا بحد ذاته يظهر أنه في آليتنا السياسية يوجد شيء ما غير طبيعي

لم نجر بشكل واضح إعادة التنظيمات الضرورية في لجنة أمن الدولة . من الطبيعي أن عناصر أمن الدولة يدافعون عن مصالح الحكومة بواسطة التجسس والتجسس المعادي ــ هذه هي مهمة اللجنة الحقيقية .لكنه عدا عن ذلك وحتى في ظروف التحولات الديمقراطية العميقة فقد بقيت اللجنة في بعض القطع عبارة عن جهاز للبحث السياسي والنضال الإيديولوجي في جوهرها .

لو أن مجلس السوفييت الأعلى ورئيسه كانا قد وقفا بحزم وبثبات في طريق المتآمرين لما استطاع المتآمرون تنفيذ مخططاتهم . لقد تطلبت الأحداث دعوة سريعة لاجتماع مجلس السوفييت الأعلى . هذا مافعلته مباشرة روسيا الإتحادية وهذا مالعب دوراً كبيراً في التصدي للإنقلاب ولكن مجلس السوفييت الأعلى لم يستطع استخدام صلاحياته الدستورية .

أين كان المجلس الرئاسي للمجلس ؟ أين كانوا نوابه ؟ لماذا لم يندفعوا مباشرة إلى العاصمة ؟ عند نشوء مثل هذا الوضع ، كان يجب بدون أية برقيات أو دعوات تصريحات للجميع أن يكونوا في العاصمة ، في المكان الذي تعمل به الحكومة العليا .

فلو اجتمع مجلس السوفييت الأعلى يوم /١٩/ آب لكان بالامكان وقف الإنقلاب في بدايته . هذا يعني أنه يجب خلق آلية دستورية جديدة تستثني تكرار ماحدث . ومهما كان الناس الذي يرأسون السوفييت الأعلى شرفاء ، يجب أن تكون هناك آلية تؤمن في الظروف الحدية التي تمس سلامة الوطن العمل السريع غير المتواني للسلطة الدستورية العليا عندنا والتي هي مجلس السوفييت الأعلى في حماية القانون والنظام وحقوق المواطنين .

إن المسؤولية في عدم أخذ مجلس السوفييت الأعلى لدوره وفي دخول الكثير من أعضاء الوزارة بجبن وضعف معيبين في المؤامرة ، وكذلك في أنه يقود المنظمات الثلاثة المسيطرة على القوات المسلحة أناس قادرين على القيام بانقلاب حكومي ، إنما هي مسؤوليتي الكبيرة أنا ، وبشكل أدق فهي مسؤوليتي الكبرى كرئيس .

يجب أن نتعلم كل الدروس من هذا الإنقلاب ، وليس فقط من الناحية المعنوية السياسية . لابد من إنشاء وضع مراقبة اجتماعية ودستورية مضمونة على نشاط القوات المسلحة وعناصر الأمن . ومباشرة ، ودون إبطاء إعادة تنظم لجنة أمن الدولة . في هذا المجال نقوم الآن بعمل وحل وتغير الكثير .

الدرس الأكبر الذي تعلمناه من حوادث آب ــ هو الإسراع بالتقدم على طريق التحولات الديمقراطية . علينا قبل كل شيء نزع الحواجز والمطبات التي خلفتها لنا الأنظمة والأناس القدماء في طريقنا إلى السوق ، وإعطاء الحرية العامة لرجال الأعمال وابعاد الاحتكار وطرق القوة وديكتاتورية السلطة ومن ثم الإسراع بإنشاء المعاهد الرئيسية لاقتصاد السوق .

لهذا الهدف كنت قد ساندت الإقتراح في إنشاء مجلس رجال الأعمال بمشاركة رئيس الدولة . وهذا المجلس كان قد قدم أول مشاريعه وهو عن التعاون الوثيق والمتبادل بين رجال الأعمال في كل قطاعات الإقتصاد . يجب أن نسير بحزم نحو ماسوف تعطيه الخطوة الثانية في التحولات الزراعية . الأرض موجودة ويجب أن تزال كل الحواجز التي تمنع تقديمها لكل من يرغب بالعمل فيها . وهنا يحتاج المزارعون بشدة إلى مساعدة الحكومة . كل هذه المسائل يجب أن نحلها خلال الخريف والشتاء القادمين . من الواضح ، أنه في هذه الحالة يجب استخدام المبادرة الشعبية .

نحن لانستطيع أن نتأخر أكثر في البدء بعملية إعادة البناء الجذرية للسياسة التمويلية . فلابد لنا بحزم من اختصار النفقات المالية والعجز المالي في الميزانية ، كذلك لابد من تعديل وضع الدورة النقدية .

يجب إعادة تنظيم كل العلاقات الإقتصادية مع الخارج :العملة الصعبة ، استخدام القروض ، المساعدات الإقتصادية ، يجب الإسراع في إتمام المشاريع الكبرى .

كما أنه يجب علينا التخلص من الوعود الكاذبة ، ومن البرامج المستحيلة التحقيق ومن التزيف الإقتصادي ، وتركيز الانتباه على المسائل الرئيسية في الحماية الاجتماعية للعمال في ظروف الإنتقال إلى اقتصاد السوق . إني أكرر ، أننا بقضائنا على الإنقلاب ضربنا فقط رأس التنين . لقد بقيت قوى المعارضة وهي قوى حقيقية . فهم يخطون باتجاه

تكتلنا وتعاضدنا معتمدين على عدم قدرتنا وفشلنا .

أيضاً أريد أن أحذر ، أنه لايجوز لنا نحن ، من قضى على المؤامرة ، ووقف كالجدار في طريق الأفعال الإجرامية ، أن نسمح لعواطفنا ورغباتنا بالخلجان فنتبع بالقتال تلك الطرق التي اتبعها المتآمرون . مثل هذا الخطر موجود ، ولكن إن أصبح هذا الخطر حقيقة فنحن سوف نفرط بكل شيء حققناه بنتيجة تغلبنا على الإنقلاب .

يجب أن نكون الآن في غاية الحذر ونتحكم بأعصابنا جيداً ولانخضع للإستفزازات . أمامنا الكثير من العمل الصعب . قبل كل شيء علينا أن نعمل بكل طاقتنا لتحسين مستوى معيشة الشعب ــ هذا هو الآن أهم شيء لدينا .

إن ماعشناه في الوقت الأخير هو مأساة حقيقية ، جعلت كل المشاكل والتناقضات تحتد بشدة . ولكن من ناحية أخرى ، فإن هذه الأحداث كالفيضانات الربيعية ، جرفت من أمامنا الكثير مما كان يعيق تقدمنا إلى الأمام . يجب الإستفادة من هذا الوضع الناتج للإسراع بحل كل مشاكلنا . يمكننا أن نعتبر أن ماجرى كان عبارة عن حالة طوارىء في طريقنا . والآن علينا أن نتقدم بحزم إلى الأمام ، وأن نستفيد تمام الفائدة من الفرصة التاريخية الجديدة السانحة لبلدنا .

إني كإنسان ، مترأس للحزب الشيوعي السوفيتي منذ عام ١٩٨٥م لا أستطيع تجاهل مسألة التعامل مع الشيوعيين . موقفي هو أنني عدو لدود لكل من يريد خلق بلبلات ضد الشيوعية في البلد ، وضد ملاحقة الملايين من الشيوعيين ــ الأناس الشرفاء الذين لم تلطخ سمعتهم بشيء .

لقد كنت دائماً أظن فعلاً ، أنه يمكن تجديد الحزب الشيوعي السوفيتي . لكن آمالي كلها قد انتهت بعد انقلاب آب . إني فهمت هذا بعد عودتي من القرم إلى موسكو بعدة أيام .

في قيادة الحزب ، وبالذات في قيادة اللجنة المركزية كان هناك أناسٌ لم يملكوا الشجاعة الكافية للوقوف ضد الإنقلاب ، ولحماية القانون والأمين العام والتضامن معه في هذه الازمة . وبمساندتهم ، في الواقع ، للجنة الطوارىء كانوا قد ظللوا مسيرة الحزب ودفعوا به إلى طريق الهلاك . الكثير من اللجان اتخذت قراراتها بمساعدة الإنقلابيين .

ونحن نتحدث عن مسؤولية العناصر القيادية ، أظن أنه من المهم جداً فصل الملايين من أعضاء الحزب عن البيروقراطية الحزبية ، لقد قلت هذا مباشرة عندما سنحت لي الفرصة يوم /٢٢/ آب . أكرر وأقولها ثانية ، أن الإنقلاب قضى على كل آمالي بإعادة تشكيل الحزب الشيوعي السوفيتي وتحويله إلى حزب عصري ديمقراطي . لذلك ألقيت

عن عاتقي مهمات الأمين العام واقترحت على اللجنة المركزية حل نفسها .

تقوم الآن في الجمهوريات عملية إعادة تنظيم الأحزاب ، وتتغير برامجها وتسمياتها ، من الممكن أنه مع الزمن سوف ينشأ في الدولة حزبان قويان هما : الإشتراكي والديمقراطي . الأهم من ذلك أن الشيوعيين الذين ليس لهم علاقة بكل هذا الإنقلاب يستطيعون الآن بحرية وبدون أي ضغط خارجي أن يختاروا كيفما يشاؤون .

إني من الناس الذين لايستطيعون إخفاء مواقفهم . وأعتبر نفسي مناصراً ثابتاً للفكر الإشتراكي ، هذا الفكر الذي مازال يفتح لنفسه طريقاً على مدى قرون عديدة . لهذا الفكر الكثير من المناصرين هم الآن يرأسون حكومات مجموعة من الدول . هناك فروع كثيرة للحركة الإشتراكية ، حيث أنها ليست نموذج معين يتم من خلاله مطاردة الشعب . لا ، فهي فكر وبالذات فكر يحمل في جوهره تحفة نفسية صنعها البحث عن مجتمع أكثر عدالة وعن عالم افضل . وهي تتغذى أيضاً من الكثير من منجزات المسيحية والتيارات الفلسفية الأخرى . إن أفكار التحويل الإشتراكي موجودة في الكثير من التيارات الاجتماعية والسياسية .

إنني أعتبر نفسي ديمقراطياً وأنطلق من مبدأ أن الفكر الاشتراكي بدون ديمقراطية وبدون حل صحيح ومضمون للمسائل الاجتماعية لايمكن أن يكون . عندما نتحدث عن الإشتراكية علينا أن ندرك أن من فشل هو نموذج الإشتراكية الموجودة في بلدنا وليس الفكر الاشتراكي بحد ذاته من جهة أخرى يطرحون سؤال : هل ثورة اكتوبر كارثة أم انها فعلاً كانت ثورة حقيقية ؟ إني أفهم لماذا يبرز مثل هذا السؤال . لأن النتائج التاريخية التي كان ينتظرها الناس القائمين بالثورة من الثورة نفسها لم تتحقق . ولكن هذه النتائج لم تكن نتائج تطبيق أفكار أكتوبر ــ ثورة الشعب الحقيقية ، وإنما كانت نتائج التطبيق القسري للنموذج الستاليني للمجتمع . لايمكننا هنا أن نخلط الأمور .

أما ما يخص أفكاري الشخصية ، فقد عملت كل هذه السنين للقضاء على الستالينية ، بدون هذا لايمكننا حتى أن نفكر بتطبيق الفكر الاشتراكي . والآن نحن مدعوون لتنمية وتوسيع العمل الديمقراطي في كل المجالات . أظن أن كل هذا ، هو سير نحو عدالة أكبر تخص الإنسان وترسخ حقوقه وحريته وحقوق وحرية الشعب بأسره ، وهو السير باتجاه تطبيق الفكر الاشتراكي . إنما هذا هو تحليل لهذه القضية ..

في بعض المواقف وبالذات الصارخة منها بعد حوادث آب ، علت اصوات تطالب مجلس السوفيت الأعلى وحكومة روسيا الإتحادية وكذلك مجالس السوفيت الأعلى وحكومات بقية الجمهوريات بطرد الإشتراكية من الإتحاد السوفيتي . إن هذا

لتفكير جاهل خطير جداً. واضح أنه لايمكن لأحد أن يحل هذه المسألة. كما بات واضحاً أن النموذج الجديد للحركات الصليبية والحروب الدينية بأسلوب عصري سوف يشعل في الدولة حربا أهلية ...

لقد نادينا هنا بحرية الرأي وبالبكدوية الإشتراكية (البلورالية) . إن تحريك مسألة طرد الإشتراكية من الإتحاد السوفيتي هي بحد ذاتها كعملية صيد الساحرات . إن الإنسان بنفسه يستطيع أن يحدد موقفه ويختار حركته أو حزبه أو أن يقف حيادياً دون أي حركة أو ضرب . هذا هو مبدأ حرية الاختيار والذي كنا قد أقسمنا عليه نحن والذي يجب أن يتبع في الحياة بدقة .

الجلسة الطارئة لمجلس السوفييت الأعلى

تحضيراً للجلسة التي افتتحت في السادس والعشرين من آب وضعت أمامي مسألتين هامتين :

الأولى : رغم كل شيء علينا الوصول إلى ترسيخ احترام القانون والنظام ، أي تفكير آخر غير مسموح به وغير مقبول . إن الإحساس بالعدالة أو بالغضب هو إحساس مفهوم ، لكن لايمكننا تحت تأثير هذا الإحساس أن نسير في طريق العبث والفوضى ، وإلا نكون قد أفسدنا انتصارنا على الإنقلابيين . وهذا بصراحة يفسح المجال لمن يريد خلق الفوضى .

تتطلب العدالة تقييم أفعال أولئك القياديين الذين كان باستطاعتهم الوقوف في وجه الإنقلاب ولكنهم لم يفعلوا واتخذوا لنفسهم طريق الإنتصار وكانوا جاهزين لتقديم الولاء للجنة الطوارىء المجرمة . وبما أنهم لم يجدوا في أنفسهم الشجاعة للدفاع عن القانون ، ولم يقدموا استقالتهم احتجاجاً على خرق القانون فليفعلوا هذا إذاً الآن .

لكنه لايمكننا بعد كل ماحدث أن نتبع طريق الملاحقة وأن نفعل ماكانوا يفعلونه في الأزمنة الغابرة . لا ، إنما علينا أن نبقى في إطار الديمقراطية وحرية الرأي ونسير باتجاه الحكم الدستوري . أي أنني لا أقبل اتهامات عشوائية . يجب تحليل كل حدث على حدة وتفهمه . لايجوز أن يكون هناك استراحات كما لايجوز أن نتصرف بعشوائية .. لن أسمح بتعذيب الأضداد السياسيين وملاحقتهم على أفكارهم المغايرة ، وعلى انتمائهم إلى منطقة سياسية أخرى . إن مجتمعنا الذي قاسى الإضطهاد الستاليني المرير والعشوائية السياسية لمدة عشرات السنين ، يتحسس بشدة مثل هذه الأمور .

الثانية : لقد اعتبرت أن أهم شيء هو تجديد العملية المتعلقة بالاتفاقية الإتحادية . لقد استطاع المتآمرين إفشال هذه العملية التي خطط للبدء بها في العشرين من آب . فإلى جانب تصريح مايسمى بلجنة الطوارىء طبع تصريح لوكيانوف الذي ، كما عرفت ، فيمابعد تناقلته باستمرار وسائل الاعلام والذي حاول فيه أن يثبت أن الإتفاقية غير مناسبة ولايمكن توقيعها .

لكن مشروع الإتفاقية كان عبارة عن حل وسط في مصلحة كل المشاركين في هذه الإتفاقية . لقد كنت موافقاً على اقتراحات قيادة روسيا الإتحادية والمشاركين في اللقاء من سكان لنينغراد ، وممثلي شمال غرب الجمهورية بالاسراع في توقيع الاتفاقية .

أثناء اللقاء مع قادة تسع جمهوريات في الثالث والعشرين من آب ــ أي في اليوم الثاني بعد مجيئي من القرم تعالت الأصوات المطالبة بالإسراع في توقيع الاتفاقية ، وعدم إرجائها لفترة أطول . أريد هنا أن أؤكد أن الحديث لايجري حول الخاتمة وإنما حول بداية تحويلات جديدة في اتحادنا .

من الممكن ، أن النتيجة المأساوية الكبرى للإنقلاب كانت في إبعاد هذه الأيام الثلاثة وتحريك النزعات السياسية المتباعدة في الدولة ، وظهر شبح انحلال الدولة السوفيتية حقيقياً . إني أفكر بهذا دائماً بقلق وألم كبيرين . لأنه إن يحدث فكل لقاءاتنا وكل مخططاتنا للمستقبل تصبح أمراً تافهاً .

لقد وضعت هذه المسألة في قائمة أعمالي كمسألة رئيسية وأساسية . ورغم هذا فقد سمعت الكثير من التأملات مثل : فلنفترق ، نعيش قليلاً ، ثم نتحد من جديد .

الجميع كانوا قد صوتوا الوحدة الدفاعية ووحدة القوات المسلحة . هذا يعني ، وكما ذكرنا سباقاً من خلال تبادل الآراء ، أنه لايمكن أن يكون في مكان مافي روسيا جيش قومي ــ لأنه يلزم فقط ٣ ــ إلى ٤ ــ آلاف شخص في هذه الحالة لإزالة الخطر عن مجلس الشعب أو في أي مكان آخر : هذه مسألة أخرى . ولكن مبدئياً يجب أن يكون هناك قوات مسلحة موحدة وسوق اقتصادي واحد . أي أنه كان هناك اتفاق بوجوب إجراء التصحيحات الضرورية في مشروع الإتفاقية والبدء بعملية التوقيع .

صفق المشاركون في الجلسة لهذا القرار . ولكنه مع ذلك وفي مجرى النقاش سمعنا أصواتاً تقول أشياء أخرى : فلزمي بالإتفاقية الإتحادية ــ نحن الآن في مجتمع آخر ، في حقبة أخرى . من الطبيعي أنه لايمكن تجاهل الأحداث التي جرت في آب . المطلوب هو بعض التصحيحات ، التصحيحات التي يمكنها أن تعتمد على التجربة المأساوية المكتسبة وعلى الدروس المأخوذة مما حدث . لقد اعتبرت أنه من الضروري أن تقوم

الشخصيات الأولى في الجمهوريات الموافقة على الإتفاقية وتباشر في تنفيذها . وخصوصاً أننا إلى ذلك الحين كنا قد وصلنا إلى اتفاق : لا إرجاء ، والعمل مباشرة بالتخطيط للإتفاقية الإقتصادية .

لذلك فإنني في هذه الجلسة قد صوَّت بكل التجديد لصالح إدخال التغييرات في مشروع الاتفاقية الاتحادية .

إن عدم الالتفات إلى الوضع الذي أصحبنا به ، والتظاهر أن كل شيء عاد إلى ماكان عليه قبل /١٨/ آب يعتبر ليس سياسة إطلاقاً . ولكن في كل شيء حققناه في العملية وماقبلها يعتبر من المستحيل . إن هذا كان خطأ فاحشاً .

نحن حتى الآن لم نعترف ، ولم نتحطم ، ولكن ضعفت العلاقات بين الجمهوريات وبدأت المشاحنات واهتزت العلاقات الطيبة . إذاً ماهو وضع الدولة ؟ وإلى أي شيء يمكن أن يؤدي رفض توقيع الاتفاقية الإتحادية ؟ ماذا سيحدث ، لو أن الجمهوريات بدأت وبإصرار رفض الإتحاد ولو أنها بسرعة خاطفة في جو من الإنفعالات بدأت وفي غضون ساعات قلائل تحل مسائل شديدة التعقيد متعلقة بمصير هذه الدولة الكبيرة التي تشكلت على مدى ألف عام ؟ والمتعلقة بقدر عشرات الملايين من الناس ، وبحقوق المواطنين وبالحدود وبالملكية العامة الموروثة من العمل المشترك ؟.

لا ، يجب علينا أن نتعاون ، وعلينا أن ننشيء في إطار الدولة السوفييتية جواً ديمقراطياً ، اقتصادياً علمياً ، تقنياً وثقافياً موحداً ، وأن نقضي على نزواتنا ، ولايمكن بأي شكل من الأشكال أن نلمس الحدود ، إذا لم يكن هذا فسوف تتطور الإنفرادية ، وتصبح الحالة صعبة للغاية ، وعلينا أن نعرف أين يجب أن نتوقف .

خلال الجلسة كنت قد التقيت يلتسين وآكايف ونزاربايف وياكافلوف . تحدثنا عن معنى مايجري في موسكو ، وحول العاصمة وفي كل المناطق . الوضع كان صعباً للغاية : الناس مضطربون ، يتألمون ، ماذا سيحل بهم وبالدولة ، ماذا بعد . لقد تبادلنا الآراء واتفقنا على ابلاغ أعضاء مجلس السوفييت الأعلى عن موقفنا الموحد ، وهو أن الدولة السوفييتية يجب أن تبقى كاتحاد للدول المستقلة .

لقد أكدت للنواب أنني سأفعل كل مابوسعي لمنع تخطي الحد الذي بموجبه تصبح مسألة انحلال الاتحاد السوفيتي حتمية . كانت الحالة هكذا : يلزمنا الانتقال إلى اتحاد الدول المستقلة . على هذه الصيغة يجب أن ينطوي التحضير للإتفاقية ، وطبعاً مع اعتبار التجربة الجديدة . أنا أصوت لصالح اتحاد جديد تجري فيه تحولات عميقة ولكني أيضاً أريد الحفاظ على الإتحاد وإقرار إرادة الشعب ، والذي عبر عنها الشعب في الاستفتاء

العام .. وإن لم يحدث هذا ، وحدث شيء مغاير فإني سوف أغادر . لن نكسب شيئاً إن تحطم الإتحاد . أؤكد لكم : ستحصل كارثة ، هذا ماقلته أنا للنواب .

أحد الأطراف أظهر الشكوك في أني أحرض على شيء ما ، أقول الخطابات لكي أفرق الشعوب وأوجهها على بعضها ومن ثم أحكم أنا الجميع وما شابه ذلك . وكان هناك أيضاً من رأى في موقفي إعادة الامبراطورية بأي شكل من الأشكال . كل هذا هراء .

عندما فكرت بالحوادث التي جرت بسبب اللغة وبسبب عدم حل بعض المسائل الثقافية وكذلك بسبب بعض المسائل التي تبدو وكأنها تافهة لكنها مست شعور الناس بقوة ، عندها فهمت أنه لو أننا بدأنا ببحث بعض المسائل الأكثر تعقيداً سوف تبدأ عملية الإنفصال ، وسوف تظهر قوى من الصعب علينا إرضاخها . وبعدما فكرت بكل هذا ملياً وصلت إلى نتيجة وهي : لايمكن لنا أن نفترق ولكن علينا توزيع وتقسيم المسؤوليات والتغيير العميق لصيغة الاتحاد . فليكن المركز كما يناسب الجمهوريات ولكن علينا أن نكون معاً . عندها نستطيع أن نخرج من الأزمة معاً ونتغلب على كل المصاعب معاً ونرتفع إلى الأعلى معاً .

يوجد عندنا كل شيء . والآن نستطيع الإعتماد على طاقة البيريسترويكا المكتسبة وبسرعة نتحرك على طريق التحويلات .

لم أعر انتباهي سابقاً إلى الكثير من الأمور الحادة . إقليم ما قد نقل من سلطة جمهورية ما إلى سلطة جمهورية أخرى وقالوا: ماالفرق كلنا دولة واحدة. أحياناً برزت مسائل ظهرت للعيان بسيطة وغالباً ماتلاشت ـــ لأننا نعيش في دولة واحدة ، ولكن تجمعت الكثير من هذه المسائل خلف وجه السياسة : « صداقة الشعوب » و « إختلاط الأمم » .

والآن قد أدركنا الكثير ، وتفهمنا جدياً موقف بعض الجمهوريات في رفضها توقيع الإتفاقية وسيرها في طريق الإنفصال . فليكن كل شيء في إطار الدستور ، ولكن ما أن تخرج الجمهورية من إطار الإتحاد حتى تظهر مجموعة كبيرة من المسائل الحقوقية والأدبية والإقليمية والعسكرية والاقتصادية .. الخ .

إن تصوري عن هيكل الاتحاد الجديد نقلته إلى المشاركين في جلسة مجلس السوفييت الأعلى . لقد اعتبرت حينها والآن أعتبر أن العلاقات داخل الإتحاد يجب أن تبنى على أساس الإتفاق المتبادل والإتفاقيات ، التي تشمل المسائل الاقتصادية والدفاعية وبالذات مسائل حقوق المواطنين . يجب أن يكون هناك مجموعة متكاملة من الإتفاقات . من الممكن أن تبرز ايضاً مسائل اقليمية ، لكنه كانت قد حددت في

مشروع الإتفاقية الاتحادية مسألة ثبات الحدود . هذا الموضوع كان قد طرح في كل الجلسات خلال الأشهر الثلاثة أو الأربعة الماضية . وعبر الجميع حينها عن موقفهم بصراحة وبدون مواربات على أن الحدود يجب أن تكون ثابتة . وهذا أيضاً مفهوم وخصوصاً : أننا ونحن نعيش في الاتحاد السوفيتي الموحد لم نعرف حتى حدودنا الداخلية : ٧٠٪ من الحدود جددتها مجالس السوفيت الإقليمية والزراعية والمدنية . في الاتحاد المشكل من جديد سوف تقوم كل جمهورية بتشكيل أعضاء اتحاديين جدد مع صلاحيات تحددها لهم الجمهورية نفسها .

إن دعوتي : فليحدد مجلس السوفييت الأعلى في نهاية مناقشاته موقفاً واضحاً صريحاً حول مصير اتحادنا ، وليكن كل شيء مدروساً لكي يبقى الإتحاد ويتجدد ويعيش في تطور لمصلحة شعوب الجمهوريات التي قررت المحافظة عليه وتوقيع الإتفاق الإتحادي ـــ هذه الدعوة كانت مسموعة من قبل النواب .

لقد توجهت إلى اعضاء مجلس السوفييت الأعلى ممثلي روسيا الإتحادية لكي يستخدموا شخصيتهم السياسية والإمكانيات المفتوحة أمامهم لصالح الإتحاد في إطار الإتحاد الجديد . وفي نفس الوقت اعتبرت أنه من الضروري أن أقول لنواب الجمهوريات الأخرى أنه لايمكن أن يكون عندهم شك في إخلاص الشعب الروسي لهم . لقد كانوا ومازالوا الروس يحترمون الشعوب الأخرى ولايجوز أن تبعدهم الأحداث الحالية عما علمنا التاريخ ، تاريخ المئة عام .

تقريباً كل المتحدثين في الجلسة ، صرحوا باضطراب أن الإنقلاب أضعف أكثر فأكثر إمكانية قيادة الدولة ، ونسف أسس التعاون المتبادل بين الجمهوريات والأقاليم. إنه كان كذلك فعلاً . لذلك فإني قد طرحت في الجلسة المسألة المهمة الثانية وهي السير بثبات من أجل حفظ ودعم القيادة . يجب أن نحل بسرعة كل المسائل التي خلقتها الحياة ، بأن نحلها وليس بأن نطحنها . يجب علينا الآن تحديد الطلعية القيادية وترشيح أناساً مؤمنين نحن بهم وكل الشعب يسير خلفهم. لابد من إعادة تجميع القوى السياسية وتعيين أعضاء اتحاديين في المرحلة الانتقالية. ثم بعد ذلك وخلال الشهور المقبلة نجري انتخابات حرة ونشكل قيادة سياسية جديدة .

لماذا أبرزت أنا المسألة القيادية بهذه الحدة ؟ لأن المسألة القيادية هي الغذاء ، هي المحروقات ، هي العمل ، وهي عملية إتمام للإصلاحات .

لا أستطيع هنا أن لا أعبر عن رضائي العميق عما ساد جو الجلسة من تأكيد على

رفض الإنتقام السياسي وملاحقة الناس بسبب قناعاتهم أو طردهم من العمل وجعلهم بدون مورد حماية . كان النواب روحاً واحدة : احترام القانون والنظام شيء لابد منه ، عندها فقط يمكننا أن نصمد . لقد ساندت مبادرة النواب المحامين الذين دعوا السوفييت الأعلى أن يحدد بوضوح مالذي يجب أن يتابعه البحث والقضاء وكذلك الأمور الخاصة بالتقيم السياسي والإستنتاجات التنظيمية ، ولقد ساندت أيضاً الإقتراح المعبر عن إنشاء لجنة برلمانية تشارك في هذه العملية .

أثناء الجلسة فإن الكثير من النواب قد انتقدوني بحدة ولكن ليس عبثاً ، سمعت هذا بمرارة ولكن كان لابد لي أن أسمع . وقد اعتبرت أنه من واجبي أن أصرح مرة أخرى أنني أتألم كثيراً لما حدث ، وأشعر بمسؤوليتي أمام جميع النواب كرئيس ، أنني لم أفعل كل مابوسعي لتفادي حدوث انقلاب آب . أنا لم أعتقد أبداً ، كما أني لاأعتقد الان أنه من الممكن الإقلال من مسؤوليتي هذه أو تغطيتها أو التهرب منها . لقد أعلنت مراراً في تلك الأيام بصراحة وبالتفصيل عن مسؤوليتي عما حدث ، وعن تقديري لأسباب ماحدث . ولكنني اعتبرت أنه من الضروري أن أشير : أن الانقلاب قد خسر جولته داخلياً وخارجياً . ولكن لم يكن لهذا أن يحدث لولا التغييرات العميقة في الدولة وفي علاقاتها الخارجية . رغم أن كل هذا كان قد حدث ليس بعيداً عني ..

ولذلك كنت قد أعلنت قطعياً في المقابلة الصحفية التي جرت مساء الأول من أيلول عشية افتتاح المؤتمر الاستثنائي لنواب الشعب مايلي : « سوف لن أقدم الآن استقالتي . ولو فعلت لكان هذا خارج عن نطاق الأخلاق حتى ولو لم آخذ بعين الاعتبار النواحي الأخرى . الآن ، وفي هذه المرحلة الصعبة ، عندما وجب علينا اتخاذ القرارات ، التي سوف تحدد مستقبلاً ، إن كنا سوف نحافظ على برنامجنا الذي بدأناه منذ عام ١٩٨٥م ، لن أسمح لنفسي كإنسان وكمواطن بالمغادرة . ولذلك لن أقدم استقالتي . أما مايخص المؤتمر ، فليناقش هو هذا الأمر ، فإني سأجد ماسأقوله ، عندي ماسأقوله للمؤتمر .

مجلس نواب الشعب

تتطور الأحداث بسرعة كبيرة . على أننا لانستطيع إدراك كل شيء . يمكننا القول : أنه في يوم واحد نعيش عشرات السنين . إن هذا يخص تطور الوضع في الجمهوريات . أكرر أنه كان في مواقفهم بعض الأمور الغامضة . لم تستطع لجنة الطوارىء أخذهم في صفها ، ولكن الإنقلاب أبرز بحدة الكثير من النزعات السياسية المتباعدة ، أحدهم ظن ، أنه للتصدي لمثل هذه الإنقلابات في المركز يجب الإنفصال عن الاتحاد .

ولكن كرد على هذا التهديد بالانحلال الفوغائي أصبحت تظهر مباشرة نزعة سياسية أخرى وهي إيقاف عملية الانفصال كان علينا أن نعمل بحزم .

الآن نرى ، أنه بالرغم من تعدد الآراء ، فإن النزعة السياسية المدافعة عن مصلحة الإتحاد والسوق الإقتصادية الواحدة قد انتصرت .

من الملفت للنظر هنا ، أن التصريحات التي تكررت مراراً في اجتماعات مجالس السوفييت الأعلى في الجمهوريات لم تعكس متطلبات كل الشعب . في هذه الأيام العصيبة استجابت غالبية الشعب بحساسية شديدة لخطر إنحلال الإتحاد . إنها الأغلبية الساحقة من الشعب أصبحت تنظر ، وبعكس القوميين المتعصبين والفوضويين إلى الاستقلال كأساس لإتحاد جديد يضم فعلياً حكومات ذات استقلال وسيادة .

وفي هذه الفترة الحرجة التي تمر بها دولتنا المتعددة القوميات أحسوا بشدة أنه يجب أن يصمدوا موحدين . وكان لهذا تأثير كبير على مسألة المواقف بين الجمهوريات عشية المؤتمر الاستثنائي لنواب الشعب في الاتحاد السوفيتي .

لقد تم تحضير الإعلان المشترك لرئيس الاتحاد السوفيتي وقادة الجمهوريات «١٠ (١١)+ ١» تماماً خلال يوم واحد ، حتى أني أستطيع القول ، خلال ليلة واحدة قبل بدء أعمال المؤتمر . فنحن عملنا به حتى اللحظة الأخيرة . وقد قام نزاربايف بقراءة نصه في المؤتمر والذي كانت به التصحيحات الأخيرة مكتوبة باليد لم يشارك في هذا العمل تسع جمهوريات فقط + الرئيس وإنما شاركت به أيضاً أرمينيا وجورجيا .

لقد رأينا فكرة الإعلان في أن نخرج للجماهير باقتراحات حول المسائل الأكثر إلحاحاً والتي تهم الشعب . فكرنا هكذا : على المؤتمر ألا يتحول إلى معمعة برلمانية . الشعب ينتظر قرارات محددة . ولهذا نحن نسير الآن بهذا الطريق عندما أصدرنا الإعلان

وقلنا للنواب : فكروا الآن وتأملوا في المستقبل .

بادىء ذي بدء كان هناك نوع من عدم الرضا . لكنه كان يجب علينا أن نخرج من هذا الوضع المتعلق بالمؤامرة ونبتعد عن الثرثرة . لقد سنحت الفرصة للمؤتمر أن يعبر عن مسؤوليته اتجاه الدولة . وإذا لم يقبل اقتراحنا فإنه سوف يعرض لكل الشعب أنه أصبح ميتاً .

لقد درس الإعلان مباشرة عقد اتفاقية اتحاد الدول المستقلة . لقد حددنا المبادىء الأساسية للاتفاقية الاتحادية الجديدة مع كل تفاصيلها . إني أعني الاقتصاد الموحد والقوات المسلحة الموحدة مع إجراء الإصلاحات العسكرية وتأكيد كافة الالتزامات الخارجية وأخيراً إعلان مبدأ الحريات والحقوق الإنسانية .

لقد ظهر المؤتمر ، الذي جرى في جو متأثر بالصدمة الاجتماعية ، على مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقه . فلقد وصلنا بعد مجموعة من النقاشات الحادة إلى الاتفاق بشأن ماهو أهم .

لم يخلُ المؤتمر من موقف حرج نشأ في لحظة ما . لكنني طرحت من جهتي المسألة بوضوح : إذا كان المؤتمر قد استنفذ كل إمكانياته ، فعلينا أن نبحث عن طرق أخرى لاتخاذ القرارات التي ينتظرها الشعب . لأن الناس لايستطيعون الإنتظار أكثر .

وأخيراً اتخذ المؤتمر قرارات مهمة . لكن الطريق لتحقيقها كان صعباً ، تغير جو المؤتمر يوماً بعد يوم ، أستطيع القول : أنه خلال ثلاثة ايام تغير كل شيء وبدأت حياة أخرى ، حقبة أخرى .

لقد قرر الشعب في هذه الأسابيع مصيره ، ليس فقط في البرلمانات ولا في المؤتمرات حيث جرت المشاحنات حول الاختلاف بالآراء ، ولكن بكل أسف حتى خلف المتاريس . حدثت المأساة المغسولة بالدم . إن ماحدث هو درس صعب لنا جميعاً . كلنا نرى المأساة التي وجدت فيها الدولة نتيجة الإنقلاب اللادستوري الذي حدث قبل يوم واحد فقط من توقيع اتفاقية اتحاد الدول المستقلة .لقد أوجدت لنا هذه الاتفاقية امكانية توطيد علاقات التوافق والتعاون . وضاعت الفرصة لحل المشاكل الاقتصادية والحياتية ، وأصبح الوضع الإجتماعي في الدولة متوتراً للغاية . ولكن ماحدث قد أكد بنفس الوقت وبشدة أن مافعلناه منذ عام ١٩٨٥م خلق مقومات ووقائع جديدة في الدولة جعلت المؤامرة تنكشف منذ بدايتها .

عندما طرح سؤال في المؤتمر كنت قد أجبت : إذا كان الأمر يخص الولاء لبرنامج التغييرات الثورية العميقة في جميع نواحي الحياة في مجتمعنا ، فها هو غورباتشوف

أمامكم ، ولكن بقدر ماهو مؤمن باختياره الأكبر عام ١٩٨٥م . إن غورباتشوف قد تغير عندما فهم وأحس بعمق خطأ حساباته في التكتيك وطرق العمل . واحد من هذه الأخطاء ، هو أنني لم أستطع أن أحدد بالضبط : متى عليَّ أن أحرر المجتمع من التراكيب المحافظة على بنيته الفاشية . لم أستطع في الوقت المناسب وكما يجب أن أستخدم نفوذي لتوحيد قوى ديمقراطية جديدة قادرة تماماً أن تأخذ على عاتقها مسؤولية تنفيذ برنامج البيريسترويكا . إن المجتمع الآن في ثورة ، فهو لايريد أن يفهم حتى النهاية ماذا حدث ، أين منبع الأحداث ؟ ماذا يجب أن نفعل حتى لايتكرر هذا ثانية؟. أين المخرج من هذه الحالة وأين التنظيمات ؟ أين الناس ، الذين سيأخذون على عاتقهم المسؤولية في هذا الوقت العصيب ؟ هذه هي الأسئلة التي تعذب الناس . هذا هو سبب الانعقاد العاجل لمؤتمر نواب الشعب وهذا ماجعلنا نصدر الإعلان المشترك لرئيس الدولة وقادة الجمهوريات الاتحادية .

إنني أقدر عالياً ذاك الأمر ، فبالرغم من الإختلاف الكبير بالآراء فإن أغلبية النواب قد قيموا الوضع بشعور كبير بالمسؤولية ، وصوتوا لصالح الاعلان .

لكني لا أستطيع أن أتفق مع تلك التصريحات ، التي أظهرت الإعلان كأنه شيء مناف للدستور ومتعارض مع قوانين الدولة، عدا ذلك، فإنهم اعتبروه إنقلاباً آخراً. جوابي كان متجانساً : إننا نرفض المحاولات التي تصور النشاطات الرامية لحماية الديمقراطية ، وتأمين الاجراءات الضرورية لانقاذ الدولة كأنها مؤامرة سوداء ضد الشعب ، والتي تسمي الناس المنتخبين قانونياً ، والذين يقف خلفهم ملايين المنتخبين والبرلمانات الجمهورية ـــ ادعائيين كاذبين ، ويجب ابعاد هذه المحاولات بحزم .

قال المعارضون : كما هذا سخيف ، أن يخرج الرئيس وقادة الجمهوريات مع إعلانهم هذا إلى المؤتمر ـــ السلطة الحكومية والدستورية العليا . ماهذا ، هل هي مؤامرة ؟.

مايدهش في الأمر أن كلاً من المتطرفين اليمينين والمتطرفين اليساريين كانوا قد اتفقوا في انتقادهم للاعلان . لكن في النهاية أظهر المؤتمر نفسه على مستوى المسؤولية وفتح أبواب المستقبل . بدأت المرحلة الإنتقالية الصعبة .

طبعاً ، من الممكن أن تظهر بعض التدخلات في القرارات المتخذة ، حيث أن المحامين يمكن أن يعترضوا على نزاهة الحوار ، الذي جرى كما يقال . لكن هذا ليس مهماً الآن .

نحن نعيش الآن في وقت يجعلنا نخطو خطوات غير عادية ونتخذ قرارات غير

عادية . من المهم جداً أنه في هذه الحالة عندما وضع الإنقلاب الدولة على حافة الإنحلال الحتمي كانوا قد قرروا قادة الـ ١١ جمهورية (/١٠/ منهم وقعوا و /١١/ شاركوا في الإعلان) أنه من الضروري أن يجتمعوا ، وأن يضعوا المواقف بالنسبة للمسائل الجذرية المتعلقة بحياة المجتمع وحصلوا على مساندة المؤتمر بذلك .

وقد كان من الواضح لي ولقادة الجمهوريات أنه لايمكن في الوقت الحاضر إعادة التحكم بالدولة إلا بتشكيل هيئة ذات نفوذ قادرة على اتخاذ القرارات وتطبيقها في الحياة على كافة أراضي الاتحاد لذلك فقد اقترحنا على المؤتمر تشكيل مجلس حكومي في المرحلة الإنتقالية ، يدخل في عضويته أهم الشخصيات القيادية في الجمهوريات .

نشأ نقاش حاد في المؤتمر حول الإقتراح بتشكيل مجلس المندوبين الذي يعتبر كمجلس تشريعي في المرحلة الإنتقالية . بدأ التفكير ونشأت الإعتراضات بجدية . أما نحن مؤلفي الإعلان ومصمميه فقد ناقشناهم بشعور بالمسؤولية الكبيرة وخرجنا بنتيجة : أنه لايمكننا تطبيق مخططنا عبر مجلس المندوبين ، وإنما عبر مجلس السوفييت الأعلى بصيغة تطابق مشروع الإتفاقية الاتحادية الجديدة : لقد درسنا هناك تشكيل هيئتين ، إحداهما مجلس الجمهوريات ، وأخذنا بعين الاعتبار مصالح الجمهوريات التي كانت مستقلة ذاتياً . علاوة على ذلك فإن لكل جمهورية في الهيئة العليا ، مجلس الجمهوريات ــ صوت واحد .

لقد نقلت رأيي هذا إلى النواب وأكدت أنه على هذا الأساس يمكننا تشكيل الهيئة التي سوف تتعاون بنشاط مع المجلس الحكومي . بمعنى آخر ، أننا قد حافظنا في هذه الحالة على صيغة العملية الجديدة ، وبنفس الوقت حصلنا فعلياً على برلمان ذو نوعية مختلفة يستجيب لمتطلبات المرحلة الانتقالية .

الآن والأهم يجب أن نتصرف بسرعة . لقد كانت ملاحظة رئيس الوزراء الروسي في المؤتمر صحيحة : هناك مسائل لايجوز الإبطاء بها . وهي المسائل المتعلقة بالغذاء ، والتحضير للمعافاة ، واحترام القانون والوضع المالي . كل هذا يتطلب منا تنسيق في العمل . وهناك أيضاً شروطاً تحتم علينا كبح الحالة الراهنة والتقدم إلى الأمام .

إذا استطعنا نحن ترسيخ علاقات التعاون بصيغها الجديدة ودفع التركيبات الجديدة والناس الجدد في بوتقة العمل فسيساعدنا الغرب . فهم ينظرون الآن مع من يجب التعامل . لذلك فإن علينا حل كل المسائل الواردة دون عراقيل من أجل تنفيذ العمليات الداخلية ومن أجل ترسيخ علاقات التعاون مع العالم الخارجي ، التي تلزمنا الآن بشدة .

لقد أكدت من جديد في المؤتمر ضرورة توضيح المسألة الحكومية . إن لم نوضح هذه المسألة فلن نستطيع حل مشاكلنا : الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية والقومية وغيرها . إني مقتنع بهذا . لقد عبر الناس في الإستفتاء العام عن إرادتهم ، فهم يريدون الحفاظ على الاتحاد وتجديده بشكل كامل ، فقد وصلنا أثناء سيرنا في العملية الجديدة إلى صيغة : « اتحاد الدول المستقلة » ولكن حتى هذه الصيغة تحتاج إلى اعادة النظر .

لقد قلت لهم : تعالوا لنجعل هذا الاتحاد طوعياً ، حتى يتجاوب مع مصالح الكل . فليكن هذا الاتحاد فيدرالياً في بعض المسائل وكونفدرالياً في مسائل أخرى وارتباطياً من ناحية ثالثة .

إن صيغة : « اتحاد الجمهوريات المستقلة » تسمح لنا باعتبار كل شيء . لو أننا فعلنا هذا ولو أن المؤتمر يوافق الإقتراحات الموثقة في الإعلان فسوف يقوم بدوره الحقيقي في هذه اللحظة التاريخية الهامة .

لقد كانت هذه هي النهاية إلى حد ما وحتى أنها كانت نقطة انعطاف . المهم والأساسي هنا هو قد حصل موقف الرئيس وقادة الجمهوريات على موافقة الأغلبية الساحقة للنواب . نتيجة المؤتمر ـــ مجموعة من الحلول المنظمة لحياة الدولة خلال المرحلة الإنتقالية . هذه الحلول تؤمن قاعدة للإستقرار ولتوجيه الأمور إلى مجراها الطبيعي . لقد اتفق الاتحاد مع الجمهورية على ان التعاون سوف يبنى على مستوى جديد ، فالكل يقررون معاً .

لذلك فقد قلت وأنا أختتم المؤتمر انني راضٍ عما حققناه ، رغم انه مرت علي لحظات اعتقدت فيها أننا لن نصل إلى نهاية منطقية .

إن هذا لايحدث غالباً في الحياة السياسية ، أن تمر أيام وأسابيع يمكن اعتبارها فعلاً تاريخية فالدولة قد عاشت فعلاً لحظات تاريخية ، ودخلت في حقبة جديدة من تاريخ التطور الألفي لها .

إنني مؤمن ومقتنع أن المجتمع الدولي سوف يتعاون مع اتحاد الدول المستقلة . سوف يتعاون مع الدولة التي يعيش فيها طوعياً وبالتساوي حكومات وجمهوريات ديمقراطية ، وتعيش فيها عشرات القوميات والشعوب والجماعات السلالية ، سوف يتعاون مع الدولة التي يتعايش ويتواجد فيها على أساس التعاون والمحبة ثقافات متنوعة وكل الأديان المعروفة تقريباً مشكلة مجتمع روحي وثقافي فريد من نوعه .

سوف تصبح الديمقراطية الأوربية الآسيوية العظمى واحدة من حصون العالم

الجديد ، وسوف تكون مصدر أمانة وصيغة التقرب بين القارتين في بناء النظام العالمي العادل . إن المخزون السياسي الخارجي العام للاتحاد الجديد سوف يكبر بفضل المعاملة العادلة الأصيلة التي سوف تقدمها جمهورياته المستقلة .

طبعاً ، مازال كل هذا أمامنا ، لكننا سوف نعمل بثبات وبانتظام آخذين بعين الاعتبار تحقيق هذا الهدف .

إن المرسوم الذي صادق عليه المؤتمر حول حقوق وحريات الانسان والوثائق التي تحدد اطار ومحتوى المرحلة الإنتقالية ومبادىء تشكيل الاتحاد الجديد ، كلها تنطلق من مبدأ هو : أن الانجاز الأكبر لمجتمعنا يكمن في تحقيق حرية الإنسان وصون كرامته وعزته . سوف يصبح هذا مبدأ معنوياً ، وأريد أن أؤكد أن هذا سوف يكون الأساس الحقوقي لاتحادنا .

إن المؤتمر قد أوصل الدولة إلى أمر لايعتبر أبداً غير متوقع ولايعتبر تناقضاً مع الإتجاه الرئيسي للبيريسترويكا ، على العكس فقد حرر هذا بثورية كل مخزون التطور الاجتماعي والإقتصادي والقومي ، الذي كان قد تجمع خلال مسيرة البيريسترويكا ، وكان موضوعاً في صلب أفكارها .

لذلك فإن كل ماحدث وافتتح عندنا الآن يوافق قناعاتي العميقة ، وماكنت أود فعله .

بقي عندي مسألة ذات أهمية خاصة والتي بالمناسبة حددت حلّها مسبقاً نتائج المؤتمر . إني أعني مسألة جمهوريات البلطيق : ليتونيا ، ليتوانيا واستونيا والتي اعلنت عن عدم رغبتها بتوقيع الاتفاقية الاتحادية الجديدة والخروج من إطار الإتحاد .

لقد ناقشنا هذه المسألة في الجلسة الأولى للمجلس الحكومي بعد اختتام المؤتمر بيوم واحد . فقد قرر المجلس الحكومي الاعتراف باستقلال هذه الجمهوريات آخذاً بعين الاعتبار الظروف التاريخية والسياسية الدقيقة التي سبقت دخول هذه الجمهوريات في الاتحاد . وقد كلف المجلس وفد حكومي مخول باجراء المباحثات معهم لحل مجموعة المسائل المتعلقة بتأمين حقوق المواطنين وكذلك المسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية و الحدودية والأدبية وغيرها .

من وجهة نظر سياسية وعملية فقد كان واضحاً حتى من قبل أن هذه الجمهوريات سوف تنفصل عن الاتحاد لقد سرعت الأحداث هذا الأمر .

لكن علي أن أقول أنني تلقيت الكثير من البرقيات من دول البلطيق . فمهما كان الأمر فإنه يعيش هناك ٢,٥ مليون نسمة من أصل /٧/ مليون لاينتمون قومياً إلى دول

البلطيق ..

وإن نشطت هناك التيارات الاقليمية بدؤوا بمضايقتهم والضغط عليهم فإننا سنعيش هنا وضعاً متأزماً . إننا الآن نناقش أمور الجنسية ، وقد ظهرت هناك آراء مضمونها تقسيم المواطنين إلى أنواع . إن هذا الأمر يهدد أمن الدولة وهو خطير جداً .

بعد أن اتخذ المجلس الحكومي قراره تحدثت مع ريوتل وغوربونوف ، وأكدت عليهم أن يعيروا هذه المسألة كل انتباههم . لكنهم مؤخراً قد تفهموا في البلطيق الوضع وعرفوا مسؤولياتهم . فنحن سوف نعيش معاً أيضاً فيما بعد ونأمل أن نتعايش جيداً مع بعضنا البعض .

إننا لاننوي تغيير أي شيء في تعاوننا في المجال الاقتصادي بما في ذلك المالي حتى بداية عام ١٩٩٢ : ويهم ليتوينا ، ليتوانيا وإستونيا كما يهم بقية الجمهوريات أن لاتنقطع الموارد الإقتصادية من باقي الجمهوريات . كذلك الأمر فإن باقي الجمهوريات يهمها توطيد العلاقات مع دول البلطيق . فهم لم يشاركوا في لجنة عمل يافلينسكي عبثاً ، والتي قامت بالتحضير للإتفاقية الاقتصادية . سوف تبنى علاقاتنا فيما بعد على أساس هذه الاتفاقية وعلى أساس الإتفاقيات حول المسائل الخاصة المتعلقة بشكل خاص باستخدام الموانىء والمرافق العامة وإجلاء الجيش وشبكات الطاقة و .. الخ .

إني مؤمن أننا نستطيع حل كل شيء عن طريق الحوار . وأضع كل آمالي على الهيئات القيادية لحكومات البلطيق ، وخصوصاً أن ليتونيا وليتوانيا واستونيا قد أصبحوا مشاركين فعليين في مجلس الأمن الأوربي وأعضاء في هيئة الأمم المتحدة . من الواضح أن المسؤولية الآن تزداد على عاتق الدول الأخرى وبالأخص الأوربية منها حول مصير هذه الدول في الأسرة الدولية وبالذات مصير الأقليات القومية فيها ، وأي تراجع عن مبادىء ميثاق باريس في هذا المجال سوف يخلق ردة فعل سيئة ، ليس فقط في هذه الدول وإنما أيضاً في روسيا وفي الاتحاد أجمع .

سوف نقوم طبعاً ، في إطار التعاون الأوربي ، بدراسة كافة المسائل المتعلقة بحقوق المواطنين ولكن هناك أشياء يجب تفضيلها عن غيرها ، ومنها وقبل كل شيء ثبات الحدود . علينا السير قدماً في طريق العمل على فتح الحدود وجعلها شفافة ولكن دون المساس بها . لأن المساس بها سوف يوصلنا إلى عواقب وخيمة .

سوف نتعاون مع دول البلطيق . إن مساعينا بناءة : هناك في الجهة الأخرى من الحدود الجديدة يعيش أناس أقرباء لنا ، عشنا معهم عصورا طويلة . نريد أيضاً أن نسهل إلى أبعد الحدود العلاقات المتبادلة بيننا والأسعار والتماس المباشر . من المهم جداً أن يسير

كل شيء في إطار حضاري باحترام وبالمحافظة على أصول الجيرة . آمل أن كل شيء سوف يجري بشكل جيد في علاقتنا مع هذه الدول .

حدود الإتحاد الجديد

انتهى المؤتمر . ولكن العمل على بناء اتحاد جديد للجمهوريات المستقلة المؤلفة للإتحاد السوفيتي سابقاً مازال في بدايته . وهنا تبدأ من جديد المناقشات والمشاحنات في الإختلاف بوجهات النظر .

لقد بدأ الخصام من جديد بين أنصار الغدر البين والكونفدراليين والإرتباطيين . بادىء ذي بدء لم يكن لدينا مانقترحه لتوحيد المشاركين في هذا الخصام . قمت من جديد باقتراح صيغة « اتحاد الدول المستقلة » معتبراً أن هذه الصيغة بالذات يمكنها أن تخلق توازن فعال بين النزعات المبتعدة عن المركز والنزعات المقتربة منه . إني أعني هنا الحكومة الإتحادية ..

أظن أن مثل هذا الإتحاد سوف يرسخ التعاون بين كل أطرافه لمصلحة الشعوب المتعاضدة ، ومن الممكن ايجاد نماذج متعددة للعلاقات . إن صيغة : « اتحاد الدول المستقلة » تخلق الإمكانيات لحل كل المسائل مع الأخذ بعين الاعتبار الرأي الخاص لكل شعب في كل جمهورية . عدا ذلك فهي تسمح لنا بإيجاد النموذج العادل للتنسيق بين السيادة الذاتية للأقسام والسيادة الذاتية للكل .

إن الاتحاد الجديد ، بدون شكل ، يجب أن يبنى على أساس الإستقلالية والوحدة الاقليمية لكل الحكومات المشكلة له . ويجب أن يرسخ فيه حق الدخول أو الخروج من الإتحاد .

بهذا الشكل تكون الاتفاقية الاتحادية قد حددت تماماً سمات الشكل الحكومي العظيم والجديد . إن حديثي هنا لايعني فقط إتمام عملية نوفو أوغاريف ، بل أنه خلال التحضير للاتفاقية سوف تؤخذ بعين الإعتبار كل الحقائق التي ظهرت وكشفت عن نفسها بعد أحداث ١٨ ــ ٢١ آب . نخص من هذه الحقائق المفهوم المنتشر منذ بداية أيلول ، أن الحصول على الإستقلال ليس حجة للإنشقاق الغوغائي في العلاقات التاريخية وإنما هو أساس جديد لبناء اتحاد متين لدول مستقلة ذات سيادة فعلية ..

أريد أن أخص هنا دور روسيا الكبير والعظيم ، في العاشر من أيلول كان عندي

لقاء مع يلتسين بحثنا خلاله المسائل المتعلقة بالتحضير السريع لصيغة مشروع جديد خاص بالإتفاقية الإتحادية . وفي السادس عشر من أيلول أصبحت مسألة الإتحاد المستقبلي موضوعاً للحديث بين أعضاء المجلس الحكومي . ثمان من الجمهوريات آنذاك اتخذت لنفسها مواقف إيجابية وهي : روسيا ، روسيا البيضاء ، أوزبكستان ، كازاخستان ، توركستان ، أذربيجان ، تاجيكستان وقيرغيزستان .

مازال الوضع في اكرانيا صعباً . وأنا من المناصرين الأشداء لحفظ اكرانيا وتطورها بحدودها الحالية . عدا ذلك فأنا أرى دورها الفعال في تشكيل الاتحاد الجديد . إني متأكد أن صيغة الاتحاد « اتحاد الدول المستقلة » سوف تفتح لنا إمكانية الإتفاق على كل شيء .

إن المركبة الأساسية للتكامل الاتحادي سوف تكون القوات المسلحة الموحدة والمراقبة المركزية الفعالة للطاقة النووية وسياسة الدفاع المشترك . هذا مايؤمن الأمن الموثوق لكل الجمهوريات والإتحاد ككل . إن هذا في نفس الوقت يتجاوب مع المبادىء الأساسية للسياسة العالمية المعاصرة . لقد اتفق قادة معظم الجمهوريات فعلياً ، ليس فقط حول ضرورة توحيد القدرات الإستراتيجية ، بل حول توحيد كل القوات المسلحة . أما مايخص مراقبة الأسلحة النووية ، فليكن الجميع مطمئنين لهذا . إن القيادة العليا الآن تقع بيد المركز ورئيس الإتحاد فقط .

من الطبيعي أنه يلزمنا اصلاحات عسكرية شاملة . سوف يكون عندنا لهذه المهمة وزير الدفاع المدني ورئيس أركان الحرب الموحد أو العام . وسوف يكون هناك تغيرات بنيوية ، وفي التعامل مع الجمهوريات سوف نقوم باختصار تعداد القوات ، آخذين بعين الاعتبار مسألة توزيع القطع والفصائل فلابد لنا من طريق للتفاهم والتعاون مع الجمهوريات . لقد بدأت الآن الدراسات لذلك . الدعامة الثانية التي يشيد عليها اتحادنا هي الإتفاقية الإقتصادية ، لقد درسنا هذا المشروع في السادس عشر من أيلول في المجلس الحكومي .

الإتفاقية الاتحادية ــ هي مايلزمنا الآن بشدة ، فهي سوف تحث على العمل للتقارب والتنسيق . إن هذه الاتفاقية تحدد موافقة الجمهوريات على الحفاظ على السوق المشتركة . وتحدد المقاييس والطرق لتنسيق عمل الجهاز الإقتصادي الموحد ، وهذا ماسيسمح لنا بإخراج الاقتصاد السريع من الأزمة . لقد وصل العمل في الاتفاقية الاتحادية إلى طوره الختامي ، وسوف يشارك في هذا الطور وفود الجمهوريات المخولة .

الأمر يظهر هكذا : تسعى الجمهوريات لعقد اتفاقية اقتصادية ، هذا مفهوم .

حتى روسيا لاتستطيع الوقوف جانباً ، فكيف الجمهوريات الصغيرة . إن البيئة الاقتصادية نفسها ، قاعدة المواد الأولية الموحدة ، التعليم الموحد ، حماية البيئة ، مسائل الطاقة ، والعلاقات الإقتصادية المختلفة ، كل هذا يملي علينا منطق التعاون المتبادل .

يتوجب علينا في الأشهر القريبة أن نحقق خطوات كبيرة في مجال الإستقرار المالي وفي خلق الظروف المناسبة أمام العمل الحر وفي توطيد الإستقلالية الحكومية . عدا ذلك فسوف تكون مدروسة كل مبادىء السياسة العامة في مجال الضرائب والأمور المصرفية والمسائل الاجتماعية وغيرها .

بعض الجمهوريات تناقش مسألة العملة الصعبة الذاتية . إنهم ينطلقون من مبدأ الحماية الذاتية من بعض العمليات الإقتصادية السلبية كما يظنون وكذلك فإن هذا الأمر سوف يحميهم من مطبات السوق الجمهورية الإقليمية . يعتبر الإقتصاديون أن نشوء العملة الصعبة المحلية سوف لن تخلق مشاكل جدية وخصوصاً أنه لو أصبح الروبل عملة صعبة فسوف يؤدي هذا الأمر إلى انخفاض قيمته التنافسية في البورصة . الكثير من المنظمات الأجنبية الاقتصادية والمالية تحذر من اتخاذ مثل هذه الخطوات التي تعرقل بجدية السوق من القيام بوظيفته . على أي حال ، فإني أظن ، أن الروبل سيلعب دوراً قائداً ، إذا أخذنا بعين الاعتبار اتساع الدور التي تلعبه جمهورية ، كجمهورية روسيا .

الآن علينا السير قدماً ببرامج متوازية وهي : إنشاء اتفاقية اتحادية جديدة واتحاد اقتصادي جديد مبني على أسس قادرة على التحرك نحو السوق . لقد تغيرت في الآونة الأخيرة وإلى الأفضل ، آراء الشعب بالنسبة لهذه المسألة . وهذا مهم جداً .

الإتجاه الثالث في العمل على إنشاء اتحاد جديد هو تشكيل هيئة اتحادية في السلطة تتجاوب مع الظروف المتغيرة . في هذه المسألة لاحظت تقدماً . تنفتح الآن إمكانية التغلب على الأزمة العامة ، وقد حصلنا على نصيب أوفر من الثقة مما حصلنا عليه قبل الانقلاب .

لقد قمنا بخطوات جدية بعد التصديق على الإعلان [١٠ (١١) + ١] . فبعدما حللنا الحكومة ، ابقينا إلى جانب وزارة الخارجية ، وزارة الداخلية والدفاع وهيئة أمن الدولة كبنية اتحادية عامة .

بعد ذلك أنشأنا وضمن إطار جديد وزارة الثقافة الإتحادية . ولقد التقيت بوزراء التعليم في الجمهوريات وجميعهم أصروا على ضرورة تنسيق نشاط الجمهوريات في إطار خلق جهاز تعليمي موحد للإتحاد ، وتلقيت رسالة من وزراء الزراعة لكافة الجمهوريات تقريباً يقترحون فيها إنشاء بنيات اتحادية في المسائل الزراعية . يصر رؤساء السكك

الحديدية في الدولة على الحفاظ على وزارتهم الإتحادية . وهناك متطلبات كثيرة مماثلة تلقيتها بخصوص حماية البيئة والتعاون العلمي والتقني . ولقد صرحت أكاديمية العلوم بحزم لصالح الحفاظ على البنيات العامة بالإتجاهات الأساسية .

يجب أن تعمل في المرحلة الإنتقالية البنيات والهيئات التي أقرتها قرارات مجلس نواب الشعب في الإتحاد السوفيتي . وهم الآن يعملون . إن أعني الآن المجلس الحكومي . فهو يجتمع دورياً ، ليس أقل من مرتين في الشهر . هنا في هذا المجلس سوف تتخذ قرارات سياسية واقتصادية هامة ، وهذه القرارات تعتبر ضرورية التنفيذ على أرض الجمهوريات المشاركة ويمكن مراقبة هذا بفعالية .

اللجنة الاقتصادية للجمهوريات والمؤلفة الممثلين المخولين للجمهوريات الإتحادية سابقاً — هي الهيئة التي سوف تقوم على تأمين تنفيذ قرارات الإتفاقية الإقتصادية .

هنا سوف تلتقي خيوط التنسيق الإقتصادي وتنفيذ البرامج الاقتصادية . من المحتمل إنشاء بنيات أو هيئات موافقة عن طريق الإصلاحات ، وكذلك يحتمل إنشاء هيئة خاصة للتعامل مع المستثمرين الأجانب على أساس تجاري ، أو على أساس الإتفاق المشترك . بهذا يمكننا تسهيل التعامل بين مؤسساتنا ونظائرها الأجانب .

المجلس الحكومي واللجنة الإقتصادية للجمهوريات — هم آليات تنسيق المواقف الأساسية بتنسيق المواقف ، تستطيع الجمهوريات أن تعمل بالاتجاهات والمشاريع المحددة معتمدة على نفسها . من المتوقع ، أنه بعد توقيع الإتفاقية الاتحادية سوف يتحدد مجال التعاون المشترك بين الجمهوريات سوف تنشأ على مبدأ المساواة اللجان الموافقة في مجال الطاقة والنقل والإتصال وغيرها من المسائل . هذه هي بشكل عام جدود الإتحاد الجديد ، سوف لن يكون بناؤه أمراً سهلاً . نحن نسير نحو حقبة جديدة في تاريخ تطور مجتمعنا المتعدد القوميات .

نحن والعالم الخارجي

في الأيام الأولى بعد فشل الإنقلاب ظهرت امامنا مسألة وهي : هل نعقد المؤتمر المخطط له في أيلول حول التقيم الإنساني لاتفاقية هلسنكي أو نؤجله . عندها كان هناك أمور كثيرة غامضة . لقد حضرنا لمؤتمر نواب الشعب وحصدنا الحطام الذي خلفه الإنقلاب .

لكننا كنا قد فهمنا مسألة حقوق ا لإنسان الملحة والتي وضعها الإنقلاب موضع

الشك . إن من ناضل ضد المتآمرين كان في الحقيقة يدافع عن حقوق الإنسان وعن حريته ، التي كلفتنا الكثير خلال أعوام البيريسترويكا للحصول عليها .

لقد تناقشنا مع سفراء دول مجلس الأمن الأوربي وهم بدورهم — مع حكوماتهم . وقد حصلنا منهم على نتيجة طيبة كريمة وهي أن كل الأوربيين والأمريكيين والكنديين وقفوا لصالح انعقاد المؤتمر . لقد أفهمونا أنهم يرون في ذلك واجبهم في التضامن مع الديمقراطية المنتصرة .

بدأ المؤتمر في وقته في العاشر من أيلول وفي جو من الصداقة الشديدة والاحتفالية . كانت تلك تظاهرة براقة تعكس كل التغيرات العميقة في العلاقات الدولية .

لقد اقترحنا إجراء هذا المؤتمر في موسكو منذ بداية عهد البيريسترويكا . وقد انطلقنا من مبدأ أن هذا سوف يعطي روحاً جديدة لعملية الديمقراطية وسوف يجدد المجتمع . كان عند الغرب آنذاك شكوك كثيرة . هل تستحق موسكو فعلاً أن يقوم عندها مثل هذا المؤتمر — إنها بعيدة جدا عن حقوق الإنسان رغم أن البيريسترويكا فيها قد بدأت . لقد تطلب منا كسر هذا الانطباع جهداً كبيراً : قمنا قبل كل شيء عملياً بدفع كافة القيم الإنسانية لمجتمعنا والمتعارف عليها في مسيرة الحياة لتقريب قوانيننا التشريعية من المقاييس الحقوقية المتعارف عليها عالمياً .

وبعد نسف الانقلاب لم يبق هناك مجالٌ للشك . لقد تغيرت الدولة وأصبحت متمسكة بحدود جزء بسيط فقط من اتفاقية هلسنكي ، وذابت مقاييس الماضي . على كل حال لم تعد هذه المقاييس تلعب أي دور في الأجواء الأوربية .

لقد أبرزت في خطابي عند افتتاح اجتماع موسكو بعض النقاط المتعلقة لضمان حقوق الإنسان في كل أنحاء الدولة الكبيرة خلال الظروف المترتبة بعد فشل الإنقلاب . سوف أحددها باختصار :

— لقد عرفنا دائماً والآن نعرف أكثر أنه ليس كافياً أن ننادي بحق الإنسان أو نعلن عن تمسكنا بالقرار العام بهذا الشأن . حتى تصبح حقوق الإنسان حقيقة واقعة يجب أن تؤمن تشريعياً واقتصادياً .

— لقد أكدت حوادث آب مرة أخرى لنا ضرورة ايجاد الضمانات الحقوقية والمادية القوية لحرية الإعلام بالمقياس القومي والعالمي .

— لايجوز ولا بأي شكل اخضاع الناس للملاحقة لكونهم يتعارضون معنا فكرياً . نحن نقف بثبات في هذا الموقف .

ــ يتطلب تشكيل اتحاد جديد منا أن نعير اهتماماً كبيراً لمسألة التعامل مع الأقليات السكانية في التشكيلات الحكومية الجديدة . ولايجوز السماح للسلطة الحكومية القومية عند دخول الجمهورية في اتحاد جديد أو بالخصوص عند خروجهامن الإتحاد أن تخرق حقوق الأقليات . تجبرنا خبرة الأعوام الأخيرة أن نكون حذرين جداً من هذه المشكلة . نعم هذه ليست خبرتنا فقط .

إذا كانت أوروبا لاتريد أن تقع في مشكلة تدفق تيارات اللاجئين ، أو الإصطدامات المسلحة ، أو الحقد القومي وإذا كانت لاتريد هلاك الناس وخراب المدن والقرى فإن عليها أن تتبع بشدة مسألة مراعاة حقوق الأقليات من قبل كل الأطراف القومية فيها . وإذا لم يكن كذلك فستحطم أوروبا دافنة تحتها حقوق الإنسان .

إن إجراء ندوة عالمية تظاهرية في موسكو أعطتني إمكانية اللقاء مع الكثير من أصدقائي القدماء والكثير من رؤساء البلدان وفي أن أجلس معهم لمناقشة المسائل التي تهمنا وتهمهم معاً .

بالطبع، لقد أخذ قسطاً كبيراً من الوقت مناقشة وتقيم الوضع في الإتحاد السوفيتي وكذلك مخططاتنا التحويلية ولكن من الواضح ، قلت أنا ، ان حل مشاكلنا الداخلية يعتبر مساهمة فعالة في نجاح السياسة العالمية . سوف يبقى برنامج السياسة الخارجية المبدئي دون تغير .. لقد أكدت في إعلاني ــ إعلان رئيس الدولة وقادة الجمهوريات ــ بعهدي بتنفيذ كل الالتزامات الدولية . وعند مناقشة هذا الإقتراح بيننا لم يكن هناك اختلاف في الرأي .ولقد اقترحت تدقيق الصيغة في أن نؤكد حتى تنفيذ التزاماتنا في مجال وقف التسلح والعلاقات الإقتصادية الخارجية .

قد أكدت الجمهوريات التي ترغب في ترك الاتحاد ولأنها لسياسة التفكير الجديد ولكل المعايير والالتزامات العامة بما فيها التزامهم بما ورد في البند الختامي لمؤتمر هلسنكي وميثاق باريس . فهم سوف ينشئون آلية فعالة قادرة على تأمين التنسيق بالاتجاهات الرئيسية للأمن الدولي ووقف التسلح والتطور . وأيضاً سوف يعيدون النظر ببناء وعمل وزارة الخارجية والسفارات .

بعد القضاء على القوى المحافظة يجب أن نخرج إلى التعاون المتبادل البناء مع الولايات المتحدة على مستوى جديد . لقد أكدت في حديثي مع بيكر أنني ملتزم تماماً ومولي للنهج الذي كنا قد بدأنا به مع الولايات المتحدة . وأيضاً حددت أن هناك إمكانيات جديدة للتعاون فإذا كنا قد استطعنا في ظل البنيات القديمة أن نصل إلى اتفاقيات كبيرة ، فإننا الآن سنصل إلى ماهو أعظم . إننا سوف نتعاون مع الولايات

المتحدة كما اتفقنا في نوفو أوغاريف في بداية آب بالذات بخصوص الوضع في الشرق الأوسط وأنه علينا أن نسعى لعقد مؤتمر دولي بخصوص ذلك . وهذا يعتبر نجاح جيد .

إن الاحتمال المستقبلي الواقعي لانتقال الدولة إلى اتحاد الدول المستقلة سوف يغير بشكل جذري الوضع في أوروبا . لايمكننا أن ننسى أن الاتحاد السوفيتي كان خلال السنوات الماضية وحتى بحالته القديمة المقوم القدير للأمن والتفاهم والتعاون المتبادل في أوروبا . لم يصبح فقط مولد فكرة البيت الأوربي المشترك ، بل إنه ساهم بشكل كبير في التغيرات الإيجابية في الأجواء الأوروبية .

لقد أخذ اتحاد الدول المستقلة الديمقراطي الجديد كل الإيجابيات التي وجدت في العلاقات الدولية للاتحاد السوفيتي ، وسوف يعمل أيضاً بنشاط أكبر في كل الاتجاهات الواردة في الميثاق للسير قدماً باتجاه أوروبا جديدة . إذاً لابد لنا لتحقيق هذا الهدف ان نجد الطرق المثلى للقضاء على قوى الإنفرادية والغوغائية القومية ، ولكي لانفسد العملية التي بدأنا في بناء أوروبا جديدة بدون تكتلات ولا حواجز ولا معارضات تعرقل التبادل الحر للبضائع والمعرفة والإنجازات العلمية والثقافية والخبرات التقنية .

إن الأوربيين من جهتهم وكل المجتمع العالمي المتعلم للعادات اليوغوسلافية لايخفي اهتمامه بأنه يرغب أن تبقى على سدس مساحة العالم دولة موحدة متكاملة قادرة على ضمان الأمن الدولي . إننا لسنا فقط المستفيدين من هذا وإنما كل المجتمع الدولي . في الحقيقة نسمع الآن أصواتاً تنادي بالمحافظة على اتحاد كبير كنوع من توازن القوى ضد ألمانيا الموحدة . لكنني أظن أن هاتين الدولتين الكبيرتين عندما توحدان قواهما سوف تساهمان على نطاق واسع في توسيع وتعميق التعاون في أوروبا والعالم أجمع ، وفي تعزيز التطور البناء لأوروبا دون زلزلة أو غوغاء .

إن الحفاظ على البنيات الحكومية الرئيسية للتعاون مع الشرق والغرب الخارجي ضرورية جداً لتحويل دولتنا من معسكر حربي إلى حكومة مزدهرة تدعو للسلام . إن السياسة العسكرية لاتؤدي فقط إلى الإفلاس الإقتصادي والكوارث البيئية . بل وتهدد الديمقراطية سياسياً وبنيوياً وروحياً . لذلك فإن القضاء على القسرية العسكرية (المليتارية) يعتبر واحداً من أهم الاتجاهات في ترسيخ حقوق وحريات الإنسان . وبتأكيد وقناعة أكبر سوف نسعى للوصول إلى هذا عندنا وفي كل مكان .

لقد صرحت في حديثي مع الشخصيات الأجنبية (ومثل هذه اللقاءات كانت حوالي /٥٠/ خلال شهر أيلول) .

بكل صراحة أننا وكما سبق نعمل على التنفيذ السريع للإتفاق الخاص باختصار

وقادة الجمهوريات تم تكوين البنية اللازمة للأعمال التنسيقية المشتركة خلال المرحلة الإنتقالية من أجل استقرار الحياة الإقتصادية والسياسية ومن أجل الإسراع بالإصلاحات الديمقراطية الجذرية ..

سوف نسعى الآن لاخراج الروبل . ونقوم بدراسة الاجراءات اللازمة لتأمين الغذاء ، كما أنه سوف يكون هناك في المجلس الإقتصادي للجمهوريات توزيع كبير للمهمات بالتعاون مع العالم الخارجي في مجال الإستثمارات ..

نحن مهتمون في خلق الظروف المناسبة للمستثمرين الغربيين . لقد قمنا بأعمال كثيرة على هذه الطريق فقد اتخذنا مرسوماً تشريعياً بذلك وهناك الكثير من الإقتراحات حول وسائل التعاون .

نحن نساعد التعاون مع العالم الخارجي بشرط أن يستند هذاالتعاون على الإدارة المشتركة الحقيقية التي تضمن وجود الشريك والمراقبة المشتركة . عندها نستطيع القول أن الموارد المخصصة لذلك لن تذهب في الرمال .

إننا نعتقد أنه في إطار الاتحاد سوف نحقق تنسيق وطيد في السياسة الاقتصادية الخارجية لكي نجد السبيل المشترك لإقامة العلاقات مع المؤسسات والجمعيات الأجنبية .

إن التصحيحات والشيء الجديد الذي ندخله في سياستنا الاقتصادية الخارجية تجري في طريق فتح أبواب الجمهوريات أكثر وأكثر إلى السوق الخارجية في شروط السياسة الإقتصادية الخارجية العامة . بمعنى آخر ، سوف نحسن الظروف من أجل التنفيذ السريع والحازم للاتفاقيات في إطار « الدول السبع الكبرى » ومن أجل مساندة الإتحاد بالكامل في خلق اقتصاد وطني بشروط جديدة .

علينا الآن أن نمضي الشتاء المقبل ، وهذا أمر يخص المحروقات والطاقة . نستطيع أن نؤمن هذا بأنفسنا . لكن لابد من المساعدة في أمور الغذاء مساعدة تامة . كل شيء سوف نحصل عليه ، سنقوم برده ، إن هذا تعاون على أساس الفائدة المشتركة .

إن دحر الانقلاب ونتائج المؤتمر يجب أن تزيل كل الشكوك عند الحكومات الأجنبية حول سمة التطور المستقبلي لدولتنا ، والنزاع القائم حول زمن واستحقاقية المساعدة يجب أن ينتهي . يجب أن يكون الأمر واضحاً لدى كل إنسان يشعر بالمسؤولية تجاه السياسة الخارجية ، كيف عليه الآن أن يتصرف . حتى الآن كانوا جميعاً على مستوى المسؤولية ، واستطاعوا أن يفتحوا مرحلة جديدة في حياة الحكومات والشعوب . والآن عليهم أن يقوموا بجهد كبير واحد حتى يعطوا الأكسجين لعملية إعادة تشكيل

القوات المسلحة والأسلحة العادية في أوروبا وكذلك للاتفاق الخاص بإجلاء القوات الخارجية .

لايمكننا أبداً أن ندخل الحضارة العالمية دون أساس اقتصادي متين . الآن وبعد أن أزلنا العراقيل عن طريق التحولات البنيوية الإقتصادية ، نستطيع أن نبدأ بحل هذه المسألة الصعبة .لقد ساعدنا التفكير الجديد أن نفهم أن الأساس المتين للديمقراطية ليس فقط الترسيخ القانوني لحقوق وحريات الإنسان وإنما أيضاً ترسيخ الحرية الإقتصادية والسوق الحضاري المعاصر . في هذا الجو بالذات يتشكل عندنا أناس جديدون ، يفكرون ويعملون بحرية وجاهزون لأن يعترفوا بمسؤوليتهم عما حدث . إنهم هم من يشكلون الجزء الفعال في المجتمع . وهم المحور الذي تتكون حوله علاقات جديدة .

إن التجارب العالمية ترينا أن مثل هذا يتطلب منا وقتاً كبيراً . ونحن يجب أن نتحرك بسرعة نحو حالة جديدة للمجتمع . لهذا نحن الآن بحاجة للمساندة والمساعدة والتضامن . وهذه المساعدة تتعوض بربح كبير ، لأن الحديث يجري عن مساعدة دولة يرتبط بنهوضها مصير وتقدم العالم أجمع .

أستطيع فقط أن أضيف ، أن مافعلناه بعد دحر الإنقلاب يوفر لنا فرصة عظيمة . وأنا آمل أن ينظر الغرب الآن لما قلته مراراً وبإصرار واهتمام كبيرين ، وذلك عندما دعوت إلى التعاون العملي البناء مع دولتنا .

إني أظن لو أن المجتمع الدولي الذي استطاع أن يتحد ويجد الإمكانيات الضخمة للتغلب على أزمة الخليج ، لم يجد حلاً لازمتنا التي هي ذات أهمية عالمية ، وتحمل في ذاتها فرصة كبيرة للعالم ، لكان شديد الإبتعاد عن نداء العصر في السير نحو حقائق جديدة .

كثير من الأمور سوف تتعلق بما سيفعله الإتحاد وجمهورياته خلال المرحلة الانتقالية . أما مايخص الديون الخارجية فقد أثبتنا التزاماتنا أمام المجتمع وسوف نسد كل ديوننا ، إننا نملك القدرة لهذا ولكن من الضروري أن نأخذ بعين الإعتبار أنه في المرحلة الحالية في ظروف الإنتقال إلى السوق والإجراءات الإستقرارية نحن بحاجة إلى مساعدة الغرب وبالذات أوروبا وكذلك إلى جاهزيتهم بالسعي نحونا قدر الإمكان .

لقد قلنا لشركائنا في هذه الظروف (وليسمعوا هذا عندنا أيضاً) أن عبء المسؤولية الرئيسي والثقل الأساسي في تنفيذ أعمالنا القادمة يقع على عاتقنا نحن ، وليس على عاتق أحد ما .

الآن مشاكلنا الرئيسية هي الاستقرار المالي واختصار المصاريف الحكومية بنفس الوقت يلزمنا إجراءات جدية تسمح لنا بربط الكتلة المالية . وعلى قاعدة إعلان الرئيس

الدولة العظمى ، والنتيجة يجب أن يكون هناك انجازات محددة ذات أهمية كبرى في التقدم العالمي .

تحتاج الدولة الآن إلى عملية دفع للتغلب على المصاعب الخاصة المتعلقة بالتموين الغذائي وقيام الصناعات الخفيفة بوظائفها والإنتقال إلى الروبل الحر ومشاكل أخرى خاصة بالانتقال إلى السوق .

إننا نعتمد هنا على المساعدة ، بطريقة رد الفعل السريعة . أما ماتبقى ، فعندما نخرج للاتفاق الإقتصادي الذي سيخرج الدولة إلى السوق المفتوحة ، سوف نقرر على أساس التعاون الطبيعي مع دول الغرب حول تنفيذ المشاريع والبرامج الكبرى على قاعدة إدخال الإقتصاد السوفييتي في الإقتصاد العالمي .

نحن ننوي الآن إنشاء مركز خاص يقوم بتنسيق جهودنا وتعاوننا مع الغرب لتحضير الكوادر الإقتصادية من أجل السوق الحر . هناك الكثير من الإقتراحات في هذا المجال ، لكنها متناقضة . كما أننا نريد أن نفتح معاهد خاصة لهذا الغرض بالاشتراك مع الأمريكيين وغيرهم من الشركاء .

ليست السياسة الخارجية هي الهدف . إنها اليوم كما كانت سابقاً مدعوة لتأمين المصالح الحياتية الهامة لدولتنا وحكومتنا ولكن تصورنا عن هذه المصالح وعن طرق تحقيقها تغير بشكل جذري . نحن نفكر بأنفسنا اليوم خارج هذا العالم ، وحتى كأنه عدو لنا ، وهذا العالم نفسه أيضاً قد ارتد علينا .

لقد ظهرت فرصة تاريخية وعلينا الاستفادة منها وهي أن ندخل هذه الدولة بدون عودة في مجتمع الدول المتحضرة . إنني لا أستطيع التصور كم سيكلفنا هذا ولكنني متأكد أن الكلفة ضئيلة جداً مقابل مادفعناه زمن التناقضات ، والفائدة سوف تكون كبيرة وشاملة .

لا أرى طرقاً أخرى غير الديمقراطية

من المدهش أن كل يوم يمضي بعد تلك الأيام الثلاثة في آب وكأنه أسابيع . إني أنهي الآن ترتيب ماقلته ، وفكرت به بعد عودتي إلى موسكو من الجنوب بعد مضي شهر تماماً عقب الإنقلاب . شهر واحد . وكم من الأمور حدثت وتغيرت خلاله .

الإنقلاب قد اندحر . والديمقراطيون يحتفلون بالنصر ، لكن الحياة تتطلب العمل . إنها تتطلب قرارات مدروسة جيداً وغير متجانسة . الناس غير راضين ، فالحياة

اليومية صعبة ، ولايوجد تغييرات نحو الأفضل . هنا يكمن الخطر الأكبر . لقد أراد منظمي الانقلاب أن يستخدموا هذا الأمر بالذات . لهذا لايوجد وقت للهو . علينا بالعمل والتحرك نحو الأمام بطريق الإصلاحات ، وإعطاء الناس الحرية الإقتصادية . عندها سوف يرغبون بأنفسهم الاستفادة من الإمكانيات . علينا أن نتعلم الكثير . أن نتعلم إدارة السياسة والاقتصاد وحياة الدولة ..والديمقراطيون هنا ضعفاء .

كان علينا أن نتعلم الكثير لكي نستطيع الإدارة في إطار الديمقراطية وفي إطار التنفيذ السياسي وبالأخص الإقتصادي .

إن أي تصرف مخالف سوف يفقد الناس صبرهم وعندها سيتفجر عدم الرضا الاجتماعي وتنتشر الفوضى وهذا أسوأ مايكون . إن تعب الشعب وخيبة الأمل وعدم المبالاة والخمول ليس أقل خطراً على مخططاتنا من هذا . وببساطة سوف يعرقل هذا تقدمنا نحو السوق ويقف حاجزاً منيعاً أمامه .

أستطيع تقسيم مجموعة المشاكل التي تواجهنا الآن إلى قسمين : أولاً : المشاكل الجارية ـــ التأمين الغذائي للسكان ، تأمين المحروقات والطاقة ، تأمين الخدمات الطبية والصيدلانية . ثانياً : خلق الظروف لتطور العمل الحر ، الإسراع الشديد في دفع التحولات الإقتصادية .

لايمكننا أن نعيش الشتاء والربيع ، وأن نحصل على نتيجة فعالة من تحقيق الإصلاحات والخروج من الأزمة إذا لم نسر في حل هاتين المجموعتين من المشاكل بالتوازي .

المهم الآن ـــ هو كيف سنعيش حتى الربيع ، كيف سنقضي الشتاء . أما ماتبقى ، فوق هاتين الطبقتين من المسائل فهو التحرك السريع نحو السوق وتشجيع الأعمال الحرة .

لكن حتى تسير الإصلاحات علينا إقناع الناس بها . بدون الناس لن يكون هناك إصلاحات . وبدون نشاطاتهم وعملهم كل شيء سيكون ميتاً أو بالعكس سوف تكون هناك ردة فعل حادة من جراء ازدياد ظروف المعيشة سوءاً ، وسوف تتلقى الديمقراطية ضربة عنيفة .

أذكر أنه بعد لقائي بسفير الولايات المتحدة في صالة غيئورغي ، عدت إلى الكرملين إلى مكتبتي . تنحى الناس لي جانباً . وابتدأ الحوار . من المدهش أن أحداً لم يشتك من المصاعب . قالوا أنها كثيرة ، ولكن الشعب جاهز أن يتحد ويتحمل هذه المصاعب وحتى النهاية يبقى يساند الإصلاحات ..

عندنا إمكانية كبيرة . هذه ليست مجرد جملة أو عبارة . إنني أسمع هذا دائماًمن المتحدثين الأجانب . فهم يقولون : عندكم كل شيء ، والشعب مثقف ، وهناك الكثير من الموارد المادية الضخمة ، تستطيعون أن تصبحوا دولة غنية . أكرر ، عندنا الكثير من أجل هذا ، نحن يجب أن نتغير وعندها سنعيش أفضل . إن مايقلقني كثيراً هو كيف سيعيش أولادنا وأحفادنا وأولئك البالغين من العمر ١٥ ـــ ٢٠ عاماً . إني أرى جوهر عملي في هذا ، كذلك ومن أجل هذا بدأت كل شيء . لم تخيفنا المصاعب . لقد عرفنا أنه علينا حل الكثير من المشاكل المعقدة والصعبة . لقد وضعنا نصب أعيننا هدف وهو أن يشعر الناس بأنفسهم عندما يقدمون على العمل الديمقراطي . لقد حدث هذا وهذه هي إحدى منجزات البيريسترويكا .

لكننا يجب أن نخرج إلى حياة جديدة من وجهة نظر الشكل وظروف الحياة . تتملكني رغبة عارمة وهي أن يشعر الناس الذين أعطوا هذه الأرض الكثير . أنه قد أتى دورهم ، زمانهم السعيد .

إني في هذا الوقت الذي يتقرر به مصير دولتنا العظيمة ، أقل من أي وقت آخر أفكر بنفسي . لهذا كان صعباً علي وبنفس الوقت سهلاً أن اتخذ قراري عندما أظهر لي الإنقلابيون خيانتهم .

لقد اخترت لنفسي الطريق منذ وقت بعيد . إن الانقلابيين يستطيعون التصرف دون النظر إلى الموارد . أنا بالذات أستطيع بطرق أخرى الوصول إلى الهدف .. الإختيار الديمقراطي يفقدني الإمكانية أن اختار طرق أخرى . وإلا كانت قد بدأت عملية تكرار للماضي والذي كنا قد أدناه . رغم كل صعوبة المشاكل يجب أن تحل بطريق ديمقراطي . إني لا أرى طرقاً أخرى غير الديمقراطية .

المقالة التي كتبت في فوروس

هناك مسألتان الآن تقلقان المجتمع ، وهما في مركز اهتمام كافة الاجتماعات والمناقشات العلمية والمناقشات الحادة في الأجواء الحزبية وفي حياتنا اليومية . وهما دائماً موجودتان في النضال السياسي . والبحث المتعب عن حل لهاتين المسألتين ، يعكس سمات الفترة الانتقالية المبهمة التي تعيشها دولتنا .

الأولى ـــ وهي : هل كانت البيريسترويكا ضرورية لمجتمعنا أم أنها تعتبر الخطأ

المصيري ؟ ماهي أهدافها الحقيقية ؟ ماذا يعني تجديد الحكومة ؟ هل من الضروري أن نبدأ هذه التحولات الخطرة ؟.

الثانية ــ كيف نستطيع تحقيق أهداف البيريسترويكا ، مادمنا قد بدأناها ؟ وأي سياسة علينا أن نتبع في هذه الفترة ــ فترة الأزمة الاقتصادية وظواهر الإنفصال الخطرة والفوضى والخوف من الغد ؟.

الناس يخافون أكثر فأكثر ، قالوا انه لم نبلغ مابلغناه بعد ثورة أكتوبر . مهما كان الإختلاف في وجهات النظر فإننا نرى من جديد أمامنا أهدافاً عظيمة ونتائج تاريخية حقيقية : ألن تسير بنا البيريسترويكا إلى ماعانى منه أجدادنا ؟ كلما ازدادت الحياة سوءاً ، ازداد قلق الناس وبدأت التساؤلات :

هل نسير في الطريق الصحيح ؟ هل نتبع السبل الجيدة في تحركاتنا ؟ هل نستخدم الطرق الصحيحة ؟

في العشرينات كانوا قد وصلوا أيضاً إلى هذا الحد . وكان عليهم أن يجدوا الحل التاريخي وهو دفع عجلة تطور الدولة العظمى إلى الأمام . كان هناك احساس أنه علينا أن « نقضي مرحلة صعبة ، ولكن غالبية السكان العمليين كانوا قد قرروا قضاء هذه المرحلة حتى يصلوا إلى المستقبل المنير » .

ولكن لم يكن لدينا آنذاك خبرة ولم نعرف أية نتائج. أما الآن فنحن نعرف. فبعد ثورة أكتوبر سار الناس طويلاً إلى الأهداف المنشودة ، ولكنهم ... لم يصلوا . أما الآن فيختلف الوضع تماماً . فقد دخلت في النفوس الاجتماعية عن طريق حرية الرأي وتعرية الحقائق ، مشاعر الخوف من التغييرات الكبرى ، وبدأت تغذي هذه المشاعر في الإدراك العام الرغبة في التوقف ، وحتى التراجع إلى الخلف ، حتى يستطيعوا خلال هذه الوقفة القصيرة أن يدرسوا كل شيء مرة أخرى ويفكروا به . عندها من الممكن أن يبدؤوا من جديد . وهنا يستغل هذه الفرصة أولئك ، من لايريد للتحولات أن تتم ويعتبرها غير ضرورية ويقاومها منذ فترة طويلة . أولئك هم ــ الأرثوذكس المتطرفين ، أناس الماضي من يملكون نموذج تفكير جامد وسعة رؤية محدودة .

لكنه من بين أولئك الذين دعوا إلى التوقف والتفكير كان اليساريون الموالون فكرياً لستالين فهم يدعون للتوقف كي يفرضوا النظام بالديكتاتورية ، التي كان من شأنها أن تقضي ، أو في أفضل الحالات ، أن تجمد الحقوق والحريات ، المكتسبة من عهد البيريسترويكا . وبعد فرض النظام ، يتابعون هم ، سوف ننطلق إلى السوق والديمقراطية ولكل مانريد . إن وجهة النظر هذه تلاقي ترحيباً أيضاً ، لأن الشعب كان قد تعب وكلّ

من سوء الحياة والقلة والتوجه العشوائي ويتعطش إلى فترة راحة . وإنما عارض لو أنه أحدهم جاء فعل كل شيء من الأعلى . إن مثل هذه الدعوات تجذب الكثير من الناس . هاك إذاً تربة صالحة للتزييف والتمثيل ، يريدها بعناية من يرمي إلى الدكتاتورية والسياسة الستالينية . وكل وسائل الاعلام العاملة لصالحهم تغذي في الناس مشاعر الحنين إلى عهد الجمود ، بحجة أنه كان كل شيء موجود وفي كل يوم ، جيد أو غير جيد لايهم ، المهم أنه كان . ومايخص الحريات والديمقراطية فهي لاتلزمنا مادام هناك فقر وعطالة . إني أراهم الآن كيف يمدحون بجدية وبوقاحة بنيوشيت وفرانكو . يقولون : لايهم ، كلها عدة أعوام من الدكتاتورية وبعدها سوف يكون السوق والديمقراطية والإزدهار وحياة الاكتفاء .

لقد اعدى مرض التزييف والدعاية الكثير من الديمقراطيين ومن بينهم — المؤمنين بأهدافهم . فهم يتهمون الرئيس بالعشوائية وقلة الحزم والليونة ويصرون على « اتخاذ الإجراءات » . وعندما يقترح عليهم الرئيس إجراءات حازمة فعلاً من أجل استقرار الاقتصاد وتصحيح الوضع المالي ، يبدأ الدعائيون من منابرهم ومكاتبهم الحكومية في الجمهوريات والأقاليم بالتهويل والتخويف والتأويل على أن هذا سوف يخلق روح عدم الرضا عند الناس ويحذرون من انفجار اجتماعي. رغم أن الكثيرين منهم، ومن خلال معرفتهم بالسياسة وبالإمكانيات الحقيقية وبالوضع الواقعي ، يفهمون أنه إذا لم نتخذ الآن اجراءات مرنة غير عادية للإستقرار فإننا سوف نضطر من جديد ومنذ بداية الأول من يناير (كانون الثاني) أن نرفع الأسعار بمعدل ضعفين أو ثلاثة . وسوف ترتفع الانتهازية آنذاك إلى مستوى أعلى جديد أكثر خطورة ، وسوف تسير باقتصاد الدولة نحو الهاوية .

إني أصر وبشدة على أن تحل كل المشاكل بطريق دستوري . في هذا ضعف وقوة في آن واحد . القوة — في أن يمارس المجتمع والإنسان حقه الطبيعي بعد أن يكون قد حصل على حرياته وحقوقه ، وهو سوف يحافظ على هذه الحقوق ويغالي بها . أما الضعف ، في أن يستعمل الإنسان هذه الحقوق والحريات بشكل سيء وبغيض . عندها لن نستطيع اللجوء إلى القوة ، حتى لو كانت ضرورية وقانونية هذه هي الخاصة المميزة للبيريسترويكا بالكامل . ليس الأمر في صلاحيات الرئيس وإنما هو في التركيب المعنوي والسياسي للمجتمع . ففي دولتنا لم يحل كل شيء عن طريق القوة دائماً . كانت الثقافة السياسية كالتالي : إذا كنت عدوي ، وأنا في السلطة ، إذا يجب أن تكون أنت في السجن . أما الآن فنحن نعترف بقانونية التعددية أو الازدواجية الفكرية في مجال

الاقتصاد والسياسة وفي كل الحياة الاجتماعية . لكن علينا أن نحقق هذا فعلاً وهو سوف يولد على حساب راحتنا لذلك فإن الأمر يتطلب منا إيماناً وقناعة كبيرين حتى لانحيد عن الطريق . وهنا تكمن الآن الصعوبة الكبرى ومهمتنا العظمى .

لامفر طبعاً من المناورات ذات الطابع الإقتصادي والسياسي . ولكن هذه المناورات لن تغير لا اهدافنا ولا التخطيط لتحقيقها بالوسائل الدستورية . ولن يبعدنا عن هذا أي ضغط ، لامن اليمين ولا من اليسار . بعد كل هذا العناء على مدى سنين طويلة لاختراق الأدغال ، التي كبرت منذ زمن بعيد ، والتي تطلق الآن فروعاً شابة جديدة بين المخاطر المتجمعة من جميع الجهات ، وبعد بذل الجهود المستحيلة لإبقاء ثورتنا الجديدة في مجراها الطبيعي ، والتي قد تعودت على القسر والفوضى . كنا قد وصلنا في النهاية إلى نظرية متكاملة حول إمكانية تقدمنا نحو الأمام .

جوهر هذه النظرية يكمن في ثلاثية الإتجاهات الرئيسية المترابطة ، والتي وحدها فقط توصلنا إلى تحقيق أهداف البيريسترويكا . هذه الثلاثية هي :

ــ إعادة تنظيم الحكومة .

ــ إعادة تنظيم الإقتصاد ..

ــ إخراج الدولة إلى السوق العالمية ومن ثم إلى المجرى العام للحضارة العالمية عبر هذه السوق وعبر سياسة التفكير الجديد . انتقل بعد هذه الملاحظات الأولية إلى الموضوع الذي رمزت إليه في البداية .

وهكذا ــ لماذا كانت تلزمنا البيريسترويكا ؟ هل من الممكن التخلي عنها أو تأجيلها الآن ؟ الأغلبية الآن تعتقد ، كما أظن ، أنه لايمكننا الرجوع إلى الخلف . ولكن الأغلبية أيضاً لاتقبل طريق التخلص من النظام الإداري ــ القيادي ، والذي بدا كأنه مجرباً من قبل الغرب ــ رأسمالية الإقتصاد التامة . ولكن كيف سنتحرك فيما بعد ، وأي الطرق والأشكال المحددة المناسبة لفكرة البيريسترويكا واتجاهاتها الثلاثية يجب أن تتوفر لدينا ؟.

—I—

إن الدول الآن تقع على مشارف اكتسابها شكل وجود جديد ــ كحكومة وكمجتمع . أوصلتها الإصلاحات الحكومية ليس فقط بشكل آخر وإنما غيرت اسمها أيضاً . يتغير المجتمع بسرعة من الناحية الإيديولوجية . فلقد استعضنا السيادة الإحتكارية للحزب الواحد بالتعددية . وأضحت حرية الرأي وحرية الكلمة السمة المميزة لحياتنا الإجتماعية ..

لقد جعلت الإصلاحات الإقتصادية عملية الإنتقال إلى السوق على أساس تنوع أشكال الملكية عملية غير قابلة للرجوع . لقد فتح كلا النوعين من الإصلاحات الأبواب أمام الدولة للدخول في النظام الإقتصادي العالمي حسب « القواعد العامة للعبة » .

لقد ساهم التفكير الجديد في نجاح هذه التغيرات في العلاقات الدولية ، فقد أصبح من الممكن ، على كل حال ، إتباع سياسة عالمية موحدة بكل معنى الكلمة ، في الاتجاه الرئيسي لضمان الأمن والاستقرار . أما من خطر حرب عالمية ثالثة فلا أحد أصبح يذكر هذا .

هاهي إذاً المقاييس الأساسية والواضحة والتاريخية للتغيرات خلال ست سنوات من عمر البيريسترويكا ، هل هذا جيد أم سيء ؟.

رغم كل التقييمات المختلفة ، والغالب منها ، الإنتقادية وحتى الإزدرائية ، والتي أبدتها مجموعة ضخمة من الأفراد والنفسيات ، التي خلقتها البيريسترويكا عندنا وفي العالم أجمع ، فإننا نستطيع تحديد سؤال هام : يريد الجميع الإجابة عليه وهو : هل تعتبر البيريسترويكا اندفاع ثوري نحو ظروف حقيقية تساعد على تطور الدولة العظيمة ، أم هي كارثة بحد ذاتها لهذه الدولة ؟ لايمكننا دراسة أي تقييمات خارج إطار العصر . لقد نشأت هذه التقييمات نتيجة الظروف الواقعية لتحويلات البيريسترويكا ، وكانت عبارة عن ردة فعل لبعض الإنعطافات في تصرفات الهيئات الحكومية .

إن المبدأ الأول في فكر البيريسترويكا هو الإيمان العميق أنه لايمكننا أن نستمر بهذا الشكل . لقد اضطررت أن أكرر هذا مراراً . وهنا لاأريد أن أكرر من جديد . لم ولن أندم أبداً في يوم من الأيام أني كنت المحرض الأساسي لنقلة نوعية جديدة في حياة الدولة .

لقد أكد لنا الكشف عن الماضي في ضوء سياسة حرية الرأي ، بعسوه ومن غير رحمة ، أن نظامنا المبني حسب قواعد الإستبداد والفاشية ، لم يعد يحتمل أكثر ، ليس فقط من وجهة نظر معنوية ، وإنما أيضاً من وجهة نظر المصالح الجذرية السياسية والإقتصادية للدولة .

لقد سار هذا النظام بالدولة إلى الظلال ووضعها على حافة الهاوية وبقي يحكم على أساس القوة والكذب والتهويل والإنحلال الاجتماعي ، وكذلك بواسطة الإندماجات المصطنعة بتبذير الموارد والقضاء على المخزون للمستقبل . ولو أننا احتفظنا بهذا النظام عدة سنوات أخرى لاستطعنا القول أن تاريخ الدولة العظيمة قد انتهى .

لقد شعرنا في السبعينات والثمانينات أن اقتصادنا أصبح يستسلم وبدأ يمرض . فقد ضاع اهتمام الإنسان بأن يعمل بإنتاجية عالية ، وقام الإقتصاد بسلخ التقدم العلمي والتقني ، فوقعت الدولة في حالة كآبة متفاقمة .

لقد استطاع نظام ستالين البيروقراطي الفاشي عن طريق تركيز القوى والموارد الضخمة للدولة العظمى أن يحقق نتائج كبيرة في مرحلة معينة . لكن الجهود الضخمة المبذولة مع مرور الزمن أضعفت المجتمع . وبعد ستالين بقي في أساس السلطة والدولة ذاك النظام الإداري القيادي الذي نشأ في عهده والذي يعتمد على السيادة المطلقة للملكية الحكومية .

لقد كان هذا الأمر في جوهره ستالينية تجريدية .

لقد تبين لنا ؛ أن النموذج العملي والنظري للإشتراكية السابقة ، التي فرضت على الدولة خلال عشرات السنين ، هو نموذج غير فعال . لم تكن الأزمة الصعبة التي وصلنا إليها هي أزمة شرائح معينة من جسم المجتمع ، بل هي أزمة النموذج العسكري للشيوعية .

البيريسترويكا كانت في هذا الوضع ضرورة حياتية ، ولايوجد سبيل آخر لاخراج الدولة من هذا الوسط المسحور الذي وقعت به إلا هذا السبيل .

عندما بدأنا الإصلاحات ، كنا قد فهمنا جيداً ، أنه لايمكن التوقف فقط عند بعض الترميمات المتفرقة ، بل لابد لنا كما قال لينين ، أن نغير كل وجهة نظرنا بالإشتراكية . لكن كانت كل خطوة في غاية الصعوبة ، لأن الأفكار الإيديولوجية المتخلفة كانت قد تأصلت في الحزب وفي المجتمع على مر عشرات السنين . لقد كان مرض المجتمع أكثر جدية مما كنا نتوقع في البداية .

لقد سألوني منذ وقت قريب : لو أنه كان بالإمكان العودة إلى ربيع ١٩٨٥م فماذا كنت سأغير في عملي ؟ وقد أجبت بدون تردد أنني كنت سوف أنهج نفس النهج . كنت حينها مقتنعاً تماماً بضرورة التغييرات . وكلما عرفنا أكثر في أي وضع تقع الدولة ، كلما زادت قناعتنا ، أنه كان لابد من فعل هذا قبل /١٠/ سنوات مضت وحتى قبل /٢٠/ إذا ماكان قبل ذلك أيضاً . وكنت قد حافظت أيضاً على المبادىء الأساسية لنظرية البيريسترويكا ، كذلك وعلى خلاياها الأساسية وأهداف سياستها . وقد تغيرت صيغ بعض العبارات لهذه المبادىء وللخلايا والأهداف أثناء السير في طريق تحقيقها سياسياً وفي إطار الصراع حتى مع نفسي ومع الماضي المتسلط بداخلي ، والذي أسرنا كلنا بشدة : البعض أكثر و البعض الآخر أقل .

بشكل عام ، إن أهداف البيريسترويكا هي : الحرية الإقتصادية ، الحرية

السياسية ، ترك الانعزالية ودفع الدولة في تيار الحضارة العام . والمبدأ الأساسي حسب مخططه التعسفي هو : ١ ـــ عدم القبول بأي مخططات اصطناعية يمكنها أن تفرض على المجتمع « وتسعده من الأعلى » حتى لو كانت تملك نوايا حسنة . ٢ ـــ التجهيز لتحرير القوى الحية للشعب نفسه من العبودية . وإعطاء الناس إمكانية التحرك بحرية وبناء مستقبلهم بأنفسهم ـــ كل لنفسه وللكل معاً ـــ وبناء جسر للمستقبل ليس على أساس العقائد الجامدة ، وإنما مسترشدين بأبسط القيم الإنسانية العامة ، وليدة القرون العديدة للتقدم العالمي .

طبعاً ، نحن لم نتوقع مباشرة طول المسافة التي يجب علينا قطعها ، ولا عمق التغييرات الواجب إجراؤها . من هنا كان الخلل : لم نتخذ القرارات في وقتها المناسب ، البعض قد تأخرنا به والبعض الآخر عجلنا به وبحكم الدراسة غير الكافية للأمور حطمنا البنيات والأشكال القديمة بدون الاستعاضة عنها بآليات جديدة . أحياناً كثيرة سمحنا لنفسنا بشكل فظيع أن نسمع صوت بعضهم يدعون للتمهل وأخذ الحذر رغم أن هذا كان يؤخرنا ويفرمل حركتنا .

هذا ماحصل ، ولكن كان علينا ان ندخل عملياً في الترتيب الجديد ، ونكتسب الخبرة ونتعمق في معرفة المجتمع بعد /٧٠/ عاماً من تطبيق نظام خارق لعزله عن المجتمع الخارجي ، ونتعلم التعامل معه بناءً على خصائصه . عندها فقط سوف نصل إلى قناعة نهائية بأنه لايمكن تنفيذ البيريسترويكا في ظروف المفاهيم القائمة ولا السير فيها بمبادىء الايديولوجية المتسلطة . أخيراً فهمنا ، أن البيريسترويكا لن تتم في إطار النظام القديم مهما حاولنا تجديدها وتحسينها . مايلزم هو تبديل النظام نفسه ، وتغير الشكل السياسي والاقتصادي للحياة وإعادة بناء الحكومة المتعددة القوميات . أي حسب كل العوامل علينا القيام بثورة حقيقية محضرة على أساس كل تقدمنا الماضي والعالمي .

–II–

لقد كانت أولى الهجمات على البيريسترويكا من قبل العقائدين الرجعيين ، الذين صرحوا أنه لايوجد أي تخطيط وأي نظرية تدعم البيريسترويكا ، وأننا مضينا في هذا الطريق دون أن نعرف إلى أين . لن أسمي الآن ولا فيما بعد من قال هذا ، لأن الكثير منهم غيروا آراءهم فيما بعد على كل حال . كانت هذه مواقف مصرحة علنياً .

لقد اعتبرت دائماً ، أن مثل هذا النقد إما أن يكون تفكيراً فوضوياً أو قلة إدراك وبساطة في التفكير مترسبة في العقول بسبب التربية الفكرية الستالينية جوهراً وأساساً .

إن من يريد تقرير كل شيء منذ البدء ، ماذا وكيف سينفذ كل شيء . ومن يريد

التنبؤ بنتجية كل خطوة على طريق التحويلات قبل وقتها ــ هو عدو الإصلاحات في المجتمع وعدو سياسة البيريسترويكا . لأن مثل هذه التنبوءات والتقريرات لن تعطيها أية أكاديمية عدا الدجالين . الإجابة هنا يجب أن يعطيها المجتمع . فهو سوف « يؤلف أغنيته » عندما يصل إلى مرحلة التغييرات الكبرى ، مستفيداً من خبرة الآخرين ولكن آخذاً بعين الاعتبار دائماً التقاليد الخاصة بمستوى التطور القائم ، ليس فقط الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتقني ، وإنما أيضاً الثقافي ــ بمعنى الثقافة العامة والثقافة السياسية .

جبهة أخرى للنقد فتحها علينا من خاف من التجديد ، وصرح أنه بإمكاننا أن لانتخذ أي شيء ذو أهمية ، فقد عشنا وسوف نعيش من دون هذا إلى الأبد ولن نضيع . وقد وجد هؤلاء من يعارضهم فيقول : كان يجب علينا أن نبدأ وقد بدأنا بشكل عام بخطى صحيحة ولكن فيما بعد انحرفنا عن الطريق اللينيني ــ الماركسي ، ثم بعد حصل ماهو أبشع . ومالبث أن خرج أناس من هذا المعسكر ، يتهموننا بخيانة الإشتراكية ، وأن البيريسترويكا قد وجدت بالذات للقضاء على المجتمع الإشتراكي ، وبنفس الوقت على اللينينية .

لقد وصلت الوقاحة إلى أعلى درجاتها في الوقت الأخير . تماماً كما أسمو لينين في ذاك الوقت جاسوساً ألمانياً ، نفذ الانقلاب حسب أوامر الجاسوسية الألمانية (كان مثل هذا الهذيان) ، فإن صحافتنا المجنونة اليوم اعتبرت أعضاء البيريسترويكا جواسيساً للإمبريالية ، ينفذون ماخططت له الإستخبارت الغربية .

إضافة إلى ذلك ، وكما كان في عام ١٩١٧ فقد اطلقوا أيضاً فرضية كما لو أن البيريسترويكا عبارة عن مؤامرة يهودية ماسونية .إن هذا جنون سياسي بحد ذاته .

إذا عدنا لمن يعتبر البيريسترويكا ــ داخل الحزب وخارجه ــ بأنها خيانة لمبادىء الاشتراكية فإن هذا يذكرنا فقط بالترسبات الفكرية الستالينية التي لم نستطع استئصالها حتى الآن ، وبالستالينية ذاتها كواقع ثابت في وقتنا الحاضر وبالعبيء الذي كلفته لنا مشاكل الماضي ، ويذكرنا أيضاً بأن الثورة تسير بصعوبة في عقول الناس وأن هذه عملية طويلة الأمد .

نحن الآن نعيش في حقبة تاريخية محددة ونعايش حالة اقتصادية اجتماعية محددة أيضاً وعلينا أن نأخذ بعين الإعتبار كل الحقائق الواقعية ونبتعد عن المعادلات المحفوظة عنوة في العقول والمستعارة من الحقبة الماضية ، هذا هو وجه الحقيقة . ولا أي فكرة نظرية شكلاً تستحق هذه التسمية إذا لم تكن مبنية على أساس التحليل السياسي

للواقع ، وهذا يتطلب قبل كل شيء عملاً فكرياً عظيماً ، واعادة التفكير بكل مامضى وبكل مافعلناه حتى الآن . إن تنبوءاتنا يجب أن تبنى على أساس الوقائع ، وليس على النماذج والمخططات المدروسة تجريديا ولو في أفضل المعاهد .

وإذا الآن لم نتوقف عن الصلاة على روح المؤسسين ــ وهذا ماقلته مراراً ، وإذا كنا سوف نبحث كما سبق عن التضارب الفكري مع الفكر الديمقراطي الأجنبي ، فإننا سوف نفقد فرصتنا بترسيخ الاختيار الاشتراكي على مستوى معاصر .

إن أفكارنا النظرية قد أصبحت بالية وقديمة ليس فقط عندنا هنا وإنما عند التيارات العالمية أيضاً . فمخططات الماضي المتعمقة في العقول تضغط على الوعي وتعرقل الطريق لفهم فكرة مايحدث من تغييرات . إن كنا سنحمي المتطرفين للماركسية ــ اللينينية ، ولانصحح بشكل جذري أفكارهم النظرية بمنجزات العلم المتطور بسرعة كبيرة ، وإن لم نغنِ نظرياتنا بتجارب القرن العشرين ، فإننا نكون قد فرضنا على سياستنا أخطاءً كبيرة ، ونكون قد سرنا بالدولة إلى متاهات لن تدهش العالم فقط ، وإنما تبعده عنا من جديد .

لقد حُضر بالذات ، اعتماداً على ماذكر ، مشروع البرنامج الجديد للحزب والذي طبع ، ويجب علينا أن نكرس من أجله كل قوانا الاجتماعية السليمة ، الساعية لنجاح البيريسترويكا .

لقد ساند البيريسترويكا منذ البدء قسم كبير من الطبقة المثقفة . وبعد أن أعطينا الحريات ، كما كان هذا في ظروف الإنعطافات الشديدة في تاريخنا ، بدأ هؤلاء المثقفون بالإنقسام إلى مجموعات متنازعة والكثير منها مالبث أن أصبح في موقف المعارض لأن .. القيادة لم تفعل كما أرادت فصيلة ما معينة من المثقفين .

عندما فهم المتطرفون الراديكاليون من بينهم (طبعاً كما بدا لهم أ نهم فهموا) من أين أتى كل هذا ، وبفضل من حصلنا على هذه التجارب المؤلمة من الماضي ، صرخوا مطالبين بتحطيم كل شيء حتى الأساس ، ومن ثم ، وبعد أن ادانوا لعنوا البلشفيين ، عادوا ليتخذوا فعلياً لنفسهم نفس مبدأ تفكير البلشفيين . إن التفرقة وقلة الصبر في الوسط المثقف والذي تدفق إلى المجتمع عبر وسائل الاعلام القديمة والجديدة ، غالباً مايعكس بشكل مظلل ومزخرف بالتفاهات والنزاعات حقيقة المجتمع الذي يعيش ليس فقط أوقاتاً مبهمة وإنما أعقد الأوقات وأشدها غموضاً .

إنهم يبحثون عن المخرج في كل شيء : في تطبيق الأنظمة التي سادت في عهد القيصر بالكامل وحتى في زمن الحكم المطلق ، وفي إحياء الروحية بطريق واحد وهو

توافقها المطلق مع الدين وإعطاء الكنيسة السيطرة التامة على الأخلاقيات الشخصية والاجتماعية ، وكذلك في زرع الأنظمة الرأسمالية « بوجهها النظيف ، كما يقال ، غير معتبرين ولا مبصرين ضرورة أن يعرفوا : أن تحويل القسم الأكبر من الملكية إلى الملكية الخاصة ، سوف يخلق وضعاً بدائياً لتكتل الأموال والتطور الرأسمالي في هذا المجال ، وإن كل واحد عندها سوف يرى نفسه فقط ، والإنسان للانسان يصبح كالذئب ، وإن فشل فليخرج لوحده كيفما يريد .

إنهم لايرون الحقيقة في النظام الاشتراكي ، ولايدركون أن انسلاخ الإشتراكية عن عقول الناس إنما حدث لأن الاشتراكية ظهرت أمامهم بمظهر الستالينية . لايريدون أصلاً أن يفكروا بأن الحق في وجود الفكر الإشتراكي هو ضرورة أكدها المنطق الموضوعي للتاريخ الإنساني ، يعترفون بهذا حتى التيارات المعادية للشيوعية ــ علماء قديرون وفلاسفة مشهورون . إني متأكد أن سقوط الإشتراكية من أعين الناس إنما هو غيمة عابرة . فلا يمكن كبح الرغبة عندهم في السعي نحو العدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية . إن هذه لعملية حتمية في مجرى تطور الحضارة . سوف تعود الأجيال القادمة بدون شك لهذه الفكرة .

إنهم يبحثون عن الخلاص والهدوء عبر نسف كل ماكان بعد اكتوبر . إن هذه الأرضية المسالمة لأكتوبر لدرجة قصوى تجد من يريد نسفها ، فهم لن يتوقفوا عن استخدام أبشع الوسائل البربرية للقضاء على كل رموز الإيمان والذكرى لأجيال كاملة من الشعب السوفيتي ، الذي عاش وناضل وقدم الضحايا في سبيل المبدأ الأعظم ، وليس ذنبهم أن ولاءهم لمبادىء الثورة والاشتراكية قد استخدم ضدهم بالذات ، وكل شيء تحول إلى مصيبة .

في المجتمع وبالأخص بين مجموعة من الشيوعيين القياديين انتشر رأي مآله أن ماقررناه بغرض القضاء على المخلفات الستالينية ومكملاتها بصورة المهزلة البريجنيفية كان صحيحاً بشكل عام ولكن : « لو لم تكن هناك تلك الأخطاء خلال التنفيذ ، ولو لم نغير الالية القديمة المختبرة للسلطة وكذلك لو نلمس من كانت بيده تلك السلطة . يعتبرون في هذا الوسط أن الخطيئة السياسية الكبرى كانت في الجلسة الحزبية التاسعة عشر ، منها ــ حسب رأيهم ــ كان قد بدأ انحلال الحزب والدولة ، ولم « تتم البيريسترويكا » ، حتى ولم تحقق أهدافها الأولى المرسومة لها « يجب أن تعود للخلف » .

نعم إن الحنين إلى القديم لم يغادر الكثير من الشخصيات الحزبية . لقد قال لي أحد أصدقائي الاسبانيين الأذكياء ذات مرة : لو أن الحزب أو أي شريحة منه يحرض أكثر

من أي شيء آخر على المحافظة على « رمز ماضيها » لفقدت أرضية التوافق المبدئي بين السلطة والشعب في الدولة الديمقراطية و أؤكد مرة أخرى ماقلته منذ ثلاث سنوات : « يلزمنا جميعاً في المجتمع عامة والحزب خاصة أن نتعلم العمل في ظروف الديمقراطية المتنامية » . يبدو لي أن هذا التحذير لم يأخذه الناس مأخذ الجدية . لقد تخلف الحزب عن عملية التطور الديمقراطي للمجتمع ، وعلى هذا الأساس من التخلف نشأ في فكر الحزب مجموعة من النواقص ، التي قذفت بالكثيرين إلى صفوف المعارضة ..

تتوسع الديمقراطية في كل المجالات ، رغم أنها لم تثبت أقدامها بعد ، يعيش المجتمع حياة أخرى . وقد خرج إلى المدار السياسي الكثير من القوى الجديدة ، باحثين متعثرين ومتمنين الخير للدولة لكن ، من جهة أخرى ، بدأت تتوسع وتأخذ شهرتها أيضاً قوى مهدمة متحاربة ، وبصراحة ، رجعية وتعمل ضد الشيوعية .

كل هذا قد عكس تماماً المناخ السياسي في البلد ، الذي يجب أن يحكم فيه القانون وفقط القانون ، الذي يستثني كل الأفضليات والامتيازات.علينا في صراع عادل ، أن نجعل الناس يتجهون نحو معسكر الأفكار الأممية والمصالح المشتركة .

إن برهان صحة الرأي ، وتضامن المجتمع يتم فقط في إطار القانون وبالطرق الديمقراطية السليمة . عندها فقط يمكننا ، وبالاعتماد على الأغلبية ذات الفكر السليم . أن ندحر ونكبح كل التيارات القومية المتعصبة ، والشوفينية والمغامرة وأمثالها . وعندها فقط ، يمكننا إيقافهم عن الوصول إلى السلطة مستخدمين بشراسة . الأزمة المالية ، وإن لم يكن هكذا ، فياللكارثة .

نعم، تريد هذه القوى ازاحة قيادة الدولة عن طريقها. وعندما لايستطيعون تحقيق أهدافهم عن طريق الدستور يدفعهم الشر إلى اغتنام المصاعب القائمة ويقومون بتحريض الناس واللعب على مشاعرهم بانتهازية وقحة . مثل هذه الظاهرة بدت في الفترة الأخيرة في الوسط الحزبي . هذا هو الطريق لنقل الحزب إلى المعسكر المعارض للبيريسترويكا . أما بالنسبة للشيوعيين الذين يريدون أن يبقوا كقوة سياسية لها مكانتها الإشتراكية في العالم ، فلن يكون هناك أي مخرج غير البحث عن أجوبة عن طريق متابعة وتطوير الإصلاحات ، الداعية إلى تجديد المجتمع جذرياً وتطويره . كما أنه لايوجد هناك أية وسيلة للخروج من الأزمة غير توحيد كل القوى الوطنية لكل الحركات الديمقراطية من أجل حل كل المسائل القومية عامة . ومن أجل ذلك يجب السير في طريق التعاون ، وعند الضرورة تقديم كل التنازلات للقوى السياسية الأخرى .

إن رفع حالة الطوارىء ، والتي يرى فيها حتى بعض مناصري البيريسترويكا ،

بغض النظر عن أولئك الذين يتبعون إيديولوجية معارضة لها ، مخرجاً من الأزمة، تعتبر طريقاً مهلكة ، طريقا إلى الحرب الأهلية. وبصراحة أقول ، إني أرى في الدعوات لرفع حالة الطوارىء ، عملية بحث عن وسائل للعودة إلى النظام السياسي القائم قبل عهد البيريسترويكا .

يدخل ضمن هذه المجموعة من النقاد أولئك المعارضين من الشيوعيون الأصوليين الغير قادرين على الخروج من وسط التصورات الفكرية الجامدة . فهم لايريدون بالرغم من كل الوقائع المعروفة وبالرغم من كل الآراء الاجتماعية الحديثة ، أن يعترفوا بالثمن الشيطاني الذي دفعناه على تمسكنا بعناد بمذاهبنا ، وعلى الإيمان غير المحدود بالخرافات والفرضيات الإيديولوجية .

إنهم يطالبون بجعل الحزب من جديد الخرطوم التنفسي للحكومة والمتحكم بكل أمور المجتمع ـــ أي بجعل القوة القيادية الوحيدة . وكذلك يعتبرون الإصلاحات في الجهاز السياسي للدولة تخريباً سياسياً ضد الشعب ، ويصفون ديمقراطية الإقتصاد بأنها من الأنظمة قبل الثورية . مايلفت النظر أيضاً هو شعارات نضالهم والتي هي ضد الإنتهازيين والتحريفيين والمنشفيين الجدد والشيوعيين القوميين والخونة الإجتماعيين .

هذا هو الطريق لإنشقاق المجتمع من جديد إلى بيض وحمر وفي النهاية إلى الكارثة الأهلية . لايمكن أن يبرر هذه المواقف أية حجج مبنية على الأخطاء المرتكبة أثناء عملية البيريسترويكا .

لامفر هنا من ارتكاب الأخطاء في مثل هذا الأمر العظيم مثل نقل الدولة العظيمة ، ذات الـ ٣٠٠ مليون نسمة ، الشديدة التعقيد والمتعددة القوميات إلى سكة أخرى للتطور . فلايوجد في هذا الأمر قديسون . أستطيع فقط أن أؤكد بضمير حي أنه خلال مسيرة الست سنوات التي مضت لم يكن هناك أي إغراء أو غش يعيدنا للوراء ، أو يجعلنا نستنكف أو نتراجع عن هدفنا المختار ، وأن نلقي عن عاتقنا مسؤولية مابدأنا به وسوف نتممه . لم يحدث أن كان هناك خطأ فاحش كهذا .

أما مايخص الجلسة الحزبية التاسعة عشر: كما لو أنه هنا يكمن الخطأ الأكبر في مسيرة البيريسترويكا ، لا ، إن الأهمية التاريخية والإنعطافية لهذه الجلسة إنما تكمن في أنها عرضت وجه الحقيقة للعالم أجمع في أننا لانلعب لعبة الديمقراطية ، وإنما نأخذ مبادئها بجدية وسوف ننفذها وفقاً للقوانين المعمول بها في مسيرة التطور العالمي . لقد أعطت الجلسة بالفعل نبضاً عاصفاً للعملية الديمقراطية في الدولة ، بأن فتحت وعرت الجوهر الأساسي للبيريسترويكا : لايمكن أن يتطور المجتمع بأمر من الأعلى ولا « بتقرير طبي

وضع مسبقاً ، ولا بمراقبة من الهيئات السياسية والايديولوجية المحتكرة ، وإنما بالمنطق الواقعي للحركة الديمقراطية الذاتية ، عندما نتصرف بقدراتنا الفكرية والاجتماعية بحرية ودون قيود . عندها سوف يسير المجتمع إلى الأمام باحثاً — عن طريق التعددية السياسية — عن الحلول المثلى ، الضرورية لتنظيم هذه العملية التاريخية .

لقد دفعت الجلسة الحزبية التاسعة عشر بعملية اصلاحات المجتمع إلى السكة الرئيسية لها والتي أصبحت فيما بعد ذات اتجاه واحد .

كانت ديمقراطية المجتمع في دولتنا منتهية لو لم تنتشر على العلاقات بين القوميات وعلى حقوق الشعوب . لكن ميلاد الإدراك القومي الذاتي وتقرير المصير الذي بدأ بمساعدات وتفهم صانعي البيريسترويكا ، اتخذ لنفسه سمة ميلاد طبيعي ثوري . ترأس عملية الميلاد هذه في عدة أحيان ، أناس إما غير خبيرين أو أنهم عديمي المسؤولية ، حاقدين بالتعصب القومي . وما أن وصل الأمر إلى اراقة الدماء حتى أصبح المذنب برأيهم « المركز » الذي « لم يتجنب » أو « يتفادى » ، « تأخر » أو بالعكس ، « لم يتدخل بصورة قانونية ». كل هذه الإتهامات موجهة في اتجاه واحد وهو أن « المركز » كان يجب أن يقف في صف أحد ما ، وبالذات « في صفي » ضد الآخرين المعارضين .

قد اعترفوا فعلياً بالمبدأ اللينيني حول حق تقرير المصير ، حتى إلى درجة الإنفصال ، وأعرضوا عن نظرية التوحيد الستالينية التي حرفت جذرياً المهفوم اللينيني للفيدرالية السوفيتية ، وأعطوا الحريات للجمهوريات بتشكيل اتحادهم على أسسْ واقعية من الطوعية والمساواة والمبادىء الفيدرالية . عندما اقترحنا الإبتعاد عن الشوفينية بدأ الأميون يصرخون : إنهم يحطمون دولتنا العظمى المتعددة القوميات وينسفون « صداقة الشعوب المتينة » .

إن الحديث يدور فعلياً حول مصير دولتنا ومصير وطننا وبيتنا الكبير وكذلك حول مستقبلنا ومستقبل أولادنا واحفادنا . هذا هو اتساع وأهمية هذه المسالة التي تبرز فوق مصلحة مجموعة معينة من الأحزاب أو الجماعات أو الحركات السياسية الاجتماعية .لهذا فقد وقفت بشدة موقف المساند الحازم للإستفتاء الشعبي العام. وبغض النظر عن الحالة التي بدت وكأنها غير ملائمة في الإطار الاقتصادي الاجتماعي ، التي تسير باتجاه السخط الشعبي بسبب سوء المعيشة .

فقد استطاع الشعب أن يبرهن عن تفكيره السلم وشعوره الكبير بالمسؤولية والوطنية . الأغلبية عبرت عن رغبتها في الحفاظ على تكامل الدولة ، التي بلغت من العمر ألف عام والتي بنيت على أساس العمل والعقل والضحايا الغير محدودة لأجيال كثيرة ،

وكذلك الحفاظ على الاتحاد الذي جمع في حوزته مصير الشعوب الكثيرة وملايين المصائر الانسانية . لقد أعرب الاستفتاء العام عن احترام الناس لأنفسهم باعتزازهم بدولتهم التي أثبتت مراراً القدرة على المحافظة على الاستقلال وضمان أمن الشعوب المتحدة فيها ، والتي عبرت عن نفسها الآن بأنها الصانعة والقلعة الحصينة للسلام الحقيقي وللإستقرار على الأرض . وقد أعطى الاستفتاء قاعدة سياسية معنوية ذات نفوذ من أجل الإسراع في العمل على تنفيذ الإتفاقية الاتحادية .

والآن يؤكد المجتمع أكثر وأكثر أنه قد فهم ، أنه لايجوز ، بعد أن خرج من حفرة واحدة — وهي سمة الحكومة الموحدة ، عندما لم تتمكن الجمهوريات من البت في الأمور التي تستطيع الآن البت فيها ، بعد أن أصبحت حكومات ذات سيادة ذاتية — أن تقع في حفرة أخرى ، وتحول الإتحاد إلى شيء ما بدون شكل أو حياة . إن هذا لمصيبة ، ليست أقل ، مما قد توصلنا إليه الوحدوية الفاشية . لقد تشكلت ، خلال الألف عام من جهة ، والمئتين إلى الثلاثمئة من جهة ثانية ، والخمسين عاماً من جهة ثالثة ، حقائق ووقائع ، يلزمها لكي تتطور بشكل سليم ، فيدرالية حقيقية ، وليس أي تجمع اجتماعي أو أي رابطة .

يتكلمون عن انحلال دولتنا . ولكن ليست الدولة التي ستنحل ، فهي عاشت ألف عام وسوف تعيش . ستفكك وتنحل بنيتها القيادية ، تلك الأشكال القيادية لاتحاد جمهورياتها وشعوبها ، القيادات التي أصبحت تتناقض مع متطلبات التطور وآمال الجماهير . والانفجار الحالي للمشاعر القومية والقومية المتطرفة يعتبر أكبر برهان على ضعف شعبية وسلامة هذه الأشكال ، وترينا الآلام الخطيرة التي أنهكت الاتحاد .

ان هذه المشاعر بالذات هي التي خلقت الأسباب المستقبلية لانحلال الدولة . وهل فعلاً ، يمكننا أن نفكر بجدية ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين في الوقت الذي تجتاح العالم موجة واسعة من الديمقراطية ، ان أحداً ما قادر على البناء أو الحفاظ بالقوة على هذه الدولة المتعددة القوميات ؟.

تتكون الآن اتحادات طوعية حقيقية ، وهذا سوف يعطي لاتحادنا قوة منقطعة النظير ، وبينما تصبح العلاقات ، التي حددتها الاتفاقية الاتحادية ، في موضع التنفيذ ، سوف يقوم اتحادنا المتجدد بملأ طاقة حياته وبتضامن ، ومن ثم يبدأ العد العكسي، باتجاه تمتين العلاقات الطوعية الطبيعية بين شعوب دولتنا .

نحن ننشيء الآن دولة معاصرة ، تختلف دعائم قوتها وعظمتها عما كانت عليه سابقا . لن تصبح اليوم عظيمة إلا الدولة الديمقراطية . الدولة المعاصرة هي ليست

الدولة التي تتبع سياسة المراقبة القاسية لكل جوانب الحياة ، لا الطرق القيادية في التحكم والإدارة ، ولا جاهزية المجتمع للسير في اتجاه مفروض من الأعلى ، وإنما هي الدولة التي تتبع سياسة التوافق الديمقراطي والحرية واللاعبودية والمبادرة الذاتية ورفع مستوى معيشة مواطنيها إلى الأعلى . سوف ننشىء على أرض قارة كاملة تقريباً جواً ديمقراطياً جديداً ـــ سياسياً واقتصادياً وروحياً ـــ سننشىء حكومة ديمقراطية عظمى ، لن يكون مصيرها إلى الأبد أن تطارد تطور الدولة .

إن توقيع الإتفاقية الإتحادية سيسمح لنا بالتغلب أخيراً على التيارات المحطمة للدولة ، وبأن نعود لنحيي من جديد شروط حياة وعمل طبيعية .

نحن الآن قبيل أحداث مصيرية وعظيمة في تاريخ الدولة . بعد مناقشات حادة وعمل ابداعي كبير ، غذى الآراء والأفكار ومصالح عشرات الشعوب ، وبعد نضال سياسي صعب ، يعكس عظمة هذا البلد وضخامته تنشأ الآن حكومة جديدة منقطعة النظير ، ليست أية دولة عظيمة ، وإنما هي حكومة تنشأ على أسس جديدة : الطوعية الكاملة والمساواة . وسوف تكون قوية قبل كل شيء ليس باستطاعتها العسكرية وليس بالرعب الذي نقلته إلى العالم لمدة طويلة ، وإنما قوية بالصحة الاجتماعية والاقتصادية لشعب الملايين الكثيرة والقوميات العديدة فيها . والذي يعيش في ظروف الديمقراطية والحرية السياسية والإقتصادية .

أما قدرتها الحياتية فسوف تستمدها من العمل المتناسق والمشترك ومن التقسيم العقلاني العادل للعمل بين كل القوميات وتشكيلاتهم الحكومية المستقلة . إن هذا هدف من الأهداف التاريخية العالمية للبيريسترويكا .

لقد حكم علينا القدر أن يدفع القادة الحاليون ثمن الكمبيالات التاريخية المقدمة ، أينما كانوا في المركز ، في الجمهوريات ، أو في القيادات المحلية . وهذا يزيد شرف المسؤولية الكبرى ، التي نحملها جميعاً ، لكي ننهي بنجاح الأمر العظيم والتاريخي ، في الحقيقة ، بأن نوحد من جديد شعوبنا .

إن ظهور نظرية الإنفرادية والهمجية القومية هنا يمكن أن نوضحها أو حتى إلى درجة ما نفهمها ، أنها حدثت في مرحلة انفجار التناقضات المتراكمة عبر العصور لحكومة وحدوية فاشية .

ولكن عندما نخرج نحن ، وعبر الاتفاقية الاتحادية ، إلى اقتصاد السوق الاتحادي العام ، الذي يحتاج إلى السوق العالمية ، وعندما تعمل آلية التنسيق بين الجمهوريات المستقلة ، وكذلك عندما نبدأ سوية بالخروج من الأزمة ويتلمس الناس الثمار المادية

الأولى للبيريسترويكا ، التي أنتجوها هم أيضاً بفضل وحدتهم وتوافقهم القومي ، عندها سوف يخجل كل الناس الشرفاء وهم الأغلبية الساحقة ، الذين شدتهم التيارات القومية المتعصبة ولم ينتبهوا في الوقت المناسب ولم يوقفوا قادتهم مع شعاراتهم : « فليكن أسوأ للاتحاد ، المهم أن قوميتي بخير » . ولن يشعروا بالخجل فقط ، بل سيرون بأم أعينهم ، أي خطأ كبير ارتكبوه ، عندما كانوا بعيدين عن الموقف المتكامل العظيم الموجود على سدس مساحة الكوكب .

لم تستطع البيريسترويكا أن تمر عبر الخلاء الدولي ، فكيف لها أن تمر في وسط متناقض ، يبدو أن هذا واضح للجميع . ولكن ، عندما كانت قد اتخذت خطوات هامة لإزالة التناقض والصراع مع الغرب ، والذي أصبح منذ زمن أمراً بدون معنى خطير ومكلف جداً ، إنهالت الاتهامات القائلة ، أنه لا داعي للامبريالية أن تقاتل بالقوة ، فقد قدموا لها الأمر المنشود على طبق من فضة ، وخسرنا نحن « الحرب العالمية الثالثة » وأعطينا كل ما أنجزناه في الحرب العالمية الثانية ، إننا ندنس الآن ذكرى ملايين الشهداء ، نخون الأصدقاء في الحلف ، لقد تحطم النظام الاشتراكي ، وجهنا ضربة في الظهر للاشتراكية العالمية وما شابه ذلك ..

في النتيجة ، لقد أضعفت البيريسترويكا الموقف الدولي لدولتنا العظمى ، نحن نرقص تحت نغم أجنبي وإلخ ، فلنتفاهم من فضلكم : أقول فعلاً ، أن الاتحاد السوفيتي سعى بكل جهده ليلعب دور الدولة العظمى ولكن استطاع أن يفعل ذلك فقط من الجانب العسكري ، ونفوذنا كان فقط نفوذاً عسكرياً ، نفوذ القوة والتهديد ، وقفت الجيوش السوفيتية في أوربا الشرقية ومنغوليا ، واستشهد أبناؤنا في أفغانستان . بالمقابل فإن آليتنا العسكرية قد نسفت اقتصادنا ، وأضعفت أنواع الإقتصاد غير العسكرية ، وسارت بمستوى المعيشة إلى الحضيض . عدا ذلك فإن طاقتنا العسكرية بدأت تنخفض بسبب التخلف التقني المتزايد والمصاريف الزائدة . وأخيراً كنا سوف نقف أمام اختيار واحد . أن نضع كل العالم في فوهة المدفع أو نستسلم لعدم التوازن العسكري . لقد كنا سوبر دولة بدون اقتصاد فعال ، وأصبحنا فعلياً دولة مصدرة للمواد الأولية إلى الدول المتطورة ، مع مستوى معيشي للمواطنين أقل بكثير من مستوى تلك الدول . هل من الوطنية بالنسبة للمواطنين المشجعين لنزعة النفوذ الوطني أن يخضعوا لاختيار صعب مثل هذا نتيجة هذا النفوذ ؟ .

لقد وضعنا حداً لمثل هذه السياسة التي تخدم أهدافاً خيالية مفادها نشر الأفكار الشيوعية في العالم والتي أوصلتنا إلى طريق مسدود ــ طريق الحرب الباردة ، والتي كذلك

ألقت على الشعب عبئاً ثقيل وهو عبء ثقيل النفقات العسكرية ، وأخيراً ، التي شدتنا إلى المغامرة ــ مثل مغامرة أفغانستان . لأول مرة منذ سنوات طويلة وعشرات السنين نتبع سياسة خارجية تخدم فقط مصالحنا القومية وتعمل من أجل مشاكلنا الداخلية .

من خلال هذه السياسة قد كسبنا أيضاً نفوذاً عالمياً كبيراً ، ولكن ذو طابع آخر ، طابع الثقة ، طابع السياسة الخارجية البناءة ، الموثوقة ، المعنوية الأخلاقية ، والمتحررة من المغامرات .

إن تحرير الإنسانية من خطر الكارثة النووية قد رسخت ووطدت السلام لدولتنا . فقد أسست قاعدة متينة للعمل المستقبلي على تمتين مواقف السياسة الخارجية لحكومتنا . فلنتذكر الآن وزير الخارجية الروسي المشهور في القرن الماضي الأمير غورتشاكوف الذي قال : « إن روسيا تجمع أنفاسها » وهو يقصد ميلاد نفوذ جديد لها بنتيجة إصلاحات الستينات والسبعينات .

لقد كان الإتحاد السوفيتي ومازال دولة عظمى ، لايمكن بدونها أن تحل المشاكل الدولية . فقد أصبحنا الآن بما فعلناه عضواً طبيعياً في المجتمع الدولي ، وننصب على أساس عادل في التيار العام للحضارة الدولية . يتحدثون عن بيع دولتنا مغرقة ، معتمدين بذلك على العلاقات المتعددة الأطراف مع الدول الأخرى ، وعلى تيار الأجانب ، القادمين إلينا من أجل توسيع نشاطات الرأسمال الأجنبي في الإتحاد السوفيتي ، رغم أن هذا بكل أسف يسير ببطىء شديد . أريد أن أسأل هنا : هل الوطنية في أن نعزل دولتنا عن آفاق التقدم في العالم ، وعن المنجزات العلمية والتقنية والثقافية فيه ؟ لو كان كذلك ، إذاً فإن بطرس العظيم ، الذي فتح نافذة إلى أوربا ، مستخدماً بشكل واسع الخبرة والمعرفة ، وتقنية الأوربيين ، هو أيضاً كان قد ابتعد عن الوطنية .

إن الوطنية اليوم هي أن ندفع دولتنا بسرعة إلى منجزات العلم والتقنية ومنجزات الحضارة العالمية . وهذا مانفعله نحن الآن ، وعلى هذا الأساس ننشىء مقومات التجديد والتثبيت والترسيخ لدولتنا العظمى الجديدة .

في هذه الظروف ، عندما تلاشت أخطار الحرب العالمية ، تعرت أمامنا كل التفاهات القسرية العسكرية القومية ومصادر الهلاك فيها . ومباشرة ظهرت انعكاسات الإعراض عن الإستمرار بالحرب الباردة وسباق التسلح ، اللذين استنزفا موارد الدولة وأوصلوها إلى حافة الإنهيار الاقتصادي ، على الجيش وكل بنياته التي عملت لصالحه ، وعلى الصناعة الحربية .

عندها ، وقفت البيريسترويكا . وثمة جبهة أخرى فتحتها عليها تلك القوى التي

تأثرت مصالحها بما يجري ، رغم أنهم كانوا يفهمون أنه لامفر من التغيرات ، ونخص هنا أولئك ، من قرر استغلال المخلفات النفسية والاجتماعية لعودة الجيوش من الدول الأجنبية ، واختصار التركيب الخاص والتسليح في الجيش ، وكذلك عملية تحويل الصناعة الدفاعية .

وهنا أطلقوا كل ديماغوجيتهم ضدنا : رموا الجيش في مهبات القدر ، حطموا الدعامة الأساسية للنظام الحكومي ، أهانوا الجنرالات والمارشالات . وإلى ماشابه ذلك . لقد ضربوا ويضربون على المكان المؤلم ، متناولين بذلك ليس فقط جانب الحياة اليومية المادية للمشكلة ، وإنما أيضاً الشعور بالوطنية والاحترام المتداول في شعبنا للواجب العسكري . ويساعدهم في إضرام هذه الديماغوجية التي تدفع العسكريين للغيض ، داعية بذلك إلى العصيان القانوني في الوسط وفي المجتمع ، أولئك الذين ، بدافع من المصلحة الخاصة أو من قناعات قومية متعصبة ، أخذوا يشتمون الجيش ويثيرون الإدعاءات المزيفة حوله ، والذين بصورة علنية أهانوا الضباط والجنود ، واستخدموا سلطاتهم القيادية ليسيئوا بكل مايستطيعون إليهم ، ويلطخون ظروف حياتهم وخدمتهم .

وهكذا ، عندما تجمعت كل هذه الاتهامات والاشاعات أثناء عملية البيريسترويكا ، التي لابد منها أثناء الانتقال الثوري من نظام إلى نظام آخر ، فيبرز لدينا بالخصوص مثل هذا التفكير والتأمل .

بالنسبة لروسيا القديمة فإن المصيبة ، التي من ورائها وصلت ثورة شباط إلى طريق مسدود ، وفشلت فكرة اكتوبر ، كانت في الجهل الذي عانت منه الملايين ، وهذا يعني ، ابتعادهم عن السياسة .

لقد شاركت هذه الملايين في تقرير مصير الدولة كقوة مادية فقط ، من السهل التحكم بها حتى بواسطة أبسط الوسائل البديهية .

إن مصيبة الإتحاد السوفيتي كانت في أن أعطوا الشعب المجرفة من أجل أن يفرضوا عليه مخططاً اصطناعياً للتطور ، وأن يحرضوا في نفسه الحقد على كل شيء لايوافق هذا المخطط ، وكذلك لكي يعزلوه عن العالم الخارجي وعن التقدم الحضاري .

بالنتيجة ، أصبح الشعب كسلاح الإحتيال والخداع في يد المغامرين السياسيين ، الذين كانوا يعتبرون فكرة الحياة هي أن يكونوا المستلطين الوحيدين وأن يخضع الناس لإرادتهم دون قيد أو شرط ، أن يكون هناك تحكم مطلق بالرغم من كل المعايير الأخلاقية ، والحقوق الإنسانية .

بالنسبة لي ، فأنا لاتفارقني فكرة ، وهي أنه لو لم يكن في اواسط العشرينات

التشريع الستاليني الذي خان وغير في أفكار الثورة العظمى ، الثورة الشعبية الحقيقية ، لكان من الممكن توجيه الدولة نحو طريق التقدم الديمقراطي ، وتنمية الإزدهار الإقتصادي ، وتصحيح الأخطاء ، والقضاء على الظلم الذي ساد الحرب الأهلية ، ومداواة الجروح الروحية .

لكن ماذا أقول ، لقد حدث ماهو أسوأ مما كنا نتوقع . رغم أنه في ذاك الوقت وفي كلا المعسكرين الأحمر والأبيض كانت قد جرت دراسات عميقة ومدهشة للتنبوءات بخصوص هذا الشأن . لكن هنا أتكلم عن شيء آخر .

لقد بدأ الآن فقط ، وخلال السنوات الأخيرة الماضية ، عندما أصبحنا قادرين على معرفة الوضع الحقيقي للإنسانية في النصف الثاني من القرن العشرين ، وعندما بدأنا ننظر إلى أنفسنا بأعين المفكرين والأدباء العظماء ، والذين طردوا من وطنهم ، ولكنهم بقوا أبناءه المخلصين، الذين تحرروا من الرعب وبدؤوا يخرجون من أسر الجمودية والعقائدية المتحجرة الستالينية ويعودون للفكر الصحيح ، الان فقط بدأ يظهر الوسط الروحي لكي ندرك جيداً : ماهي الهوية الحقيقية لبلدنا وماهي مكانته ووظيفته . ولكننا مازلنا في بداية هذا الإكتشاف لمعرفة أنفسنا ، ولكنه رغم كل شيء ، فهذا الاكتشاف هو تعميم لكل ماعرفنا وفهمنا وأدركنا حتى الآن : إني أعني هنا أغلبية مواطنينا بما فيهم قسم كبير من الطبقة المثقفة .

إن فترة إدراك الذات وتطهير الروح قد طالت كثيراً ، وقد حملت بدوري الكثير من السلبيات ووضعت حطاماً وعراقيلاً جديدة في طريق التفكير الصحيح وفي طريق الوفاق .

حتى أنه بدأت تتطاير وتتناثر اكتشافات ومنجزات سوفيتية بالفعل عظيمة وأصيلة ومعترف عليها في كل العالم بأنها فكرية وأدبية مدهشة .

وفي هذه الحركة الفوضوية الإنفعالية العاصفة ، التي تضمنت الكثير من الإخلاص وتمني ماهو أفضل لأمتنا ، كان هناك مطلب اجتماعي لايمكننا الإعراض عنه . كان علينا أن نمر عبر هذه المصاعب حتى نجدد دماغنا ونحاول إحياء الضمير ، ولكي ندرك إلى أين وصلنا ونعترف بالحقيقة . ولكن أقول مستخدماً نص الكتاب المقدس : أننا رمينا بالحجارة بعيداً عن أنفسنا . وأضيف ، مكرراً ماحدث معنا بالنسبة لما يحدث الآن ، إن الناس قد تفرقوا فكرياً وعملياً بما يخص البيريسترويكا .

لقد حان الوقت أن نجمع الحجارة ، ولقد بدأت هذه العملية منذ إعلان (٩+١) (يقصد ٩ جمهوريات + واحدة ـــ ملاحظة لجنة الترجمة) . لقد استطاعت القوى

السياسية ، في فترة حرجة من المقاومة في الربيع ، والتي كانت تهدد بتحدي كل الحدود الممكنة ، أن تدرك مسؤوليتها وتتفق على أن تخرج الدولة من الأزمة بتجميع قواها متحدة . واستطاعت بفضل معاهدة (٩+١) أن تفرغ الشحنة القائمة للوضع . لقد لعبت هذه المعاهدة الدور المنقذ ، ووضعت بداية توجه للإتفاق والإستقرار . هذا التوجه الذي يتضمن بداخله الشعور الوطني بالدفاع عن البقاء ، وبالتعب من الإزدراءات ، والسعي الإرادي إلى الوفاق لإنقاذ الوطن ، وإعادته إلى حالته الطبيعية بعد الهزة التي أصابته من السعي وراء الحقيقة ، والتي كانت بالنسبة له مأساوية . لقد حصلنا الآن على فرصة تدعونا لإدخال العملية السياسية ضمن إطار القانون ولتوظيف معاهد الديمقراطية التي خلقتها البيريسترويكا وللإبتعاد عن حل المشاكل بالصراخ والضجيج وشعارات « فليسقط » . تترسخ الآن في المجتمع التوجهات الداعية إلى الهدوء وإلى حل المشاكل بطريقة عملية بما يوافق المبادىء المنصوص عليها في أساس البيريسترويكا . تظهر الآن أمامنا نظريات بناءة للسير قدماً نحو الأمام . لقد كتبت برامج حزبية ، ومشاريع دستورية ويتشكل نظام تشريعي جديد .

لقد نشرت الجرائد والمجلات نماذج عديدة لكيفية « إنقاذ الدولة ». في هذه النماذج الكثير من الأفكار الممتعة والنوايا الحسنة . والحقيقة ، أن ما تتفق عليه هذه النماذج في الأغلب هو السعي لفرض مخطط مثالي جديد على الدولة ، يكون من وجهة نظر كل مؤلف هو الأفضل والأكثر فعالية . المعني هنا ، هو السعي نحو إدخال الدولة في تكوينة مركبة مسبقاً ، كل شيء فيها مدروس حسب وظيفته وبالفترات المحددة ، ونتيجتها اللازمة مضمونة لو أننا فعلنا كما حدد لنا . لقد درسنا مثل هذا المثال .

لكن لايجوز أن نسمح بأن يحدث هذا خارج نطاق النقاش والمائدة المستديرة ، ولا أن يفهم كأنه سعي عادي أو طبيعي وراء الحقيقة وإنما علينا أن نفهمه كمبدأ « أبيض وأحمر »، « أزرق وأسود » ، « تحريفيين وخونة » « أعداء الشعب » و« أصدقاؤه الحقيقيون » ؛ وإلا فهذا يعني العودة إلى الثلاثينات . الآراء عند الناس متعددة ، والطاقات مختلفة . وسوف يكون هناك نزاعات ، وتيارات كثيرة . وهذا في الواقع هو منبع الحركة والتطور . إن سحق التفكير الذاتي ، وإختلاف الأفكار ، هو سحق للمبادرة وهو الطريق للقضاء على المجتمع .

بنفس الوقت ، نحن نشهد نشوء مجموعة كبيرة من الأحزاب والحركات والاتحادات والرابطات والنوادي المختلفة . إن مايطمئن هنا ، هو أن هذا الاختلاف يعتبر دليلاً على نشاط الإدراك الاجتماعي، وعلى استيقاظ الفكر الجماعي وعلى زيادة السعي

عند الناس باتجاه المشاركة في السياسة ، التي من الآن لايمكن أن تخص القادة والسلطات فقط .

لكننا نرى أن هذا الاختلاف الكبير إنما يعكس أيضاً توجه طبقات مختلفة من المجتمع لدعم مصالحها الشخصية والدفاع عنها ، وكذلك للدفاع عن حاجاتها الخاصة ، مقارنة إياها بمكان آخر . إن الصدامات تعتبر أشياء خطيرة ، حيث أننا نلاحظ الآن العداوة الحقيقية بين ممثلي المصالح المختلفة . هنا إذا سوف يتشكل خليط معقد ، وهنا يكمن مصدر عدم الإستقرار .

لهذا فإنه يلزمنا الآن موجهات ودلائل واضحة ، دلائل إلى الوفاق وإلى الاتحاد حول المسائل القومية والإتحادية العامة ـــ القريبة والبعيدة ـــ التي بدونها لايمكننا حل المسائل الخاصة .

علينا تكتيل القوى لدعم المواقف المرسومة ودعم مبادىء التحويلات في الدولة : الإقتصاد المختلط ، اختلاف أشكال الملكية ، المعاهد الديمقراطية ، التقسيم العادل للسلطات ، والإتحاد الفيدرالي الجديد . بمعنى آخر ـــ علينا دعم الإصلاحات الديمقراطية في المجتمع ، الداعية لدفع الدولة إلى مواقع متقدمة في الحضارة المعاصرة عن طريق تكامل الإتحاد السوفيتي في المجتمع الدولي .

كل هذا معاً يشكل الفكرة القومية المشتركة ، التي تعتبر ضرورية جداً لنا من أجل الوفاق الوطني والتحرك السلمي في طريق البيريسترويكا .

تقع في أساس مخطط نوفو أغاريف ، والذي أوصلنا إلى الاتفاقية الاتحادية ، آلية إنقاذ حقيقية للمحافظة على الدولة . علينا الآن التمسك بنهج هذا المخطط ، واضعين نصب أعيننا الأهداف الرئيسية للبيريسترويكا وهي : الحرية السياسية ، الحرية الاقتصادية والحرية الروحية . كما علينا أن نصمد ونقاوم .. وأن لانعطي فرصة للتحرك لأعداء تقدمنا ـــ الستالينيين ولا للمغامرين ، الفوق راديكاليين . وبهذا الشكل فقط نكون قد حافظنا على المجرى الطبيعي السلمي لعملية البيريسترويكا . وإلا فسوف يعود كل شيء إلى ماكان عليه .

إن مثل هذا الإنعطاف ، الذي كان من نصيب أجيالنا ، ومثل هذه الإصلاحات ، التي فرضت تغيير في شكل الحياة ذاتها ، والتي طرقت أبواب الملكية ، والعلاقات الانتاجية ، ومكان الشخص في المجتمع ، لم يكن في أي مكان وأي زمان في تاريخ التجارب العالمية بدون آلام ، ولم يكن أبداً سهلاً .

الكثير من الدول كانت قد مرت بمراحل خطيرة ولكنها خرجت منها بقوة جديدة

وتابعت طريقها .

في تاريخنا نحن ، تاريخ الألف عام قد قطعنا الكثير من المراحل الصعبة ، عندما كان على روسيا أن تتجدد ، وقد صَحب هذا آلام ومصاعب جمة ، لأنهم لم يعرفوا سابقاً السير بطريق التطور الإصلاحي : لقد قاومت العلاقات القديمة حتى النهاية ، يمكننا القول، أنهم وقفوا حتى الموت. ولقد كان هناك الكثير من التنبوءات السوداء في التصريحات المرعبة عن كوارث لا مفر منها ، أثناء ذلك ، وكقاعدة ، فقد خرجت الدولة دائماً من مثل هذه المصاعب أقوى وأمتن بنياناً . هذا ماسيكون أيضاً في الاتحاد السوفييتي .

لكن التجارب التاريخية تعلمنا هنا أيضاً ، أن العواقب المحمودة للاصلاحات لاتأتي مباشرة وعلينا أن ندفع من أجلها الثمن العظيم . نحن الآن ندفع هذا الثمن من أجل التحرر من القيود السياسية والاقتصادية والروحية والإنتقال إلى حكومة جديدة أكثر قوة وأكبر قدرة على الحياة .

يجب أن ندرك بسرعة : أنه يمكن لأي دولة أو مجتمع أن يتطور كما يجب ، فقط إذا كان يملك سلطة تنفيذية قوية ، متسمة بدعم المواطنين لها . وهذا يتطلب توافق كل القوى السياسية الأساسية ، وجاهزيتهم على العمل معاً من أجل المصالح القومية بشكل عام . ولايجوز السماح للمشاكل بأن ترعبنا : فإذا لم يكن هناك مشاكل ، فالمجتمع قد توقف وسوف يهلك . وطالما توجد هناك حركة فلابد من المشاكل ..

فإلى جانب التجارب المرة ، وظواهر الخيبة والإنحطاط ــ وهذه هي الظواهر المؤخرة التي خلفتها المقاييس الكاذبة المفروضة على الدولة لمدة عشرات السنين ــ فإننا نلاحظ ظواهر أخرى ، نستطيع منها الشعور بالأمل والتفاؤل مثل : التطور في مجتمع المواطن الواعي ، إدراك المواطنين السوفييت لحقوقهم ، وجاهزيتهم للدفاع عنها ، نشاطهم السياسي ، الحاسة السياسية المتنامية لديهم وروح المسؤولية . كما أنه يتشكل لدينا أجيالٌ متحررة من العوائق الإيديولوجية ، مفكرة بعقلانية واضحة ، ومستقلة في فكرها ومبادئها ، يمكننا بكل ثقة أن نسلمها راية المستقبل .

المهم ، أن لانستسلم الآن في هذه اللحظة الحرجة أمام الإنحدار ، أن لانتوقف ، وأن لانبحث عن النجاة في الخلف ــ فإن فعلنا هذا نكون قد ارتكبنا أكبر خطيئة غير قابلة للتصحيح . ولو أننا توقفنا الآن أو فرملنا في منتصف الطريق ، كما فعلنا في الخمسينات والستينات ، لكان هذا انتحار حقيقي . وعندها سوف نتدحرج إلى الخلف .

صحيح ، أن كل شيء يجب أن ينضج ، ولكن وقتنا قد نفذ تقريباً ، لايجوز أن نقع في ذعرٍ أو ضياع . يجب أن نحافظ على ضبط أعصابنا ، وصمودنا ورجولتنا ، وكذلك ، عراقة فكرنا ، وحدة إدراكنا للتيارات المتناقضة ، وطبعاً ، ايماننا بما بدأنا .

من المهم جداً ، من أجل ذلك ، ألا نفقد القدرة على التوجه ، وأن نبقى مؤمنين بالآفاق الاشتراكية والتقدم ولو بصعوبة ومع الأخطاء ، في طريق التحويلات الديمقراطية الجذرية وإنشاء ظروف معيشة اجتماعية طبيعية . ويجب أن نتذكر ، أثناء ذلك ، ونعترف بأن البيريسترويكا في جوهرها هي الحماية الاجتماعية الأكثر ضماناً وأماناً ، إنها تعطي الفرصة للإنسان أن يعمل ، ويظهر مقدرته ، وتؤمن له الدوافع القوية من أجل العمل الجيد . فهاهو هنا الأساس الأولي للحماية الاجتماعية الحقيقية .

إذاً ، نستطيع أن نقول ، أنه لايسمح بأي تأخير في الأمور العملية . كل شيء يجب أن يتم بشكل يجعل المشروع الذي بدأناه منذ ست سنوات يثمر بسرعة ، والناس تحس به — على رفوف المتاجر ، في الشوارع ، في وسائط النقل العام ، في الحياة اليومية وفي العمل ، وفي ظروف الانتاج .

هناك إمكانية الآن ، أن نحصد في وقت قريب أول النتائج ، ونشحن الديناميكية اللازمة ، لكي نحقق للناس حاجاتهم الملحة . المحصول مازال بعيداً كما أظن ، وسيكون غنياً جيداً . لكننا نظن أيضاً ، أن مانفعله سوف يجعل الناس يحسون قريباً جداً ، أن انتظارهم سيكون مبرراً .

تقرير الطبيب في /١٩/ آب/ ١٩٩١م

تقريري هذا حول ماكتب وقرىء في وسائل الاعلام عن عدم قدرة السيد غورباتشوف على الإستمرار بالقيام بمهام رئيس الإتحاد السوفيتي بسبب حالته الصحية . لأني اعتبر أنه من واجبي كمواطن وكطبيب أن أعلن مايلي :

إني أقوم بمهمة الطبيب الخاص للسيد غورباتشوف منذ نيسان عام ١٩٨٥م . لم ألاحظ في الفترة الأخيرة أي تغير ملحوظ في الحالة الصحية للسيد غورباتشوف . كما أني لا أرى مايمنع السيد غورباتشوف من تنفيذ المهام الملقاة على عاتقه . وإني مستعد لمناقشة هذا التقرير مع أية جهة مختصة في الاتحاد السوفيتي وخارجه .

التوقيع : الدكتور بوريسوف دكتوراة في العلوم الطبية

١٩٩١/٨/١٩م .

تصريح السيد غورباتشوف في المنزل الصيفي في فوروس في الليلة مابين /١٩/ و /٢٠/ آب عام ١٩٩١م .

إن ما أريد قوله الآن أمام كاميرا التلفزيون ، أريد أن يعرفه نواب الشعب في الاتحاد السوفيتي ، ومجلس السوفيت الأعلى والمجتمع السوفيتي والدولي جيداً . لقد فهمت ، بعدما سمعت المؤتمر الصحفي ليانايف وباقي أعضاء ، مايسمى ، بلجنة الطوارىء، أن المجتمع السوفيتي والمجتمع الدولي قد أُدخل في الظلام .

في الحقيقة ، هناك خداع له عواقب وخيمة . لقد قام نائب الرئيس ، معتمداً على ماذكر عن حالتي الصحية وعدم قدرتي على تنفيذ مهام الرئيس ، بأخذ مهام الرئيس ـــ رئيس الاتحاد السوفيتي ـــ على عاتقه . وبناءً على ذلك فقد أصدرت أوامر ، واتخذت قرارات ، منها قرار حالة الاستنفار في الدولة مع كل العواقب الناتجة عنها .

إني أعلن ، أن كل شيء يخص حالتي الصحية ـــ هو كذب وخداع . إذاً ، لقد نفذ بالخداع انقلاب تعسفي وعزل الرئيس القانوني للدولة عن تنفيذ مهامه . علاوة على ذلك ، فإن المنزل الصيفي في القرم ، والذي وجدت الآن أنا فيه من أجل الراحة ، والذي كان يجب أن اغادره اليوم لتوقيع اتفاقية /٢٠/ آب ـــ في الحقيقة إني أقول /٢٠/ مع العلم أنه كان يجب أن أغادر في نهاية يوم /١٩/ ، محاطاً بالجنود ، وأنا الآن معتقل . إني أفقد الاتصال مع الحكومة والطائرة التي كانت هنا معي ، وكذلك الطائرات الحوامة التي أرسلوها لاأعرف إلى أين وأين هي الآن . إني أفقد أي اتصال ، أو تماس مع العالم الخارجي . أنا معتقل ، ولايسمح لأحد بالخروج خلف حدود هذا البيت الصيفي . إني محاط بالجنود براً وبحراً .

لا أعرف ، إن كنت سوف أستطيع ارسال هذا الفيلم ، على كل حال سوف أحاول ارساله بأسرع مايمكن . وأنتم يجب أن تستنتجوا لأنفسكم ، أن الشعب والدولة والمجتمع الدولي قد ظللوا . وإني أقول الآن ، أمام أعين الجميع ، وأنا لاأخفي شعوري بالإهانة بل إني لمسرور ، أن هناك خداع فظيع . وقد أوصل هذا الخداع إلى فرض حالة الطوارىء ، التي رفضتها أنا عندما وصل إلي الرسل ، الذين لم أعرف عنهم حتى مثلوا أمامي هنا في البيت الصيفي ، دون إعلان عن ذلك ، رغم أني قد تحدثت مع يانايف

يوم الأحد ظهراً ، وقد أكد علي حتى أعلمته وقت وصولي في ١٩/ آب حتى يستقبلني .

إن أخطر مافي الأمر ، هو ماتفعله الآن لجنة الطوارىء ، فقد يؤدي هذا بالدولة إلى ازدياد الصراعات الأهلية حدة والمقاومة عنفاً ، ومن المحتمل أن ينتهي بحرب أهلية . وهذا كنا قد شعرنا به معكم في كانون الأول وكانون الثاني وشباط وآذار ، وحاولنا آنذاك قلب كل شيء باتجاه آخر — إلى الوفاق . وقد بدأت تظهر عندنا أولى ثمار هذا الوفاق . صحيح أنه لم يكن كافياً ، ولكن كان بالامكان أن يصبح أفضل .

نعم ، يجب أن تعمل الحكومة بجد ، أن تحل المشاكل ، ولكن رغم كل شيء يجب أن نسير في طريق الوفاق وليس في طريق فرض الصراعات الأهلية على المجتمع ، التي من شأنها أن تقذف الدولة خارجاً ، وينتهي كل شيء بعواقب غير محمودة بالنسبة للدولة وللناس ولكل العالم .

هذا ماأردت قوله وأرجو أن تقدروه كما يجب ..

٢٢ آب ـــ عودة م. غورباتشوف وأسرته إلى موسكو بعد فشل الانقلاب

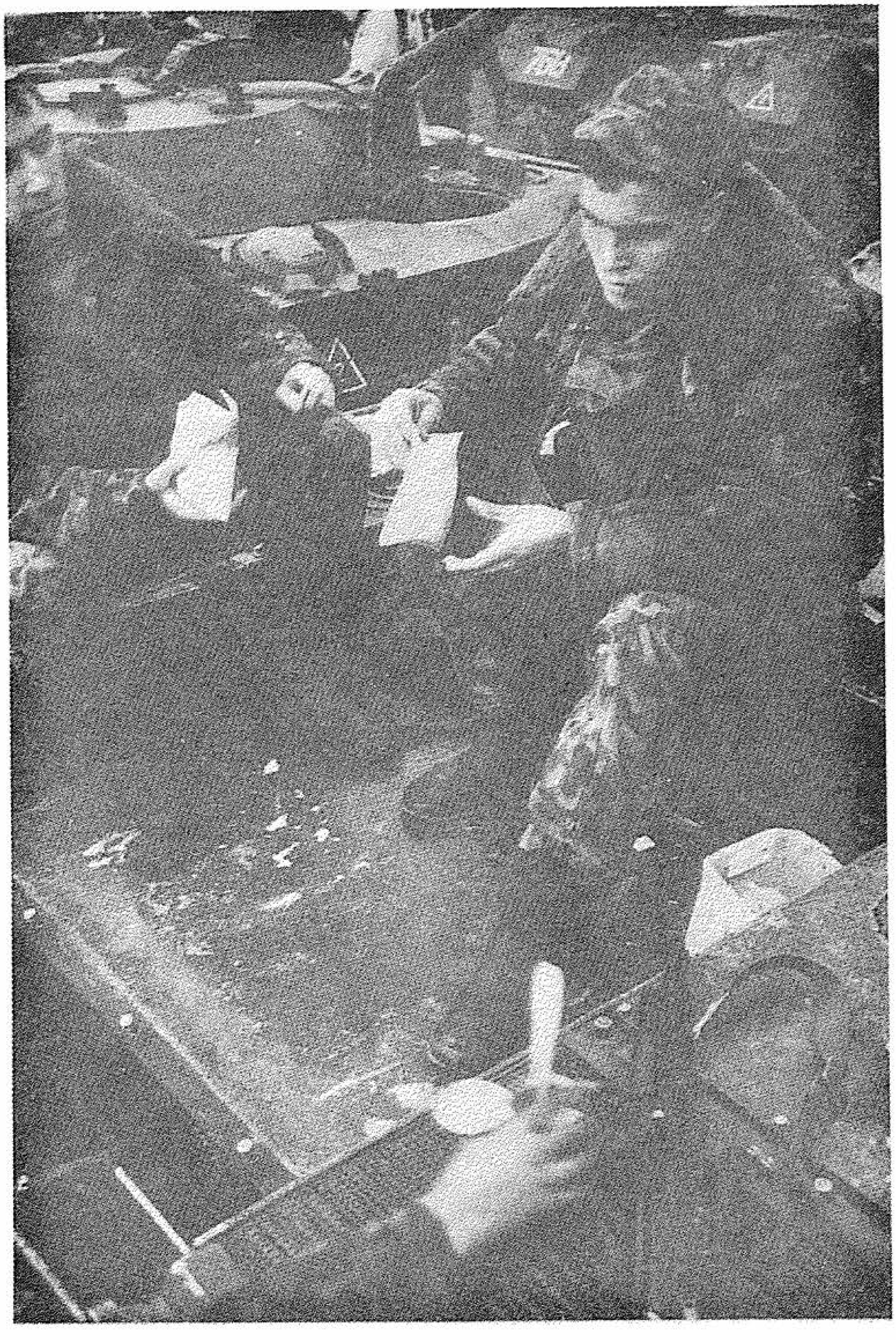

ـــ موسكو ٢١ آب . بعد دقائق معدودة ستغادر الدبابات شوارع موسكو

في هذا الكتاب :

يتناول ميخائيل غورباتشوف أحداث هذا الإنقلاب العسكري الذي قام ضده في تاريخ ١٩/أب/١٩٩١، ويلقي الضوء على أسرار هذا الحدث الذي في واقع الأمر قد أطاح به نهائياً رغم أنه عاد إلى موقع السلطة .....

إلا أن عودته ليست من موقع القوة، بل كانت تحت وطأة يلتسين ....

اعتمدنا نقل الكتاب عن الروسية مباشرة وبكل دقة وأمانة، حتى نضع القارئ العربي في حقيقة الموقف المعقد في هذا البلد الكبير...

الناشر

36